



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية
تخصص: إقتصاد كمي

بعنوان :

أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة تحليلية قياسية" للفترة : 2020-1995

إشراف الأستاذ الدكتور :
أحمد نصير

إعداد الطالبتين :
- مسعودة شوقي
- صبرينة تواتي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بشير بن موسى	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
أ.د أحمد نصير	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
أ.د عقبة ريمي	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	عضوا

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الشكر والعرفان

عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال:

﴿ لا يشكر الله من لا يشكر الناس ﴾

نشكر ونحمد الله الذي لا إله إلا هو على جليل نعمه وعظيم أفضاله، الذي وفقنا لإتمام هذا العمل ورزقنا القدرة على تجاوز الصعاب التي واجهتنا، فله الحمد حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيد عطاياه والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى اله وصحبه أجمعين إلى

يوم الدين

تتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير للدكتور المحترم " أحمد نصير " الذي اشرف على هذا العمل وكان موجهاً ومقوماً له حتى يخرج على هذه الصورة، فله جزيل الشكر كما لا ننسى أعضاء اللجنة... على مناقشة هذه المذكرة وتحملهم مشاق قراءة المذكرة وعلى توجيهاتهم ونشكر كل من قدم لنا يد العون وتصويباتهم التي من خلالها يتم تكميل المذكرة وتثمينها والمساعدة لإنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة





الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى مهداة إلى:

من وهبوني الحياة والأمل، والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة، ومن علموني ان ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، برا وإحسانا لهما: والداي الكريمين.

إلى من كانوا عوناً لي في رحلة بحثي: إخواني وأخواتي وصهري العزيز.

إلى من كاتفنتي ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح في مسيرتنا العلمية، إلى رفيقة دربي: صبرينة تواتي.

وأخيراً إلى كل من ساعدني، وكان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة، سائلة المولى عز وجل ان يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

ثم إلى كل طالب علم سعى بعلمه، ليفيد الإسلام والمسلمين بكل ما أعطاه الله من علم ومعرفة.



الاهداء

من قال أنا لها نالها لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون لم يكن الحلم قريباً ولا الطريق كان محفوفاً بالتسهيلات ولكني فعلتها ونلتها.

الحمد لله حباً وشكراً وإمتنان أهدي ثمرتي نجاحي إلى من وضعتني على طريق الحياة، ملاكي الطاهر، داعمتي الأولى والأبدية أمي الغالية، نسير في دروب الحياة ويبقى من يسيطر على أدهننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب، والافعال الحسنة، إلى خالد الذكر أبي الغالي رحمه، إلى من اعتمدت عليه في كل كبيرة وصغيرة إلى من أمنوا بقدراتي إخواني: عبد الرحمان، عبد الطيف، بلال، محمد وأخواتي: أسماء، هنده، رميسة، نور الهدى، شروق، وإلى عمتي ركيذتي عند الشداد

إلى كل الاصدقاء والاحبة، كل من تذوقت معهم أجمل اللحظات الذين جعلهم الله اخوتي كل باسمه .

إلى كل من علمنا حرفاً من ذهب وكلمات من درر إلى من صاغوا لنا من علمهم حرفاً ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح .

تواتي صبرينة

الملخص

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، للفترة من سنة 1995 إلى غاية 2020، وبوضع الاشكالية التالية: ما مدى الاثار التي يخلقها التطور المالي على مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2020؟، وللإجابة على ذلك تم استعراض الجانب النظري والتطبيقي لمتغيرات الدراسة، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، حيث اشتملت هذه الدراسة على مؤشرين خاصين بالتطور المالي هما نسبة المعروض النقدي إلى اجمالي الناتج نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى اجمالي الناتج المحلي كمتغيرات مستقلة، ومعدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، والانفتاح التجاري كمتغير ضابط، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5%، إلا أن القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي كان لها تأثير غير معنوي على النمو الاقتصادي، كما أظهرت الدراسة أيضا أن كل المتغيرات لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، كما للنموذج قدرة تفسيرية عالية ($R^2=77\%$).

الكلمات المفتاحية: تطور مالي، نمو اقتصادي، اقتصاد جزائري، بيانات السلاسل الزمنية، نموذج ARDL.

تصنيف JEL: O04, F43, C23.

Abstract:

This study aimed to measure the impact of financial development on economic growth in Algeria, using time series data for the period from 1995 to 2020, and by setting the following problem: What is the extent of the effects that financial development has on the economic growth index in Algeria during the period 1995-2020?, and to answer the questions. The theoretical and practical aspects of the study variables were reviewed, relying on the descriptive approach and the analytical approach. This study included two indicators of financial development: the ratio of the money supply to the total output, the ratio of loans directed to the private sector to the gross domestic product as independent variables, and the economic growth rate as a variable. Continued, and trade openness as a control variable, based on the autoregressive model with slow time lags (ARDL). The study found that there was a long-term equilibrium relationship between the variables at a significance level of 5%. However, loans directed to the private sector to the total gross domestic product had an insignificant effect. On economic growth, the study also showed that all variables have a negative impact on economic growth, and the model has a high explanatory power ($R_2 = 77\%$).

Key words: financial development, economic growth, Algerian economy, time series data, ARDL model.

JEL Classification: C23, F43, O04.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
-	شكر وعرهان
-	الاهداء
-	الملخص
II	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
X	قائمة الملاحق
أو	مقدمة عامة
الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الخليفة النظرية للتطور المالي والنمو الاقتصادي
03	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التطور المالي
03	1. مفهوم التطور المالي
04	2. مؤشرات قياس التطور المالي
09	3. محددات التطور المالي
16	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي
16	1. ضرورة التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
18	2. مفهوم النمو الاقتصادي وتصنيفاته
20	3. طرق قياس النمو الاقتصادي
24	4. محددات النمو الاقتصادي
30	5. النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي
38	المطلب الثالث: العلاقة النظرية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في

	النظرية الاقتصادية
39	1. نظرة المدارس الفكرية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي
43	2. اتجاه السببية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي
49	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
49	المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالتطور المالي
49	1. الدراسات باللغة العربية
52	2. الدراسات باللغة الأجنبية
53	المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي
53	1. دراسات باللغة العربية
56	2. الدراسات باللغة الأجنبية
57	المطلب الثالث: الدراسات المتعلقة بالتطور المالي والنمو الاقتصادي
57	1. دراسات باللغة العربية
61	2. دراسات باللغة الأجنبية
63	خلاصة
الفصل الثاني: الاطار التطبيقي للدراسة	
65	تمهيد
66	المبحث الأول: تطور النظام المالي, تحليل اتجاهات مؤشري التطور المالي والنمو الاقتصادي للفترة 2000-2020
66	المطلب الأول: مسار تطور النظام المالي للفترة 2000-2020
66	1. النظام المصرفي الجزائري
72	2. بورصة الجزائر (نشأة - المتدخلون فيها - المعوقات)
78	المطلب الثاني: تحليل اتجاهات مؤشرات التطور المالي (التممية المالية) للفترة 2000-2020
78	1. تحليل تطور مؤشر المعروض النقدي M^2/GDP
80	2. تحليل تطور حجم أشباه النقود QM/GDP
81	3. تطور مؤشر إجمالي القروض الموجهة للقطاع الخاص الي الناتج

	المحلي الإجمالي
82	4. تطور السيولة النقدية في الجزائر
83	المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي للفترة 2000-2020
83	1. الهيكل القطاعي للنمو الاقتصادي في الجزائر
87	2. تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2020
91	المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر
92	المطلب الأول: تحليل وصفي للبيانات والمتغيرات وبناء النموذج
92	1. التحليل الوصفي للمتغيرات
93	2. بناء النموذج
95	المطلب الثاني: تقدير النموذج وفق طريقة ARDL
95	1. التعريف بمنهجية ARDL
96	2. تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL للفترة 1995-2020
98	3. تقدير علاقة المدى القصير والمدى الطويل:
99	4. الإختبارات التشخيصية
102	المطلب الثالث: تحليل ومناقشة النتائج
102	1. التحليل الإحصائي
103	2. التحليل الإقتصادي
105	خلاصة
110	خاتمة
112	قائمة المصادر والمراجع
127	الملاحق

قائمة الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
17	مقارنة بين النمو الإقتصادي والتنمية	(01-01)
78	تطور حجم المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	(01-02)
80	تطور مؤشر أشباه النقود في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	(02-02)
81	تطور مؤشر إجمالي القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	(03-02)
82	تطور مؤشر السيولة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	(04-02)
84	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2000-2020	(05-02)
84	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2000-2020	(06-02)
85	مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2000-2020	(07-02)
86	مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2000-2020	(08-02)
87	تطور مؤشر النمو الإقتصادي في ظل برنامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2001-2004	(09-02)
88	تطور مؤشر النمو الاقتصادي في ظل البرنامج التكميلي خلال الفترة 2005-2009	(10-02)
90	تطور مؤشر النمو الاقتصادي في ظل البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة 2010-2014	(11-02)
91	تطور مؤشر النمو الاقتصادي في ظل برنامج توطيد النمو خلال الفترة 2015-2019	(12-02)
92	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	(13-02)
93	مصفوفة الارتباطات	(14-02)

94	نتائج إختبار ديكي فولر المطور ADF	(15-02)
97	نتائج تقدير نموذج ARDL(1.3.0.0)	(16-02)
98	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test	(17-02)
99	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM	(18-02)
99	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل	(19-02)
100	نتائج إختبار الإرتباط الذاتي للنموذج	(20-02)
100	إختبار عدم تجانس التباين للنموذج	(21-02)
101	نتائج إختبار رامسي Ramsey	(22-02)
102	نتائج التقييم الاحصائي للنموذج المقدر	(23-02)
103	نتائج التقييم الاقتصادي في الاجل القصير	(24-02)
104	نتائج التقييم الاقتصادي في الاجل الطويل	(25-02)

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
15	محددات التطور المالي	(01-01)
32	تصورات روبرت مالتوس حول النمو الإقتصادي	(02-01)
43	العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الإقتصادي	(03-01)
45	العلاقة النظرية بين التطور المالي والنمو الإقتصادي حسب (Ross levine, 1997)	(04-01)
48	اتجاه السببية direction of causalité بين التطور المالي والنمو الإقتصادي	(05.01)
72	الهيكل المصرفي الجزائري الحالي	(01-02)
88	التطور النسبي لمعدلات النمو الإقتصادي للفترة 2004-2001	(02-02)
89	التطور النسبي لمعدلات النمو الإقتصادي للفترة 2009-2005	(03-02)
90	التطور النسبي لمعدلات النمو الإقتصادي للفترة 2014-2010	(04-02)
91	التطور النسبي لمعدلات النمو الإقتصادي للفترة 2020-2015	(05-02)
97	نتائج اختبار فترات الإبطاء حسب معيار AIC	(06-02)
100	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	(07-02)
101	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)	(08-02)
102	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of squares)	(09-02)

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
127	بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	1
128	الاحصاءات الوصفية للمتغيرات محل الدراسة	2
128	دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام منهجية ديكي فولر المطور ADF	3

مقدمة عامة

مقدمة:

يعد النمو الاقتصادي جزءاً مهماً من النظرية الاقتصادية، فهو الذي تعبر زيادته عن زيادة الثروة في بلد ما، وهو الذي على يجب العديد من التساؤلات التي من أهمها الفرق في ثراء الدولة نفسها عند دراسة حالة اقتصادها خلال سنوات مختلفة السابقة والحالية، ولإبراز أهمية هذا المفهوم يمكننا القول أن النمو الاقتصادي هو أحد أهم المواضيع الهامة والحساسة لأي سياسة اقتصادية كونه المرآة التي تعكس طريق سير الاقتصاد من ناحية، والمؤشر الذي يمكن أن يعبر عن مستوى الرفاهية الشخصية من ناحية أخرى، كما تشغل محدداته إهتمام الاقتصاديين وتحتل الصدارة في أبحاثهم بهدف القدرة على تفسير معدلات نمو القطاع الحقيقي ما بين الدول، ومن ضمن هذه المحددات نجد النظام المالي الذي يقوم بدور مهم في النمو الاقتصادي من خلال قدرته على تحريك رؤوس الأموال من المدخرين أصحاب الفائض المالي إلى المستثمرين أصحاب العجز المالي وذلك من خلال إصدار الأوراق المالية في السوق المالية فيما يعرف بإقتصاد الأسواق المالية، أو عن طريق التمويل غير المباشر الذي يعرف بإقتصاد الوساطة المالية، مما يؤدي إلى الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة لأغراض إنتاجية هدفها تحقيق النمو الاقتصادي.

لقد حظيت دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي إهتماماً وجدلاً كبيراً من قبل العديد من الباحثين وصناع القرار من الناحية النظرية والتطبيقية، حيث أشارت أغلبية النتائج المتوصل إليها إلى وجود تباين فيما يتعلق بإتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، نتيجة لعدم التشابه بين الإقتصاديات و إختلاف مستوى تطور النظام المالي فيها، فهناك دراسات توصلت إلى أن النظام المالي المتطور يساهم في تسريع وتيرة تراكم رأس المال ومنه تحقيق النمو الاقتصادي، ومنه من أكد أن النمو الاقتصادي هو من يؤدي إلى التطور المالي، وهناك من الدراسات التي توصلت إلى أنه توجد علاقة سببية ذات إتجاهين تتجه من التطور إلى النمو، وفي حين تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي.

وتعتبر الجزائر كإحدى الدول النامية التي خضع فيها النظام المالي والمصرفي ولفترة طويلة منذ الإستقلال إلى بداية التسعينات لسيطرة الحكومة التسيير المركزي، فأصبحت المهمة الرئيسية للبنوك هي تقديم قروض بمعدلات فائدة محددة إدارياً، عند مستويات منخفضة للمؤسسات العمومية، كما تم إتباع سياسة تنموية تقوم على أساس إمتلاك الدولة للبنوك، وغلق المجال المصرفي، حيث نتج عن ذلك آثار سلبية في العديد من المستويات، تمثلت في إبعاد البنوك والمؤسسات المالية عن وظائفها التقليدية، ولم تكن لها الحافز الكافي لجلب إيدرات الأفراد والمؤسسات، مما أوقع الإقتصاد الجزائري في مشاكل اقتصادية وهيكلية تسبب في حدوث

تشوهات وإختناقات في هيكله ووظائفه، ولذلك فقد سعت الجزائر جاهدة لتطوير قطاعها المالي وتعقيمه وذلك بالانتقال من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، عبر مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية والمالية ومن أبرزها قانون النقد والقرض 10-09، والذي مثل بداية لتحرير وإنتتاح النظام المالي الجزائري، ومحاولة لإعادة إحياء دوره الحقيقي في دعم التحول الإقتصادي وتعزيز النمو. ومع مطلع القرن الحادي والعشرين شرعت الجزائر في تطبيق برامج تنموية لم يسبق لها مثيل في تاريخها المعاصر، والتي تهدف إلى تعزيز الإيرادات الحكومية و تحسين البنية التحتية المالية وتعزيز الإستثمارات والشمول المالي، وتنشيط الإقتصاد الجزائري ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

• الإشكالية الدراسة:

لتحديد الأثر بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، وتحديد إتجاه السببية بينهما نطرح التساؤل الآتي:
- ما مدى الأثار التي يخلفها التطور المالي(التنمية المالية)على مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2020؟

وللإجابة على هذه الاشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي المفاهيم المتعلقة بالتطور المالي والنمو الاقتصادي، وماهي طرق قياسهما؟
 - ماهي العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية؟
 - ماهي مسارات تطور مؤشرات التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التوجه الى اقتصاد السوق والبرامج التنموية؟
 - هل يوجد علاقة ايجابية بين متغيرات الدراسة، وهل يوجد تكامل مشترك بين هذه المتغيرات؟
- وللإجابة على التساؤلات السابقة وضعنا مجموعة من الفرضيات التالية:
- يشير التطور المالي إلى تحسين النظام المالي عبر تطوير المؤسسات المالية وتنوع الخدمات المالية، ويمكن قياسه بقسمة العرض النقدي بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما يعرف النمو على أنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين ، ويتم قياسه وفق عدة معايير منها معايير الدخل، معيار متوسط الدخل؛
 - العلاقة بين التطور المالي والنمو الإقتصادي هي علاقة سببية ثنائية تتجه من التطور المالي إلى النمو الإقتصادي، ومن النمو الإقتصادي إلى التطور المالي؛

- من أهم مسارات تطور مؤشرات التنمية المالية في الجزائر هي توسيع القطاع المصرفي وزيادة عدد البنوك والمؤسسات المالية، كما حفزت الإستثمار الأجنبي لتحسين البيئة القانونية لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة للقطاع المالي؛

- هناك علاقة سلبية بين مؤشرات التطور المالي والنمو الإقتصادي، كما يوجد علاقة توازنية في الأجلين القصير والطويل بين متغيرات الدراسة.

• أسباب اختيار الموضوع:

لكل باحث مبرراته في إختيار ودراسة أي موضوع، ومن هذه المبررات ما هو شخصي ومنها ما هو موضوعي، ولعل من أبرز هذه المبررات والاسباب ما يلي:

* الأسباب الشخصية : هذه الأسباب نوردتها في :

- الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالاقتصاد الكلي وبالخصوص موضوع التطور المالي والنمو الاقتصادي وتحديات التنمية الاقتصادية بالدول النفطية على إعتبار أن الاقتصاد الجزائري ليس بمعزل عن هذا الواقع؛

- طبيعة الشعبة تفرض علينا معرفة كل ما يتعلق بالعلوم الاقتصادية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص؛

- الاهتمام بالبحث في المواضيع المتعلقة بالقطاع المالي لكونه قطاعاً إستراتيجياً، والوقوف على حقائق وخبايا هذا القطاع بكل جوانبه؛

* الأسباب الموضوعية: والمتمثلة في :

- إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه المواضيع والعناوين الحديثة؛

- الجدل القائم في الادبيات النظرية والتجريبية حول طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والذي يعطي أهمية كبيرة لدراستها واعادة اختبار في مختلف الدول منها الجزائر؛

- الحرص على معرفة وتوضيح تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي؛

- المساهمة من خلال هذه الدراسة في أدب الاقتصاد التنموي وذلك باستخدام نموذج قياسي من أجل معرفة تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة برنامج التعديل والتصحيح الهيكلي والبرامج التنموية في الجزائر.

• أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها :

- التعرف على أهم النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي وعلاقتها بالقطاع المالي من جهة والتطور المالي من جهة أخرى؛
- التأكيد على الدور الذي يلعبه التطور المالي كأحد أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي؛
- إعطاء نظرة شاملة حول واقع القطاع المصرفي وبورصة في الجزائر، مع تحليل اتجاهات مؤشرات التطور المالي النمو الاقتصادي، مع مساهمة كل قطاع هيكلية في النمو الاقتصادي عبر برنامج التعديل الهيكلي والبرامج التنموية في الجزائر؛
- تحديد الاختلافات المنهجية لدراسة وتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي على المستوى النظري والتطبيقي؛
- معرفة أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر كنموذج قياسي مختار لدراسة هذا الأثر باستعمال مقارنة ARDL.

• أهمية الدراسة: تكمن أهمية موضوع الدراسة من خلال:

تكمن أهمية البحث من خلال ما يشهده القطاع المالي من إقبال كبير وحركية تنموية غير معهودة وخاصة في السنوات الأخيرة، والتي إن كانت تدل على شيء فهو متابعة وتركيز الحكومة عليه من أجل جعله منطلقاً لإكتساح الساحة الاقتصادية للبلاد تمشيناً لموارده وثرواته، وخاصة بعد الصدمة البترولية الاخيرة لعام 2014 واثارها السلبية على الاقتصاد الوطني ككل ، ماجعل الحكومة تعيد ترتيب أوراقها والالتفات في هذا القطاع من خلال زيادة تعاملات المالية والانفتاح المالي الذي يساهم في الناتج المحلي ويؤدي الزيادة النمو الاقتصادي.

• حدود الدراسة: تقتصر هذه الدراسة على إطارين هما:

- الإطار المكاني: يقتصر على دراسة التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- الإطار الزمني: تشمل الفترة من سنة 1995 إلى غاية 2020، وسبب إختيار هذه الفترة يرجع الى سببين: السبب الأول إقتصادي، بحيث أن سنة 1995 تمثل بداية برنامج إعادة التأهيل الهيكلي(التوجه من القطاع العام إلى القطاع الخاص) من خلال تصفية المؤسسات العامة من جهة، والإتفاقية الموسعة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي من جهة أخرى، والسبب الثاني هو في جانب الإقتصاد القياسي بسبب تذبذب المعطيات بصورة رهيبة خلال الفترة من 1986 إلى 1994.

• وسائل جمع البيانات والمعلومات: يمكن تقسيم وسائل جمع المعلومات إلى وسيلتين:

*الوسائل النظرية: تتمثل في ما يلي:

- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية؛
- البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع؛
- البحث عبر شبكة الأنترنت لجعل بحثنا لا يهمل المستجدات التي ترتبط مباشرة بالموضوع.

*الوسائل العملية: تتمثل فيما يلي:

- تم الاستعانة بالمصادر الوطنية في مواضيع المحددة قصد استخلاص المؤشرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، كما تستمد الدراسة بياناتها من المصادر الرسمية كالتقارير ومنشورات بنك الجزائر BNA، وصندوق النقد الدولي FMI، تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الديوان الوطني للإحصاء ONS.

• منهج الدراسة:

لقد إقتضت طبيعة البحث وخصوصيته التعامل مع منهجين متكاملين ومتناسقين هما المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التطبيقي (دراسة الحالة)، فالمنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل الالمام بالموضوع ومحاولة فهم مصطلحات التطور المالي (التنمية المالية) والنمو الاقتصادي المفهوم، المحددات وطرق القياس، وكذلك استخدام التعبير الكمي في دراسة بعض نظريات النمو التقليدية والحديثة، وتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وفق الفكر الاقتصادي، كما استخدم المنهج التحليلي (القياسي التجريبي)، من خلال تحليل اتجاهات مؤشرات التطورات المالي، النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة من جهة، ومن جهة أخرى دراسة قياسية لمتغيرات الدراسة وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL باستخدام البرنامج الجاهز eviews9 للوصول إلى تقدير وتحليل العلاقة التوازنية طويلة والقصيرة الأجل، وتحليل السببية الاتجاه بين المتغيرات.

• هيكل الدراسة: حرصا منا للإمام بمختلف جوانب الموضوع، سيتم تقسيم الدراسة إلى فصلين وكل

فصل يتضمن مبحثين، حيث سنتناول ما يلي:

* الفصل الأول: والذي جاء تحت عنوان الإطار النظري للتطور المالي والنمو الاقتصادي من خلال مبحثين حيث، تطرقنا في المبحث الأول إلى الخلفية النظرية للتطور المالي والنمو الاقتصادي، والذي بدوره ينقسم إلى ثلاث مطالب حيث الأول: معنون بمفاهيم عامة حول التطور المالي، والثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي، والثالث: العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني: تم التطرق إلى الدراسات السابقة، وينقسم إلى ثلاث مطالب، الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالتطور المالي، والثاني:

الدراسات السابقة المتعلقة بالنمو الاقتصادي, والثالث: الدراسات السابقة المتعلقة بالتطور المالي والنمو الاقتصادي.

* **الفصل الثاني:** والذي كان عنوانه الإطار التطبيقي (التحليلي والقياسي للدراسة) للفترة 1995-2020 وتم تقسيمه الى مبحثين, تناول المبحث الأول: تطور النظام المالي, تحليل إتجاهات مؤشري التطور المالي والنمو الاقتصادي من خلال ثلاث مطالب, الأول: مسار تطور النظام المالي, والثاني: تحليل إتجاهات مؤشرات التطور المالي, والثالث: تحليل تطور مؤشر النمو الإقتصادي, والمبحث الثاني جاء بعنوان دراسة قياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر ويندرج ضمن ثلاث مطالب الأول: تم فيه تحليل وصفي للبيانات والمتغيرات وبناء النموذج, والثاني: تقدير النموذج وفق طريقة ARDL, والثالث: تم التطرق الى عرض ومناقشة النتائج.

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة
المبحث الأول: الخلفية النظرية للتطور المالي والنمو
الإقتصادي؛
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تسعى جميع الدول إلى تحقيقها، لذلك شغلت حيزاً كبيراً من اهتمام الاقتصاديون وصناع القرار لتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك شرعت العديد من الدول في تنفيذ سياسات وبرامج تصحيحية تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي بهدف الوصول إلى تنمية مستدامة تساهم في معالجة العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مثل الحد من البطالة، توزيع أمثل للدخل، تخفيض من معدل التضخم.....الخ.

ارتبط مفهوم النمو الاقتصادي بالتطور المالي إذ يعتبر من المواضيع المحورية في الدراسات الاقتصادية وتحظى هذه العلاقة باهتمام كبير لدى الباحثين وصانع السياسات على حد سواء، حيث يعكس التطور المالي التغيرات والتحسينات في النظام المالي إذ يؤثر على كفاءة وفعالية استخدام الموارد المالية المتاحة وتوجيهها عبر قنوات الاستثمار بما يتلاءم مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى:

❖ المبحث الأول: الخليفة النظرية للتطور المالي والنمو الاقتصادي؛

❖ المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الخليفة النظرية للتطور المالي والنمو الاقتصادي

يعد النظام المالي أحد أهم مؤشرات النمو الاقتصادي والتخطيط التنموي, فهو يساهم في توجيه التمويل للقطاعات الاقتصادية ويعد أهم قناة لتمير الادخار نحو الاستثمار ويعتبر تطور هذا النظام مؤشرا على تحقيق معدلات حقيقية للنمو الاقتصادي.

سوف نستعرض في هذا المبحث مفاهيم حول التطور المالي و أهم مؤشرات ومحدداته مع تسليط الضوء لمفهوم النمو الاقتصادي وتصنيفاته ومحدداته وطرق المستعملة لقياسه وأهم نظرياته وفق المدارس الفكرية الاقتصادية مع التطرق في هذا الجانب إلى العلاقة بين المتغيرات.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التطور المالي

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم التطور المالي, وتعرف على أهم مؤشرات ومحدداته.

1. مفهوم التطور المالي

لقد تعددت تعاريف ومفاهيم التطور المالي (التنمية المالية) من مفكر إقتصادي إلى آخر وفي هذا الصدد سيتم ذكر بعض التعريفات وأهمها:

التعريف الأول: يعرف التطور المالي على أنه «عملية الابتكار المالي, بإضافة إلى التحسينات المؤسسية والتنظيمية في النظام المالي والتي تقلل من المعلومات غير متماثلة, وتزيد من إكمال وسلامة السوق وتضيف إمكانية للوكلاء للمشاركة في المعاملات المالية وتقليل من تكاليف وتزيد من فرص المنافسة»¹.

التعريف الثاني: كما يعرف أيضا على أنه «تلك السياسات والعوامل والمؤسسات التي تؤدي إلى فاعلية الوساطة المالية والأسواق المالية, يوفر النظام المالي القوي وظيفتين أساسيتين: تنويع المخاطر وتخصيص الفعال لرأس المال, وكلما ارتفع التطور المالي كلما ارتفعت تعبئة المدخرات وتخصيصها للمشاريع ذات العائد المرتفع»².

¹ Muhsin kar and others, **Financial development and economic growth nexus in the MENA countries: Bootstrap panel granger causality analysis**, Match 2011, Economic modeling, department of economics, Çukurova university ,Adana , turkey , p:687.

² Noureen Adnan, **Measurement of financial development: A fresh approach**, 8th International Conference on Islamic Economics and Finance, Sustainable growth and inclusive economic development from on Islamic perspective, Doha, Qatar, 18th_20th December 2011, p:1.

التعريف الثالث: كما أن هناك تعريف آخر على أنه «عملية إنشاء وتوسيع المؤسسات والأدوات والأسواق التي تدعم الاستثمار والنمو¹. وبصورة أخرى" نسبة زيادة حصول الأشخاص أو مجموعة من الأشخاص محرومين على خدمات مالية مخصصة (الاستثمار الإنتاجي) من خلال تحسين من تعبئة المدخرات وتخصيص الائتمان وتقليل من التكاليف المرتبطة بعدم تناظر المعلومات»².

التعريف الرابع: كما أن هناك تعريف على أنه «هو عملية تتجسد في تحقيق تحسينات كمية ونوعية في تقديم الخدمات المالية بشكل كفوء»³. إقترن مفهوم التطور المالي بالتحريك المالي* أي رفع القيود في مختلف المعاملات المالية، وتعزى الصعوبة التي تحيط بالتطور المالي إلى التعقيدات التي تميز الهيكل المالي بشكل عام والذي يقود إلى تباين مستويات التطور المالي بين مختلف الدول»⁴.

ومن خلال التعاريف السابقة نخلص تعريف شاملاً لتطور المالي على أنه "عملية من الابتكارات والتحسينات والتطورات والتغيرات في النظام المالي التي تؤدي إلى تحسين من كفاءة وفاعلية الوساطة المالية والأسواق المالية".

2. مؤشرات قياس التطور المالي

تعتبر مؤشرات التطور المالي من الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها في قياس مدى قوة وكفاءة الاقتصاد، ونظراً لاختلاف إقتصاديات دول العالم اختلف الاقتصاديون في تحديد عدد ونوعية المؤشرات التي يمكن الإعتماد عليها لقياس درجة التطور المالي، غير أنه كان هناك ميل لتصنيف هذه المؤشرات ضمن معايير مختلفة لتطور المالي ومن أهمها:

1.2 معيار حجم القطاع المالي: يضم هذا المعيار مجموعة المؤشرات التي تعكس حجم النظام المالي وإتساع قاعدته مقارنة بحجم الاقتصاد ككل، أي نسبة بين حجم القطاع المالي إلى باقي الاقتصاد. ويقصد بحجم

¹ FitzGerald Valpy, **Financial development and economic growth: a critical view**, Background Paper for World Economic and Social Survey, 2006, p:01.

² ليندة بخوش، "أثر تطور النظام المصرفي المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020)"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومؤسسات مالية، جامعة باتنة، الجزائر، السنة الجامعية: 2021 -2022)، ص:27.

³ ازهار حسن علي وسعد عبد النجم العبدلي، مقال بعنوان: أثر التطور المالي على الفقر بالعراق (1980-2010)، مجلة العلوم الاقتصادي والإدارية، الصادرة عن جامعة بغداد، العراق، المجلد: 20، العدد: 79، 2014، ص: 235.

* ضرورة التفرقة بين التطور المالي والتحرير المالي والانفتاح المالي والشمول المالي يمكن ان نعرف التطور المالي على انه التغيرات والتحويلات التي تحدث في النظام المالي التي تؤدي إلى فاعلية الأسواق والوساطة المالية، بينما التحرير المالي يعرف على انه إزالة القيود الحكومية وتعزيز الحرية في الأنشطة المالية، بينما الانفتاح المالي يعني فتح الاقتصاد للمشاركة الأجنبية في الأنشطة المالية، بينما الشمول المالي هو توفير الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع.

⁴ نسرين بطيوي ومجد علي دحمان، مقال بعنوان: دراسة العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، مجلة الباحث، الصادرة عن جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد:22(1) ، 2022، ص:128.

القطاع المالي حجم عمليات التداول المالية لكل من القطاع المصرفي، والمؤسسات المالية غير مصرفية، وسوق المال في الاقتصاد القومي¹. يرتبط هذا المعيار بمؤشرين متكاملين هما:

1.1.2. مؤشر العمق المالي: وقد عرف العمق المالي على أنه تخفيف في تجزئة الأسواق المالية والذي يؤدي إلى تحديد أسعار عالية الدقة والتناسق، وفي هذا الإطار يرى (Mckinnon, Show, 1973) بأن إيجاد معدلات فائدة حقيقية موجبة ضرورية لتحفيز الادخار، بالتالي توسيع دائرة حجم وكفاءة الوساطة المالية². ويعتبر من أحد أهم مؤشرات التطور المالي فزيادة العمق المالي يسهل من عملية تنمية المدخرات بشكل كفاء ويحسن من كفاءة توزيع الموارد المالية، كما يساهم في توفير خدمات مالية كثيرة والتي تؤدي بدورها رفع من معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي³. ويحتسب وفق لمجموعة من المؤشرات وهي كالتالي:

1.1.2. مؤشر الإجمالي النقدي (M₂/GDP): ويعبر هذا المؤشر عن العمق النقدي والذي يستخدم لقياس الكفاءة المحتملة للسياسة النقدية، ويقاس هذا الأخير بقسمة عرض النقد بالمعنى الأوسع (M₃) أو الواسع (M₂) على الناتج المحلي الإجمالي GDP، ويفترض هذا المدخل وجود ارتباط طردي بين العمق النقدي وكفاءة السياسة النقدية. يقاس هذا المؤشر الحجم الحقيقي للقطاع المالي لاقتصاديات النامية حيث توفر فيه المدخرات وخدمات دفع القيمة⁴.

2.1.2. معدل إجمالي أشباه النقود الي حجم الناتج الداخلي الخام (QM/GDP): هو مؤشر يقيس قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات الطويلة ومتوسطة الأجل، والذي يعبر على مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الاستثمارية الطويلة الأجل، ويعتبر من أهم مؤشرات قياس تطور القطاع المصرفي⁵.

¹ نور الهدى حفصاوي، "دراسة العلاقة بين تطور النظام النقدي والمالي والنمو الاقتصادي حالة الجزائر ومصر (1990_2016)", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة باتنة، الجزائر، السنة الجامعية: 2017_2018)، ص: 48.

² سهام بوصبع ولزهر ساحلي، مقال بعنوان: نمذجة قياسية لتأثير العمق المالي وسعر الصرف على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الزمن الموزع (ARDL) للفترة 1974-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد: 13، العدد: 01، 2020، ص: 343.

³ أحمد سعيد البكل و إيمان فاروق الحداد، مقال بعنوان: الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد: 15، العدد: 14، 2022، ص: 174.

⁴ محمد عبد الكريم بوغزالة، مقال بعنوان: التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل انفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 2013-1990، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الصادرة من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد: 08، 2015، ص: 132.

⁵ عامر عبد الرحيم، مقال بعنوان: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: كمؤشر للتطور المالي وداعم للنمو الاقتصادي دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2015)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، الصادرة عن مخبر التنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة بجامعة الشلف، الجزائر، المجلد: 03، العدد: 02، 2017، ص: 143.

3.1.2. مؤشر السيولة النقدية: يعبر هذا المؤشر عن قدرة النظام المالي على جذب المدخرات ومدى توفير المنتجات الادخارية، وتميل هذه النسبة إلى الانخفاض مع تطور الأنظمة المالية حيث هذا التطور في النظام المالي يحول المدخرات من قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل¹.

4.1.2. مؤشر نسبة التزامات ودائع النظام المصرفي الي الناتج الإجمالي: يقيس هذا المؤشر قدرة المصارف على تعبئة الودائع بأشكها المختلفة (ودائع تحت الطلب، وودائع التوفير، وودائع الزمنية) واستعمال هذا المؤشر يعطي واقعية افضل لتطور النظام المصرفي في الدول النامية².

2.2. مؤشر الحجم المطلق للقطاع المالي: يوضح هذا المؤشر مدى اتساع قاعدة ونشاط الوساطة المالية بالنسبة إلى حجم الطاقة الإنتاجية القائمة للاقتصاد. وكلما ارتفعت مؤشرات هذا المعيار كلما دل ذلك على مدى عمق وإتساع القطاع المالي، وعلى قدرة القطاع المالي على جذب المدخرات وتوفير التمويل وتوزيع المخاطر وإدارتها على النطاق الواسع³. ومن أهم مؤشرات:

1.2.2. مؤشر رسملة البورصة: ويقيس هذا المؤشر حجم سوق الأوراق المالية ويتم حسابه بقسمة قيمه الأسهم المحلية المدرجة في البورصة المحلية على الناتج المحلي الإجمالي⁴. وهو مجموع القيم السوقية لأسهم الشركات المدرجة في السوق المالي، وهي تمثل الحجم الكلي لرأس مال السوق في نهاية السنة، بمعنى أنها تعبر عن قيم سعر إغلاق اسهم الشركات في نهاية اخر يوم من السنة.

وتعد هذه القيمة مهمة لرصد التطورات الحاصلة في الأنشطة الاستثمارية للاقتصاد خلال الزمن على أساس أن القيمة الأسهم تزداد مع زيادة حجم المشروعات الاستثمارية التي يتم تمويلها بالأسهم، وأن ارتفاع تلك القيمة تعني ارتفاع النشاط الاقتصادي من حيث عدد الأسهم أو عدد الشركات أو ارتفاع أسعار الأوراق المالية⁵.

¹Numidia bouaichi et Farid yaici ,liberalisation financiere et développement financie: approche comparative entre l'Algérie le Marco et la Tunisie , revue des sciences economiques et de gestion, universite Bejaia , Algérie ,N⁰:14. ,2014 , p:97

² ليندة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

³ عمر إيهاب نافع، "دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، 2020)، ص ص: 34، 35.

⁴ Ross Levine and Sara Zervos , stock market ,banks, and economic growth ,the American economic review, vol:88, N^o:03 , Jun 1998 , p : 540.

⁵ هالة صالح، "آليات اندماج و تفاعل الأسواق المالية الناشئة ضمن العولمة المالية دراسة حالة سوقي ماليزيا والبرازيل 1995-2012"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية: 2014-2015)، ص ص: 73، 74.

2.2.2. مؤشر نسبة أصول البنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي: ويقاس هذا المؤشر حجم الجهاز المصرفي ويعود عدم استعمال هذا المؤشر في الدراسات الأولى إلى عدم توفر البيانات لمدة طويلة إنما فقط لفترات زمنية قصيرة ومحدودة، ويعاب هذا المؤشر على عدم قدرته لقياس مساهمة المؤسسات المالية غير بنكية في تمويل الاقتصاد¹.

2.2. معيار النشاط المالي: يعكس هذا المعيار مدى إتساع نشاط النظام المالي مقارنة بمستوى النشاط الاقتصادي ككل وتقوم هذه المؤشرات على إعطاء نظرة عامة حول مدى استعمال الخدمات المالية من طرف الأفراد، أي يقيس مدى قدرة الأفراد على استخدام الخدمات المالية وبالتالي تعمل هذه المؤشرات على قياس وتمثيل مدى انتشار الخدمات المالية ووصولها إلى جميع وحدات الاقتصاد القومي والخاص².

ويركز هذا المعيار على قياس مدى كفاءة وحدات قطاع الوساطة المالية في أداء أحد أهم وظائفها ألا وهي حشد المدخرات وتوصيلها للمستثمرين في القطاع الخاص، الذي يمثل القطاع أكثر إنتاجية مقارنة بالقطاع العام³. ويشمل هذا المعيار عدد من المؤشرات أهمها⁴:

1.2.2. مؤشر عدد حسابات مصرفية لكل ألف فرد: وهو مؤشر يقيس مدى انتشار الوعي المصرفي لدى الأفراد في استخدام الخدمات المالية.

2.2.2. مؤشر عدد الفروع البنوك لكل مئة فرد: وهو مؤشر يقيس الكثافة المصرفية، وقد اطلق عليه (Goldsmith, 1969) بمؤشر عملية انتشار الجهاز المالي في الاقتصاد.

3.2.2. نسبة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي: هو نسبة الائتمان الممنوح لمؤسسات القطاع الخاص مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي. والافتراض الكامن وراء هذه المؤشرات هي أن الأنظمة المالية تخصص الجزء الأكبر من الائتمان لشركات الخاصة الأكثر مشاركة في أبحاث الشركات وراقبتها وتوفير خدمات إدارة المخاطر، وتعبئة المدخرات، وتسهيل المعاملات وسهولة توجيه الائتمان الي الحكومة أو الدولة⁵.

¹ نور الهدى حفصاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

² محمد خربوش، مقال بعنوان: محددات التطور المالي في دول المغرب العربي، مجلة البشائر الاقتصادية، الصادرة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، المجلد: 05، العدد: 01، 2019، ص: 316.

³ عمر إيهاب نافع، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

⁴ عبير عموص، تأثير التطور في النظام المالي على النمو الاقتصادي في فلسطين (2008-2015)، سلطة النقد الفلسطينية، دائرة البحوث والسياسات النقدية، فلسطين، آذار 2017، ص ص: 11، 12.

⁵ Ross Levine, financial development and economic growth: view and agenda , finance and private sector development , world policy researched partment , p:32.

4.2.2. إجمالي القروض الموجهة للقطاع الخاص الي الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر نشاط الوساطة المالية الذي يتعلق بتوجيه المدخرات نحو الاستثمارات الخاصة, فهو يحدد بدقة حجم القروض الموجهة إلى القطاع الخاص, حيث كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما كان الجهاز البنكي أكثر تطوراً¹.

5.2.2. نسبة القروض للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض: هذا المؤشر يوضح هيكل توزيع القروض بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد, فحسب كفين ولفين فإن النظام البنكي الذي يقدم قروض للقطاع الخاص يكون أكثر كفاءة من النظام البنكي الذي يقدم قروضا أكثر للقطاع العام².

3.2. معيار البيئة القانونية والتنظيمية لنظام المالي: وما يمكن التأكيد عليه في هذا الاطار هو ضرورة تفعيل القواعد والقوانين, الخاصة بحقوق وواجبات الأطراف المختلفة حيثما وجدت واستحداث تشريعات جديدة في حال عدم توفرها, فثمة ضرورة لتوفير هيكل قانوني يحمي حقوق الملكية, ونظام قضائي فعال يفصل في القضايا بشكل عادل وسريع, وعلى أن يقترن ذلك بآلية فعالة لتنفيذ الأحكام, كما أن هناك ضرورة لتنشيط النظام القانوني لاسترداد الديون وقانون الشركات وبخصوص إجراءات الإفلاس وإعادة التنظيم, تمكن هذه الإجراءات الدائنين من استرداد مواردهم من المدنيين المتخلفين عن التسديد, ويساهم أيضا في مكافحة المدنيين الانتهازيين وتقليل من المخاطر المعنوية.

ولا شك عند ما تكون البنية التحتية القانونية والإدارية قائمة, يزداد نطاق التداول في أسواق المالية, وإمكانية الشركات في الحصول على تمويل مستقر طويل الأجل في سوق الأوراق المالية ويكون الاعتماد بشكل أكبر على القطاع المصرفي عندما تتدهور البنية التحتية التنظيمية والقانونية والتي تمثل جميع بلدان النامية تقريبا, ويفقد الاعتماد على الأسواق المالية في التمويل المباشر والتخصيص الأمثل للموارد ويؤدي الاعتماد على آليات السوق وتقليل القيود وتدفعات رأس المال واتساع السوق إلى انخفاض مستويات التطور المالي³.

في عام 1995 تم اعتماد على رقم قياسي نشرته مؤسسة هيرتاج في محاولة لقياس "الحرية الاقتصادية" للدول, وقد توصلت بعض الدراسات الاقتصادية القائمة على هذا المؤشر إلى وجود علاقة بين الرقم القياسي والنمو الاقتصادي في العديد من البلدان, وتعني حرية الاقتصادية وفقاً لهذا المؤشر (HFDI) حماية حقوق الملكية للأصول وتوسيع حرية الأفراد في الاختيار الاقتصادي وتعزيز روح المبادرة والإبداع وعدم

¹ آسية فوراري, "أثر التحرير المالي على التنمية المالية: الجزائر نموذجا", النشر الجامعي الجديد, تلمسان, الجزائر, 2020, ص: 140.
² رياض لمزودة, "دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر, (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة سطيف, الجزائر, السنة الجامعية: 2017-2018), ص: 89.
³ إسماعيل بن قانة وأحمد عبد الكريم بوغزالة, مقال بعنوان: قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة (1990_2014), مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية, الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح بورقلة, الجزائر, العدد: 01, 2015, ص: 268.

تدخل الحكومة في عمليات الإنتاج وتوسيع واستهلاك السلع والخدمات، ويساهم هذا المؤشر في صورة شاملة لمناخ الاستثمار للبلاد¹.

3. محددات التطور المالي

تعتبر محددات التطور من العوامل الأساسية للنظام المالي في أي اقتصاد، حيث ظهرت العديد من العوامل التي تؤثر على التطور المالي وتصنيفها الدراسات الأدبية والنظرية بطرق مختلفة ومن أهم هذه المحددات:

1.1.3 محددات السياسية: يتعلق مستوى التطور المالي بسياسة الحكومة، إذ أشار كل من **Robini** و **Salai** **Martin (1992)** أنه يمكن استخدام النظام المالي كمصدر للتأثير على مستويات الدخل والنمو الاقتصادي، في دولة ما يتميز اقتصادها بالتهرب الضريبي، يمكن للحكومة أن تقوم بعملية كبح نظامها المالي وذلك من خلال فرض ضرائب مرتفعة من أجل رفع إيراداتها ومنه فإن هذه السياسة تحد من تطور المالي. ومن ناحية أخرى قد تؤثر السياسة العامة على نشاط الوساطة المالية².

يعتبر الاستقرار السياسي من أحد أهم المحددات الأساسية للتطور المالي، والذي يفسر تباين مستويات التطور المالي بين الدول بشكل كبير، فعدم الاستقرار السياسي (أعمال الشغب، الحروب، الصراعات العسكرية، الإرهاب.... الخ) يؤدي إلى زيادة عدم اليقين بشأن مردودية المشاريع الممولة ويمكن أن يزيد من مشاكل عدم التسديد، مما يوجه المصاريف نحو تمويل الاستثمارات قصيرة الأجل فقط، وفي حالة وجود حروب يتم تسخير قطاع مالي للمساهمة في تمويل مستحقات العسكرية والمستلزمات الحربية، وغياب التنظيم في القطاع المالي يعرض سلامته للخطر³.

2.1.3. التقاليد القانونية: من أبرز النظريات تأثيراً في تفسير دور التقاليد القانونية "القانون والمالية" بقلم **(Lporta et la, 1998)**، والذي يؤكد على دور النظام القانوني في إنشاء قطاع مالي معزز للنمو حيث يمكن للحقوق القانونية وآليات التنفيذ ان تسهل كلا من الأسواق والوسطاء الماليين، وتختلف التقاليد القانونية من حيث الأولوية لحماية حقوق الملكية للمستثمرين من القطاع الخاص ومستثمرين الدولة حيث تؤثر هذه الاختلافات على معاملتهم للدائنين والمساهمين وكفاءة في إنفاذ العقود وهي عوامل أساسية في التطوير المالي.

¹ خالدية بوجنان، مداخلة بعنوان: أفضلية النظام المالي القائم على البنوك والأسواق المالية، مقدمة لملتقى وطني حول: النظام المالي وإشكاليه تمويل الاقتصاديات النامية، المنعقد يومي: 05/04 فيفري، جامعة تيارت، الجزائر، 2019، ص ص: 08، 09.

² Julie Hortense Rabemanajara, "étude sur la relation entre la finance et la croissance économique", thèse de doctorat en sciences économiques, université de Montréal, 1998, p:11.

³ سمير شرف ووجد رفيق ضائع، مقال بعنوان: أثر محددات القطاع المالي على الشمول المالي في سورية ودول الجوار، مجلة جامعة تشرين، جامعة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد: 43، العدد: 03، 2021، ص: 461.

يشير (Lporta et la, 1998) إلى نوعان من التقاليد القانونية: القانون المدني (الفرنسية، الألمانية، والدول الإسكندنافية) وضمن هذه مجموعة تتمتع دول القانون المدني الفرنسي بأضعف حماية قانونية للمساهمين والدائنين حيث يتميز بعدم كفاءة إنفاذ العقود نسبيا وارتفاع مستويات الفساد وأنظمة مالية أقل تطورا، ونوع الثاني القانون العام (البريطاني) ويعتبر الأفضل في حماية حقوق المستثمرين والذي حقق أعلى مستويات في التطور المالي، إن الطبيعة الثابتة لهذا المنهج التصنيفي لا يمكنها تفسير التباينات في التطور المالي على مدار سنوات الماضية، على الرغم من عدم تغير التقاليد القانونية بشكل ملحوظ ولذلك تم تطوير نظرة ديناميكية للقانون والمالي (Beck et al, 2001) والتي تركز على اعتقاد Merryman (1985)، (Zweigert , Kotz (1998) بأن التقاليد القانونية تختلف من حيث قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة، ويمكن أن تؤثر المرونة في التكيف بشكل كبير على التطور المالي.

وكما أكد (Beck et la, 2001) إن التقاليد القانونية التي تتكيف بسرعة لتقليل الفجوة بين احتياجات الاقتصاد وقدرات النظام القانوني في تعزيز التطور المالي بشكل أكثر فعالية من التقاليد القانونية وتؤكد وجهة نظر القانون والمالية الديناميكية على أن النظام القانوني القابل للتكيف لديه القدرة على الاستجابة للطلبات التجارية والمالية وسد الفجوة بينهما، فإن قدرة النظم القانونية على التكيف يمكن أن تفسر أيضا المستوى الحالي لتطور المؤسسات المالية والاقتصادية¹.

3.1.3. المؤسسات: تشير نظرية الوقف التي قدمها (Acemoglu, Johnson, Robinson, 2005) للمرة الأولى أن الاختلافات في المؤسسات الاقتصادية هي المحددات لمستوى التطور المالي والتنمية الاقتصادية. وفي بعض الدول التي تدعم المؤسسات (سيادة القانون) تعمل على تهيئة بيئة تكون فيها الاستثمارات طويلة الأجل وبطريقة عقلانية، وفي دول أخرى المؤسسات الضارة للتقدم وتفسر الفروقات بشكل عام من خلال استراتيجيات الاستعمار، سوء كان لدى الأوروبيين أهدافا طويلة الأجل والتي أنشأت مؤسسات وظيفية حيث كان اهتمامه الوحيد هو نقل الموارد من المكان المستعمر.

حيث يقدم (Law, Habibullah, 2009) ملخصا يسلط فيه الضوء على القضايا المهمة، أن تأثير عوامل ومؤسسات الاقتصاد السياسي على مستوى التمويل الخارجي بشكل جيد. حيث درس (Rajan, Zingales, 2003) محددات التطور المالي، ويقومون على وجه الخصوص بتقييم أثار انفتاح التجارة وأسواق راس المال. والهدف الرئيسي من هذه الورقة هو تحليل العوامل التي جعلت التطور المالي منقلبة خلال القرن

¹ Hatra Voghouei and others, **A survey of the determinants of financial development**, Asian-Pacific Economic Literature, 25(2), 2011, p:09 .

العشرين في جميع أنحاء الدول على سبيل المثال، مع الأخذ بإعتبار عدد من المقاييس كان لدى معظم البلدان نظام مالي أفضل لسنة 1923 مقارنة بمستوى التطور المالي لسنة 1980 من خلال استكشاف مجموعة البيانات الخاصة بـ 24 دولة، طور المؤلفون نظرية مجموعة المصالح التي تؤكد دور الانفتاح التجاري والمالي في الحد من الآثار السلبية التي قد يتعرض لها الاقتصاديون.

كما يرى (Pagano, Volpin, 2002) أن توزيع القوى بين المجموعات الاجتماعية والاقتصادية له تأثير قوي على كيفية تشكيل آليات التنظيم والإنفاذ عبر البلدان والفكرة الأساسية هي أن المصالح الخاصة لهذه المجموعات وأعضاؤها يمكن أن تؤثر على التطور المالي. ويوضح (Rajan, Zingales, 2003) دور المجموعات المؤثرة في عملية تشكيل الأنظمة المالية وهم يدعمون فكرة أن صانع القرار قد يكون لديهم حافز لعدم دعم تطوير نظام مالي فعال وتنافسي في حالة تعارض مع مصالحهم الشخصية¹.

4.1.3. خدمات البنوك والمؤسسات المالية غير مصرفية والأسواق المالية: تعتبر البنوك من المحددات المهمة في تحديد التطور المالي، فأغلبية الدول لازلت تعتمد بشكل كلي على القطاع المصرفي بدلاً من الأسواق المالية، فالبنوك قد تكون الضمانة للمدخرين من خلال تقديم عوائد سائلة أقل مخاطرة و الاستثمارات غير السائلة عالية المخاطر، وتقدم البنوك في النظام المالي القوي المعاملات والمعلومات بتكلفة منخفضة ويتم تخصيص الائتمان بكفاءة خاصة للقطاع الخاص والشركات المحتملة إلى زيادة النمو الاقتصادي، ويشجع تخصيص الائتمان للمشاريع المحتملة على تعزيز الابتكار في الدول ويزيد من ثقة الشركات المحتملة².

أما المؤسسات المالية غير مصرفية تؤثر بدورها على التطور المالي من خلال مساهمتها في السماسرة وشركات إدارة الأصول، وشركات التمويل العقاري، والبنوك الاستثمارية وصناديق التقاعد وشركات التأمين، تعتبر المؤسسات غير المصرفية مكملاً هاماً للبنوك فضلاً عن كونها بدلاً محتملاً لهم ولا تقبل المؤسسات المالية غير المصرفية الودائع تحت الطلب ولكنها توفر العديد من الأدوات المالية الأخرى وتكمل المؤسسات المالية غير مصرفية البنوك من خلال سد الثغرات التي قد تواجهها البنوك، وينشأ في النظام المالي القوي تنافس بين البنوك والمؤسسات غير مصرفية فتسمح هذه المنافسة لكليهما بتحقيق كفاءة أكبر في تلبية احتياجات البنوك والمؤسسات المالية غير مصرفية.

وتشمل أنشطة الوساطة المالية غير مصرفية المشاركة في أسواق الأوراق المالية، وتعبئة وتخصيص الموارد المالية على الأجل الطويل، مثل أنشطة التأمين، فتقوم المؤسسات المالية غير مصرفية بالاقتراض من

¹Eri Bzhalava, **Determinants of financial development**, Institute of Economic studies, Charles University in Prague, Academic Year :2013-2014, p p:8, 9 .

²Noureen Adnan, **Op cit** , p:04.

السوق قصيرة الأجل بأسعار فائدة منخفضة والإقراض بمعدلات فائدة مرتفعة في الأجل الطويل، حيث أكد (Beck, 2008) أن المنافسة التي تنشأ بين البنوك والمؤسسات غير مصرفية تضمن تحقيق التطور المالي¹.

5.1.3. الاستقرار المالي: إن عدم الاستقرار القطاع المالي أوضح تأثيره السلبي على النمو الاقتصادي في مختلف الأزمات المالية الماضية، ويسبب عدم الاستقرار خسائر كبيرة للمستثمرين، وهذا بسبب المخاطر المصرفية النظامية، وأزمات الشركات، وأزمات العملة وأزمات الديون السيادية وتؤثر أزمات العملة على سعر الصرف الحقيقي، وميزان الحساب الجاري، ونسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، و صافي الاستثمار الدولي وهو ما يعيق التطور المالي².

وتعتبر الأزمات المصرفية النظامية علامة على عدم الاستقرار النظام المصرفي وهي بمثابة أزمات تتكرر عبر الزمن مؤثرة على قدرة البنوك، وبحسب الدراسات التجريبية، تظهر أن البلدان التي مرت بهذه الأزمات أو تعرضت لتقلبات مالية عالية تكون أكثر عرضة لتأثيرات السلبية على المدى القصير في ما يتعلق بالوساطة المالية، ويعمل الاستقرار المالي على المفاصلة بين المخاطر والعوائد ويساهم في تحقيق التطور المالي، حيث تعتبر التدابير المالية التي يعتمد عليها النظام المالي جزءاً من الحماية ضد المخاطر النظامية التي تؤدي إلى انهيار شامل للنظام المالي بأكمله في حال فشل أحد كياناته. كما تساهم التدابير المالية في حماية القروض من السلوكيات الانتهازية، ويحدث ذلك عند استغلال خصوصية المعلومات المالية لأغراض ذاتية مما يؤثر على سلوك السوق بشكل عام. يعزز الإشراف والتنظيم الجيدين كفاءة النظام المالي واستقراره، غير أن الرقابة الصارمة قد تؤدي إلى إعاقة التطور والابتكار المالي، ومن بين الأزمات التي من شأنها تعزيز الاستقرار المالي هي أزمات الديون السيادية³.

6.1.3. التحرير المالي: يشير (Arestis, 2006) إلى أن التحرير المالي يمكن النظر إليه على أنه مجموعة العناصر التالية: خصخصة المؤسسات المالية والبنوك المملوكة للحكومة، ضمان حرية الدخول إلى القطاع المالي واستقلال البنك المركزي، إلغاء أدوات المراقبة والائتمان. ينبغي أن يؤدي التحرير المالي الأسواق المالية إلى تحسين تخصيص الموارد وزيادة مستوى الاستثمارات وزيادة الكفاءة.

¹ سامي مباركي، مقال بعنوان: التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة الاقتصاد الصناعي الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة باتنة 1، الجزائر، العدد: 11، 2016، ص: 96.

² نفس المرجع، ص: 95.

* أزمات الديون السيادية: هي إجمالي الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والتي تسعى جميع الدول إلى الحفاظ على قدرتها على سداد ديونها بالكامل وفي الوقت المناسب حتى تضمن الاستقرار في التصنيفات الائتمانية السيادية.

³ سامي مباركي، "تأثير الأسواق المالية على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، السنة الجامعية: 2014_2015)، ص ص: 54، 55

هناك العديد من النظريات المثيرة للجدل التي ترى التحرير المالي بطرق مختلفة، أن النظريات المؤيدة للتحرير المالي تسلط الضوء على حقيقة أن الحد الأدنى من متطلبات الاحتياطي الإلزامي وأدوات التحكم في أسعار الفائدة يمكن النظر إليه على أنه الضرائب مما يؤدي إلى انكماش القطاع المالي وفعاليتها (Fry, 2005). وخلافا لهذا الرأي يعطي باحثون آخرون أهمية أعلى لعدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية (Schiantarelli, Atiyas, Grerard Caprio, Harris Weiss 1993) لذلك فإن التحرير المالي لا يؤدي بالضرورة إلى التطور المالي. هناك نقطة أخرى ضد التحرر المالي وهي أنه قد يسبب في هشاشة الأسواق المالية والقطاع المصرفي، تظهر الأدلة التجريبية أن الأزمة المالية من المرجح أن تحدث في البلدان ذات أنظمة مالية أكثر تحراً ومع ذلك فإن الخطر ينقص إذا كانت المؤسسات الاقتصادية متطورة¹.

7.1.3 سياسة الانفتاح التجاري: لقد لوحظ أن النمو الكبير في تحرير التجارة وحساب لرأس المال أمر ملائم لرفاهية البلدان، مما يؤدي إلى انفتاح التجارة الدولي وتدفق رأس المال، الأمر الذي يؤدي إلى تطوير الأسواق المالية. إذا قمنا بتحليل الانفتاح التجاري يقال أن صناعات التصدير والاستيراد حافزاً للقطاع المالي المفتوح بشكل جيد مما يساعد هذا القطاع على توجه المدخرات إلى القطاع الخاص، وتمكين الاقتصاد من التخصيص والاستفادة من وفورات الحجم، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف مما يسمح لرجال الأعمال ببدء مشاريع مربحة. ومن هنا يمكن القول أن التطور المالي يساهم في الانفتاح التجاري.

وقد وجد (Huang, Temple, 2005) أن أي ارتفاع في مستوى الانفتاح السوق يؤدي إلى زيادة في العمق المالي. كما يشير (Beck et la, 2003) إلى أن البلدان التي تتمتع بأنظمة مالية أفضل يكن لديها المزيد من الصادرات السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي والمزيد من صادرات البضائع.

ويرى (Levine, 2001) أن تخفيف القيود المفروضة على تدفقات المحافظ الدولية سيؤثر على سيولة أسواق الأوراق المالية بشكل إيجابي، كما السماح لمزيد من البنوك الأجنبية بالتواجد يؤثر بشكل إيجابي على أداء النظام المصرفي الداخلي².

8.1.3 التطور المالي وفتح النظام المالي للبنوك الأجنبية: في سياق سياسة التحرير المالي، فإن خصخصة البنوك العمومية وتخفيف قيود الدخول للنظام المالي يؤدي إلى تسهيل في دخول البنوك الأجنبية في البلدان النامية. ومن الناحية النظرية فإن دخول البنوك الأجنبية له تأثير إيجابي على التطور القطاع المالي. حيث

¹ محمد خربوش، "اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من 13 دولة من منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دراسة قياسية خلال الفترة (1996-2016)", (أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2019-2020)، ص: 31.

² Eri Bzhalava, Op cit, p: 10.

أكد (Levine, 1996) بأن البنوك الأجنبية يمكن أن تعزز المنافسة في القطاع المالي كما أنها تمهد طريق لنقل التكنولوجيا والمعارف المصرفية وتحسين نوعية وكمية الخدمات المالية، كما أن انخفاض تكاليف الوساطة المالية من خلال زيادة المنافسة في القطاع المصرفي، يكون له منفعة للمستهلكين الذين يرغبون في حصول على القرض بأقل تكلفة ويستفيدون من تنوع المنتجات المالية.

ووفقاً لـ (Demirgüçkunt, Huizinga, 2001) فإن البنوك الأجنبية في البلدان النامية تعبر أكثر ربحية من البنوك المحلية لأنها تمتلك عدد أقل من الدائنين المشكوك في تحصيلهم كما تتمتع بوصول أكبر إلى أسواق راس المال الدولية بفضل مؤسستها الأم، كما تشجع البنوك الأجنبية الجهات المنظمة على الاعتماد على المعايير الدولية وتساهم في تطوير النظام المالي المحلي.

ومع ذلك فإن أنشطة البنوك الأجنبية يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على إمكانية الحصول على القروض بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة وعلى مردودية البنوك المحلية. وذلك لأن هذه البنوك تميل إلى تمويل الشركات متعددة الجنسيات والشركات الكبيرة والتي تتطلب خدمات مالية أكثر تطوراً، حيث تستخدم هذه البنوك قدرتها المالية من أجل إحتكار المشاريع الأكثر ربحية وهذا له تأثير سلبي على مردودية البنوك المحلية غير التنافسية، إذا كانت المنافسة تحتم على البنوك المحلية أن تصبح أكثر كفاءة، فإنها يمكن ان تشجيعها على تمويل مشاريع أكثر خطورة والتي يمكن تقودها إلى الإفلاس¹.

9.1.3. عوامل أخرى: تؤثر عوامل الاقتصاد الكلي على التطور المالي ويعتقد أن يكون لـ (الدخل، الاستثمار، التضخم، النمو الاقتصادي) تأثيراً على التطور المالي.

(Greenwood, Jovanovic, 1990) إلى أن الاقتصاد الذي ينمو بمعدل أعلى مع انخفاض التكاليف الوساطة المالية بسبب ارتفاع في منافسة الاقتصاد يخفض في تكاليف الوساطة المالية، كما يؤدي إلى كمية أكبر من الموارد المتاحة التي تستخدم في الاستثمار. تناول (Levine, 2005) أهمية الدخل كمحدد للتطور المالي.

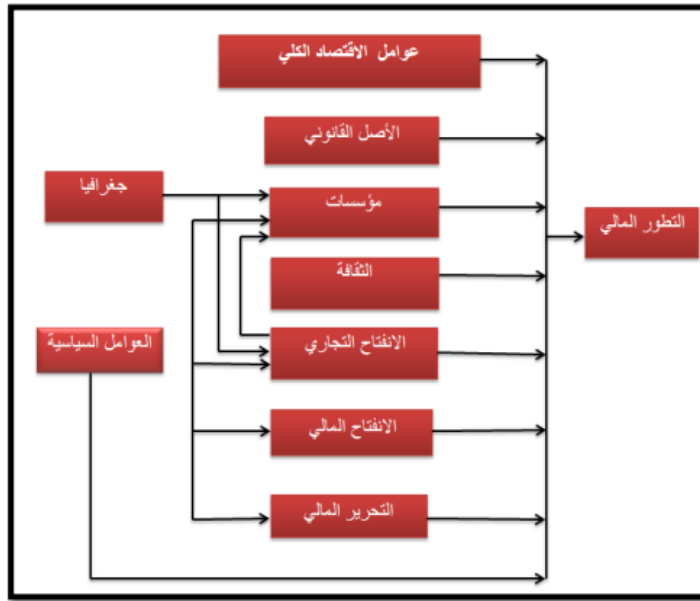
اقترح (Huybens, Smith, 1999) بأن التضخم يؤثر على التطور المالي بشكل سلبي حيث كلما ارتفع معدل التضخم قل العائد الحقيقي للنقود وهذا يؤدي إلى قروض قليلة، وإذا كان القطاع المالي يمنح قروضا أقل بأ ذلك سيعني أن تخصيص الأموال غير كاف وهذا له تأثير سلبي على التطور المالي، الجغرافيا

¹ أمينة بن دحمان، "التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989_2014"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية، جامعة تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية: 2015_2016)، ص: 59.

والثقافة عاملان آخران يعتبران أنهما يحددان التطور المالي إلا أن الأبحاث كانت قليلة لتحليل العلاقة والتأثير الذي تحدثه الثقافة والجغرافيا على التطور المالي.

وقد أكد كل من (Stulz, Williamson, 2003) على تأثير الاختلافات الثقافية مقدرة باختلاف اللغة والدين على مستوى التنمية المالية ووثقا أن الثقافة يمكن أن تكون عاملا يفسر الاختلاف عبر المقاطعات عن كيفية حماية حقوق المستثمرين¹

الشكل رقم(01-01): محددات التطور المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى:

Hatra Voghouei and others, **A survey of the determinants of financial development**, Asian- Pacific Economic Literature, 2011, p:12.

يوضح المخطط أعلاه محددات التطور المالي, حيث يتناول المخطط جوانب متعددة (العوامل السياسية والمؤسسات والتقاليد القانونية والتحرير والانفتاح التجاري والانفتاح المالي والثقافة) تتفاعل هذه العوامل بشكل مترابط ومتكامل على سبيل مثال المؤسسات القوية والفعالة تساهم في بناء بيئة مالية مستقرة مما تعزز في التطور المالي. كما تلعب عوامل السياسية دورا مهما في تأثير على النظام المالي وتوجيهاته مما يؤثر على التطور المالي وبشكل عام تتفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض لتشكيل بيئة مالية متينة تعمل على تحديد مسار التطور المالي والتنمية مستدامة.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

¹ محمد خربوش, أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من 13 دولة من منطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دراسة قياسية خلال الفترة (1996-2016), مرجع سبق ذكره, ص ص: 33,34.

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم النمو الاقتصادي محدداته وقياسه والتعرف على أفكاره الاقتصادية وقبل ذلك يجب التعرف على الفرق بين النمو والتنمية بالإضافة إلى تقديم مقارنه بينهما.

1. ضرورة التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية : إن مصطلح النمو الاقتصادي كان تداوله قبل أربعينات القرن الماضي إلا أن نظرياته بعد هذه الفترة وخاصة بعد اتجاه دول الجنوب شرق آسيا إلى تطبيق الاستراتيجيات التنموية، كان هناك خلط بين مصطلح النمو والتنمية على الرغم من وجود فروق واضحة بينهما والمتمثلة كالآتي:

1.1. الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

تتمثل هذه الفروق في أن النمو الاقتصادي كمي بينما التنمية الاقتصادية نوعية كما أن مفهوم النمو ضيق نسبياً والتنمية أكثر من ذلك بكثير شامل، كما يشير النمو إلى الزيادة في إجمالي السلع والخدمات النهائية في بلد ما على مدى فترة طويلة من الزمن، في المقابل تشير التنمية الاقتصادية إلى التغير التدريجي والهيكلي الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، كما يمكن بسهولة تقدير النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو دخل الرأسمال الحقيقي، لكنه من الصعب قياس التنمية لأنها تحتوي على بعض الجوانب التي لا يمكن قياسها كميًا واقتصاديًا، ولكن التنمية يشار إليها من خلال مؤشر التنمية البشرية ومع ذلك يمكن أن يتم النمو الاقتصادي دون التنمية الاقتصادية، ومع ذلك فالتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم بدون نمو اقتصادي¹.

2.1. مقارنة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: هناك العديد من الاختلافات بين النمو الاقتصادي والتنمية وتتم على أساس عدة معايير يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(01-01): مقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي Economic Growth	التنمية Development	اقتصادي Economic
مفهوم أضيق من التنمية الاقتصادية	المفهوم المعياري	المفهوم Concept
النمو يهتم بالزيادات في	يهتم بالمتغيرات الهيكلية في الاقتصاد	النطاق Scope

¹Pavitar Parkash singh , "economics of growth and development", printed by USI publications 2/31 ,Nehru en clove,Kalkaji, lovely professionnel university phagwara, p: 4, 5.

إنتاج الاقتصاد.		
ويرتبط النمو بالزيادة التدرجية في احد مكونات الناتج المحلي الإجمالي: الإنفاق الحكومي الاستهلاكي, وصافي الصادرات الاستثمار.....	ترتبط التنمية بنمو مؤشرات راس المال البشري, وانخفاض أرقام عدم المساواة, والتغيرات الهيكلية التي تعمل على تحسين نوعية حياة عامة السكان.	نمو Growth
يشير إلى زيادة الإنتاج الحقيقي للسلع والخدمات في البلاد مثل: زيادة الدخل في المدخرات والاستثمار وما إلى ذلك.	انه ينطوي على تغيرات في الدخل والادخار والاستثمار إلى جانب التغيرات التقدمية في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للبلاد.	يتضمن Implication
الزيادة الكمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	نوعي. HDI (مؤشر التنمية البشرية) المؤشر المرتبط بالجنس (GDI), مؤشر الفقر البشري (HPI), مؤشر الفقر للرضع (HPI), معدل الوفيات الرضع, معدل معرفة القراءة والكتابة وما إلى ذلك.	قياس Measurement
يجلب تغيرات كمية في الاقتصاد.	يجلب تغيرات نوعية وكمية في الاقتصاد.	تأثير Effect

Source: Park ash Singh, **economics of growth and development**, printed by USI publications 2/31, Nehru en clove, Kalkaji, lovely professionnel university phagwara, p: 4, 5.

2. مفهوم النمو الاقتصادي وتصنيفاته

تزامن ظهور النمو الاقتصادي كمصطلح جديد مع ظهور الرأسمالية والتحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من المدرسة الكلاسيكية واستمرت دراسته لفترة طويلة من طرف مختلف الاقتصاديين الذين قدموا له تعاريف مختلفة يتم التطرق إليها بالإضافة إلى تصنيفاته:

2.1. مفهوم النمو الاقتصادي :

لقد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي من طرف الاقتصاديين نذكر منها:

التعريف الأول: «هو عبارة عن الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين»¹. وبصورة أخرى "الزيادة الحقيقية في الناتج القومي لبلد ما والناجمة عن العوامل الرئيسية أهمها تحسين في نوعية الموارد لزيادة هذا الناتج في هذا البلد كالتعليم مثلاً، والتمهين في كمية هذه الموارد ومستواها والتمهين في المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج»².

التعريف الثاني: كما يعرف بأنه «عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن، على أن لا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدول أو زيادة في مستوى الفقر في المجتمع»³.

التعريف الثالث: كما أنه هناك تعريف آخر على «أنه الزيادة المستمرة في الدخل الفرد بالتالي فإن النمو الاقتصادي يعتبر نتيجة مترتبة على التغيرات الاقتصادية التي نتجت عن عملية التنمية»⁴.

التعريف الرابع: كما يعرف أيضاً على أنه «الزيادة في قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، مقارنة من فترة زمنية إلى أخرى»⁵. وبعبارة أخرى هو "زيادة طويلة المدى في القدرة على تقديم تنوع المتزايد من السلع، وتعتمد هذه القدرة المتزايدة على التقدم والتكنولوجيا والتعديلات المؤسسية والأيدولوجية التي تتطلب ذلك والتي تتطور مع مرور الوقت»⁶.

مما سبق يمكن تلخيص مفهوم النمو الاقتصادي بأنه "الزيادة في إجمالي الدخل البلد مع كل ما تحققه من زياده نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

2.2. تصنيفات النمو الاقتصادي

يمكن التمييز بين ثلاث أنواع للنمو الاقتصادي: النمو التلقائي، النمو العابر، والنمو المخطط.

¹ محمود حسين الوادي وآخرون، "مبادئ علم الاقتصاد"، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 343.

² علي جدوع الشرفات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي"، ط1، دار جليس زمان، عمان، الأردن، 2014، ص: 39.

³ محسن حسن المعموري، "مبادئ علم الاقتصاد"، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2014، ص: 241.

⁴ فرحات غول "مدخل إلى الاقتصاد"، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، 2017، ص: 191.

⁵ Manuela Raisová and Júlia Čurpová, **Economic growth-supply and demand perspective**, Procedia Economics and Finance, Technical University of Kosice, Slovakia, 2014, p:184.

⁶ MOUANDA MAKONDA J. G, **Déterminants de la croissance économique dans les pays de la CEEAC**, Annales de l'Université Marien n'gouabi, Faculté des Sciences Économiques, Université Marien N'Gouabi Brazzaville – République du Congo, vol: 18, N⁰:02, 2018, p:270.

1.2.2. النمو التلقائي: هو ذلك النمو الذي ينبع بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون اتباع أسلوب التخطيط العلمي على المستوى الوطني أو القومي ويكون هذا النمو عادة من النوع البطيء أو التدريجي¹.

2.2.2. النمو العابر: هو ذلك النمو الذي لا يتسم بالاستمرارية أو الثبات وإنما يأتي نتيجة عوامل طارئة دون قصد وتكون عاده خارجية تلبث ان تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته, وتقع تحت هذا النمط من النمو الدول النامية بكثرة².

3.2.2. النمو المخطط: هو ذلك النمو الذي ينشأ نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع في حال ما إذا صنفنا النمو الاقتصادي مقارنة بالنمو السكاني فإننا سنجد نوعين³. وهما النمو الموسع والنمو المكثف⁴:

- **النمو الموسع:** يمثل هذا النوع من النمو بأن نمو دخل الفردي يحدث بنفس معدل نمو السكان, أي أن الدخل الفردي ساكن. يعمل النمو الموسع على نمو العوامل التقليدية, ويعرف على أنه زيادة في كمية عوامل الإنتاج, أي أن النمو يسمى موسعاً لما يزيد الناتج الحقيقي تناسبياً مع عوامل الإنتاج بدون مجهود حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج. ويتحقق هذا النوع عندما يزداد إنتاج الدولة.

- **النمو المكثف:** يمثل هذا النوع من النمو بأن نمو دخل الفرد يفوق معدل نمو السكان ومنه ارتفاع الدخل الفردي, يقوم هذا النوع من النمو على نمو الإنتاجية أي زيادة من حجم الإنتاجية, وبصورة أخرى أن التحسن المستمر لإنتاجية عوامل الإنتاج سيؤدي إلى تحقيق النمو المكثف, وعليه فإن التحسن في فعالية التنسيق الإنتاجي ينتج عنه النمو المكثف ويتحقق هذا النوع من النمو من خلال تنمية السلع والخدمات المقدمة للفرد.

3. طرق قياس النمو الاقتصادي

هناك معيار رئيسي لقياس النمو الاقتصادي يتمثل في معيار الدخل بالإضافة إلى معايير أخرى تعتبر ثانوية أكثر بالتنمية الاقتصادية وهي معايير هيكلية ومعايير اجتماعية بالإضافة إلى المعدات النقدية للنمو ونتطرق إليها فيما يلي:

¹ لزهرة شين, "أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص: اقتصاد كمي, جامعة الجزائر, الجزائر العاصمة, 2015), ص:14.

² عبد الصمد بن عبد الرحمان, "التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص: مالية ونقود, جامعة سيدي بلعباس, الجزائر, السنة الجامعية: 2020-2021), ص: 73.

³ ليلي بعوني, مقال بعنوان: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010), مجلة الدراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية, الصادرة عن مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3, مجلد: 6, العدد: 2, 2017, ص: 788.

⁴ ليندة بخوش, مرجع سبق ذكره, ص: 78.

1.3.1 معايير الدخل

وتتمثل أهم هذه المعايير فيما يلي:

1.1.3.1. الناتج الحقيقي: يشير عن الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة والذي يعتبر المقياس الأساسي لمعدل النمو الاقتصادي، يتم قياسه من خلال التغيير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي لفترة الأساس المنسوب إليها القياس، إلا أن هذا المقياس لم يلقى قبولا، باعتبار أن الزيادة في الدخل القومي يعني نمواً اقتصادياً عند زيادة عدد السكان بمعدل كبير، ونقص الدخل القومي لا يعني بالضرورة هناك تخلق في حالة معاكسة لسكان¹.

- **نصيب وحدة العمل (ساعة العمل) من الإنتاج الكلي:** يساهم هذا النوع من المقاييس في تقدير المعدل الحقيقي للنمو الاقتصادي، وذلك لارتباطه بالإنتاجية المتوسطة للعامل، الذي يعمل على مزج عنصر العمل مع العناصر الإنتاجية الأخرى على دالة الإنتاج حيث يعكس عنصر العمل مدى كفاءة القوى العاملة ومدى إنعكاس التغيير الكمي و النوعي في تكوين الرأسمال المستخدم، بالإضافة إلى مساهمته في تحسن الفني والتكنولوجي، ومنه يمكن استنتاج أن ارتفاع المعدل الذي ينمو به نصيب وحدة العمل من الإنتاج الكلي يرتفع معه معدل الذي تنمو به الإنتاجية، ومنه تحقيق النمو الاقتصادي².

- **الدخل الوطني الكلي المتوقع:** يمكن تعديل المعيار السابق إلى معيار ثاني هو الدخل القومي الكلي المتوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار الموارد الكامنة للدولة وإمكانياتها المختلفة ولذلك يوصي بعض الاقتصاديين بالأخذ بهذا المعيار في حساب الدخل³.

2.3.2. معايير متوسط الدخل: وينقسم إلى قسمين، معدل النمو البسيط والنمو المركب⁴:

2.2.3. معدل النمو البسيط: يقاس معدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي وفق معدل النمو البسيط، من سنة إلى أخرى. وتتمثل صيغته فيما يلي:

$$CM_s = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100$$

¹ فتيحة بنابي، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، الجزائر، السنة الجامعية: 2008-2009)، ص:5.

² عادل مقلاتي، "دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر(1990-2012)"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية: 2014-2015)، ص:09.

³ إسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)"، دار أسامة، 2012، ص:24.

⁴ فتيحة بنابي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 06، 07.

حيث:

CM_S : معدل النمو البسيط؛

Y_t : متوسط الدخل الحقيقي في السنة t ؛

Y_{t-1} : متوسط الدخل في السنة $t-1$.

3.2.3. معدل النمو المركب: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا ويكون هذا من خلال طريقتين: طريقة النقطتين وطريقة الانحدار. وحسب طريقة النقطتين لدينا الصيغة:

$$Y_n = (1 + CM_C)^N$$

$$CM_C = \sqrt[N]{\frac{Y_n}{Y_0}} - 1$$

حيث أن:

CM_C : معدل النمو المركب؛

N : فرق عدد السنوات بين أول و آخر سنة في الفترة؛

Y_0 : الدخل الحقيقي لسنة الاساس؛

Y_N : الدخل الحقيقي لأخر فترة (N).

أما طريقة الانحدار صيغتها كما يلي:

$$\ln Y_t = A + CM_{CT} \implies CM_{CT} = \ln Y_t - A$$

حيث:

$\ln Y_t$: اللوغاريتم الطبيعي لدخل (t)؛

A : ثابت؛

CM_{CT} : معدل النمو المركب في السنة (t)؛

t : الزمن.

4.2.3 معادلة سنجر *Singer لنمو الاقتصادي: وضع الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في سنة 1952، وتوصل لها بمساعدة أعمال غيره من الاقتصاديين مثل هكس وهارود-دومار وعبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل¹:

- معدل الادخار الصافي؛

- إنتاجية رأس المال؛

- معدل نمو السكان.

وتكتب هذه الدالة الشكل التالي:

$$D=SP-R$$

حيث:

D: معدل النمو السنوي لدخل الفرد؛

S: معدل الادخار الصافي؛

P: إنتاجية رأس المال؛

R: معدل نمو السكان السنوي.

أي أن:

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = معدل الادخار الصافي × إنتاجية الاستثمارات الجديدة - معدل نمو السكان.

3.3 معايير هيكلية: يترتب على هذا الاتجاه تغيرات واضحة من الأهمية النسبية لتطلعات الاقتصاد المختلفة لما له أثر على هيكل الصادرات والواردات وعلى فرص العمل المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف والحضر ومن أهم مؤشرات²:

- الأهمية النسبية لإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي؛

- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات؛

- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

* Singer : هو عالم إقتصادي كاتب وأستاذ جامعي من ألمانيا حيث وضع معادلة النمو الاقتصادي في سنة 1952 بالإعتماد على أعمال بعض الاقتصاديين بالإضافة إلى مؤشرات عديدة في الحياة العملية، توفي عام 2006 م .

¹ محمد عبد العزيز عجمية، "التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص-النظريات الاستراتيجيات المشكلات)"، مطبعة البحيرة، الاسكندرية، مصر، 2008، ص ص: 107، 108.

² نفس المرجع، ص: 47.

4.3. المعدلات النقدية للنمو: هي المعدلات التي يتم حسابها استناداً إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، وهذا بعد تحويل المنتجات العينية والخدمات لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، رغم العديد من التحفظات على هذا الأسلوب بين سوء التقدير، إلا أنه يبقى أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات، والأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول مع محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع الدول من أجل التسهيل في التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة¹.

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو وهي²:

1.4.3. معدلات النمو بالأسعار الجارية: عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنوياً، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استناداً إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.

2.4.3. معدلات النمو بالأسعار الثابتة: حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيراً صحيحاً عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم وذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس.

3.4.3. معدلات النمو بالأسعار الدولية: عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظراً لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.

5.3. المعدلات العينية للنمو: مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول المتخلفة إلى درجة تقارب معدلات نمو الدخل والنتائج من بعضهما البعض. فقد أصبح من المناسب استخدام مؤشرات متوسط نمو الفرد حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني ونظراً لعدم دقة استخدام

¹ صباح زروخي، "أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1986-2015)"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2017)، ص: 90.

² أحمد ضيف، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص: 120، 130).

بعض المقاييس الملموسة التي تعبر عن النمو الاقتصادي¹، ومن بينها على سبيل المثال: عدد الأطباء لكل نسمة ونصيب الفرد من طول الطريق العام.

6.3. مؤشر التقدم الحقيقي GPI: قامت المنظمة الأمريكية **Redefining Progress** بالإعلان عن تطوير هذا المؤشر (**Genuine Progress Indicator**) مع إبراز أهمية التنمية الاقتصادية التي لا تقل أهميته عن كميته النشاط الاقتصادي التي تقاس بالنتائج المحلي الإجمالي، حيث يتطابق مؤشر **GPI** مع مؤشر الرفاهية المستدامة ويختلفان في الاسم فقط، يعتبر **GPI** مع مقياس شامل للنمو الاقتصادي المستدام الذي لقي اهتماماً كبيراً في الفترة الأخيرة حيث يأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل الاجتماعية التي تعطي نظره دقيقة للتقدم الحقيقي للبلد ما، وتتمثل هذه العوامل في كل من الصحة والرفاهية الكاملة للاقتصاد على مستوى كافة فئات المجتمع والبيئة، كما يأخذ **GPI** مكونات الناتج المحلي للإجمالي التي تساهم في التقدم الحقيقي، كما يضبط نفقات الاستهلاك الشخصي باستخدام معامل **GINI*** أو مقياس بديل لتوزيع الدخل ويستند وفق نظرية مفادها ان الفقراء أكثر استفادة من زياده معينة في دخلهم مقارنة بالفئة الثرية، لذلك فإن **GPI** يرتفع عندما يحصل الفقراء على نسبة أكثر من الدخل الوطني².

4. محددات النمو الاقتصادي

هناك عديد من العوامل المحددة لمعدلات النمو الاقتصادي في مختلف الدول ومن بين هذه المحددات نجد نوعين: محددات تقليدية، ومحددات حديثة، حيث أن المحددات التقليدية تشمل على قسمين محددات الموارد الكمية والنوعية، محددات البيئية، ومحددات التخصص والتقدم التقني.

1.4. المحددات التقليدية للنمو الاقتصادي: هناك عدة محددات للنمو الاقتصادي تعمل على تحديده ومن بينها:

1.1.4. محددات الموارد الكمية والنوعية:

- **تراكم رأس المال المادي:** يعتبر رأس المال المادي أول المحددات للنمو الاقتصادي، فهو من أصولية رأس المال وعادة ما يتم تقييمه على أساس معدل الاستثمار الخاص من طرف الأعوان الاقتصاديين، فهو تلك المعدات التي تستثمرها الشركات لإنتاج السلع والخدمات، حيث أنه قابل للتراكم في شكل مخزون رأس مال عادي، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنسبة الادخار، فيرتفع من خلال تراكمه لدى الأفراد المدخرين والمستثمرين،

¹ شهرزاد بورداش، " أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام VAR للفترة 1970-2012 " (أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد مالي وتقنيات كمية، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية: 2016-2017)، ص: 06.

* **معامل جيني (Gini):** نسبة للعالم جيني وهو من المقاييس الهامة والأكثر شيوعاً في قياس عدالة الدخل، حيث يمتاز بأنه يعطي رقماً قياسياً لعدالة توزيع الدخل وتكون قيمته بين الصفر والواحد حيث إذا كان $G=0$ يعني ان الدخل يتوزع توزيعاً متساوياً أما إذا كان $G=1$ يعني ان الدخل غير عادل.

² وهيبه شحات، " النمو الاقتصادي في الجزائر -المحددات والأفاق- للفترة 1990-2019 "، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كلي مطبق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية: 2021-2022)، ص: 13.

مع أن هذا التراكم يتميز بخاصية تناقص العوائد نتيجة الإهلاك وانخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال المادي القديم¹.

- **تراكم رأس المال البشري:** يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في أي بلد، ويعتمد رأس المال البشري على عدة عوامل أهمها: المعرفة ومخزون المهارات والتعليم والخبرات، ويعتبر رأس المال البشري محدد لمعدل التنمية والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي وداعم للإنتاجية والابتكار، بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشي من خلال خلق بيئة اقتصادية واجتماعية مواتية².

ويرتبط النمو الاقتصادي مع النمو السكاني، حيث يجب ان يزيد معدل النمو عن السكان للحفاظ على رفاهية المجتمع، فكلما زاد النمو السكاني عن معدل النمو الاقتصادي قلت رفاهية المجتمع³.

- **كمية ونوعية الموارد الطبيعية:** يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن والمياه والغابات وغيرها، فالإنسان باستغلاله الأمثل لهذه الموارد يحقق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل، ويعني ذلك ضرورة التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الأجل القصير لتمكين الاقتصاد من أعلى قدراته الإنتاجية في المستقبل⁴.

- **كمية ونوعية الموارد البشرية:** يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن **معدل الحقيقي للفرد = الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي / عدد السكان**، من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي أما إذا تضاعف الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي ورافق ذلك الزيادة في عدد السكان إلى الضعف، فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي لا يتغير، لكن من وجهة نظر أخرى فان زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة، أي بزيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل⁵.

2.1.3. المحددات البيئية ومحددات التخصص والتقدم التقني

تتمثل في ما يلي:

- **التخصص وتقسيم العمل والإنتاج الواسع الكبير:** يرجع بعض الاقتصاديين ومن بينهم آدم سميث إلى الكفاءة في تقسيم العمل الذي يحدده حجم السوق، فكلما كان السوق أكبر كلما زاد التخصص وانخفضت

¹ نورة سداوي، "أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1980-2014)"، (أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2019)، ص ص: 92، 93.

² Amel chadlia, "Le capital humain, comme facteur stimulateur de la croissance économique en Algérie ", Revue Abaad Iktissadia, vol:13, N°:01, Alegria, 2023, p:506.

³ حداد بسطالي، "أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020)، ص: 30.

⁴ صباح زروخي، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

⁵ نفس المرجع، ص: 88.

تكاليف الإنتاج ويزيد الطلب داخلياً وخارجياً، وبالتالي يزيد الإنتاج، وهو ما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي¹.

- **التقدم التكنولوجي والبحث والتطوير:** يتجلى دوره كمصدر مهم للنمو الاقتصادي من خلال قدرته على زيادة الإنتاج عند نفس مستوى المدخلات، ذلك انه يعني أساليب تقنية أو وسائل إنتاج حديثة، وتتكون التكنولوجيا من مجموعة من المعارف العلمية التي قد تكون متضمنة في السلع الرأسمالية كالآلات، كما قد تكون متضمنة في الجانب البشري في شكل كفاءات ومهارات ملازمة للأفراد، أما متطلبات تحقيق التقدم التكنولوجي فإنها تتمثل أساسا في الاستثمار في مجال البحث والتطوير².

- **عوامل بيئية:** النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواءً كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية، أي لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي³.

2.3.2. المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من محددات النمو الاقتصادي سواءً كيفية أو كمية.

1.2.3. المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي: يمكن تقسيم هذه المحددات إلى داخلية وخارجية:

- **محددات داخلية:** تتمثل في ما يلي:
 - **الاستقرار السياسي والأمني:** في أغلب الأحيان ما تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثمار وعرقلة النمو الاقتصادي، وهذا ما يؤدي إلى امتناع أصحاب رؤوس الأموال عن استثمار أموالهم، ولهذا كلما كان البلد آمناً ومستقراً في الحاضر والمستقبل كلما كان تكوين رأس المال أكبر وصحيح⁴.
 - **الحكم الراشد:** ويعتبر من أهم المؤشرات المفسرة لظاهرة النمو لأنه يعكس الظروف السياسية وكذا فعالية الحكومة والإطار التنظيمي بالإضافة إلى سيادة القانون، أي هو صورة عن البيئة الاقتصادية التي تطمح إلى جلب المستثمرين ورؤوس الأموال من أجل تحقيق النمو والوصول إلى تنمية محلية، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى الأثر المباشر والمعنوي بين مستويات الحكامة الجيدة والنمو الاقتصادي⁵.

¹ حداد بسطالي، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

² مونير بن حاح، مقال بعنوان: المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر، المجلد: 15، العدد: 3، 2021، ص: 99.

³ نورة سداوي، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

⁴ نادية معلالة ومليفة درويش، "اثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 2001-2014"، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: تمويل تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالمه، الجزائر، الموسم الجامعي: 2015-2014)، ص: 16.

⁵ عبد البارئ عياض ومحمد يحيى بن ساسي، مقال بعنوان: آليات الحكم الراشد كأداة لمكافحة الفساد واثرها على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية بين الدول المتقدمة والدول النامية للفترة من 1996 إلى 2016، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد: 01، العدد: 01، 2019، ص: 51.

- رأس المال البشري: مما لا شك فيه ان النمو الاقتصادي مبني على المعرفة هو الأفضل، والاستثمار في الإنسان يتضمن تنمية المهارات العلمية البشرية، يبرز اثر الرأسمال البشري من خلال تكوين عنصر المعرفة المتمثل في البحث والتطوير, حيث أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية أن استثمار الدول الغربية في قطاع البحث والتطوير حقق أعلى القيم من العوائد الاستثمارية الإجمالية مقارنة مع الاستثمارات الأخرى¹.
- النمو السكاني: يعتبر النمو السكاني أحد العوامل المهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي, فزيادة قوة العمل تعني زيادة كبيرة في عدد العمال المنتجين من ناحية, وزيادة القدرة الشرائية وذلك من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية من ناحية أخرى, رغم الخلاف حول ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل, حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية².
- الاستهلاك النهائي: له تأثير كبير في النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي والذي يشجع على فتح مستثمرات جديدة واستقطاب الاستثمار الأجنبي مما تكون هناك زيادة في الإنتاج وهذا لتلبية الطلب الذي يساهم بدوره في زيادة النمو الاقتصادي³.
- عدالة توزيع الدخل: تشير كتابات التنمية إلى أن المفهوم التقليدي للتنمية الاقتصادية ، متمثلاً في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي قد صاحبه تدهور مستوى المعيشة وانتشار مظاهر ومشكلات الفقر، وتزايد التفاوت في توزيع الدخل ،لذلك أعيد النظر في مقاييس التنمية خلال عقد السبعينيات بحيث أصبحت تتضمن مدى القضاء على الفقر، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، وذلك من خلال عملية النمو الاقتصادي⁴.
- التضخم: تؤثر معدلات التضخم المرتفعة على كل من المستهلكين والمنتجين, ففي جانب المستهلكين يحصل على منتجات استهلاكية أقل عما كانت عليه قبل الارتفاع أما في جانب المنتجين فالتأثير يحدث نتيجة لارتفاع مدخلات الإنتاج والسلع المرتبطة بعملية الإنتاج أي زيادة التكاليف الخاصة بالإنتاج فضلاً عن تأثير عمليات التمويل بسبب ارتفاع معدلات الفائدة مما يرفع من الأسعار⁵.
- البطالة: تشير النظرية الاقتصادية عن وجود علاقة سلبية بين معدل نمو الاقتصادي ومعدل البطالة، فإذا سجل الأول ارتفاعاً فالثاني يسجل تراجعاً والعكس. فالنمو الاقتصادي تغير كمي يمكن أن يحدث في اتجاهين،

¹ عبد الرؤوف عبادة، "محددات سعر النفط منظمة أوبك وأثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية 2008-1970"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نمذجة اقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011)، ص:76.

² صباح زروخي، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

³ نادية معللة ومليكة درويش، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

⁴ البشير عبد الكريم ووهيبة سراج، مقال بعنوان: تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد: 11، 2013، ص: 03.

⁵ عبد الرحمن أحمد الجبيري، قراءة على قناة العربية، حول: كيف نفهم مفهوم التضخم بلغة بسيطة في نقاط؟، على الرابط: <https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2023/02/04>، تاريخ الاطلاع: 10 أبريل 2024، على الساعة: 10:00، نشر في: 04 فبراير 2023 على الساعة: 18:09 بتوقيت مكة المكرمة، ص: 01.

أحدها مرتبط بزيادة إنتاجية العمل والذي عادة لا يؤدي إلى خلق فرص عمل إضافية، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يؤدي حسب المقاربة القياسية إلى انخفاض معدلات البطالة بنسب متفاوتة وبالرغم من صحة هذه العلاقة من الناحية المنطقية إلا أن اغلب الدراسات التي أجريت على العديد من الدول تشير إلى أن العلاقة السابقة ليست صحيحة دوماً، حيث تختلف من اقتصاد لآخر في الاتجاهين ومن فترة زمنية إلى أخرى¹.

• محددات خارجية: تتمثل في ما يلي:

- **الانفتاح التجاري:** يتم الحصول على الانفتاح التجاري عن طريق حاصل جمع إجمالي الصادرات والواردات من السلع والخدمات على إجمالي الناتج المحلي، وهو يعكس مدى ارتباط اقتصاد ما ودرجة انفتاحه مع العالم الخارجي . ومن الطبيعي ان يكون تأثير هذا المتغير على النمو الاقتصادي موجب، اذا تم الاستفادة من التقنيات التكنولوجية المرافقة لاستهلاك السلع الرأسمالية من الآلات وتجهيزات التي تحتوي على تقنيات عالية².

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** رغم وجود مجموعة كبيرة من الأدلة التي تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي، إلا أن عدداً من الدراسات كشفت عن أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير هام أو سلبي واضح على النمو الاقتصادي .

بالإضافة إلى عدم تحديد سببية ملائمة بسبب فقدان المعلومات الديناميكية ونتيجة بذلك يبقى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر غامض حتى بعد ضبط العوامل الحاسمة كالناتج المحلي الإجمالي، درجة الانفتاح و رأس المال البشري³.

- **أسعار النفط:** تلعب أسعار النفط في الجزائر دوراً مهماً من خلال تمويل الإيرادات العامة للدولة، حيث يدفع ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإيرادات العامة مما يعطي دفعة قوية للاستثمارات العمومية، وهذا بدوره يزيد من النمو الاقتصادي⁴.

5.النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي

1.5.نظريات النمو الاقتصادي

¹ إلياس بومعروف وكراد الصاولي، مقال بعنوان: محددات النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية باستعمال نموذج (VECM) خلال الفترة (1980-2015)، مجلة دفاتر الاقتصادية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجلفة، الجزائر، العدد: 14، 2017، ص: 06.

² روابح عامر وحببطة علي، مقال بعنوان: دراسة لبعض محددات النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة (1980-2019)، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد: 06، العدد: 01، 2023، ص: 92.

³ رفيق نزاري وهارون الطاهر، مقال بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL)، مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة عن جامعة بسكرة، الجزائر، العدد: 44، 2016، ص: 504.

⁴ زكرياء مسعودي وخليفة عزي، مقال بعنوان : محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموجي FMOLS وECM-دراسة قياسية للفترة (1980-2017)، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث و الدراسات، الصادرة عن مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية بالبويرة، الجزائر، المجلد: 04، العدد: 07، 2019، ص: 121.

عرف موضوع النمو وتراكم رأس المال اهتماماً كبيراً منذ القدم، فقد وضع الاقتصاديون نظريات ركزت على عوامل الإنتاج وحجمه، غير أن هذا الاهتمام تزايد في النصف الثاني من القرن العشرين، مع ظهور الأساس النظري لاقتصاد التنمية الذي يهتم بقضايا النمو والتنمية الاقتصادية، كما يعتبر فرعاً من فروع علم الاقتصاد، ومنه سنحاول التطرق إلى أهم نظريات النمو الاقتصادي.

1.1.5. النظرية الكلاسيكية:

يعتبر الكلاسيك من مؤسسي الاقتصاد وعلى رأسهم "أدم سميث"، "دافيد ريكاردو" و"روبرت مالتوس"، وقد نظروا إلى النمو الاقتصادي أساساً على أنه إنتاج عملية التراكم الرأسمالي، وقد كانت الرأسمالية الحرة هي أهم أساس بنيت عليه فكرة التنمية عندهم، كما اعتمد الكلاسيك على مبدأ تقسيم العمل الذي في رأيهم يزيد في الإنتاج وبالتالي في التطور والتنمية وسوف نتناول أفكار رواد الكلاسيك الكل على حدى.

- فرانسوا كينييه (François Quesnay): هو مؤسس المدرسة الطبيعية ورأيه بأن ما يضيفه الناس من قوانين ينبغي أن ينسجم مع الطبيعة وطور المزارع الصغيرة، ولكن يجد عدم الجدوى في المزارع الصغيرة في الاستخدام، ويجد كينييه بأن المزارع الكبيرة أفضل في عمليات الإنتاج. حيث قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات:¹

- الطبقة المنتجة: تشمل العمال الزراعيين الذين يقومون على خلق الناتج الصافي وهو الزراعة.

- طبقة الملاك العقاريين: هؤلاء وإن لم يكونوا منتجين بالمعنى المتقدم إلا أن الفيزيوقراطيين أعطوهم أهمية خاصة، وبذلك احتلوا مكاناً وسطاً بين طبقة المنتجين والطبقة العقيمة.

- الطبقة العقيمة: تشمل ذوي الحرف الأخرى غير الزراعة، ويدخل فيها العاملون في الصناعة والتجارة وكان كينييه يعتبر هذه الطبقة عقيمة طبقاً لنظريته في الإنتاج الصافي حيث أنها لا تضيف إلى الإنتاج الصافي كما هو الحال في الزراعة أن الطبقة الأولى أي الطبقة المنتجة هي الوحيدة المعول عليها في الإنتاج الصافي، وأن مصدر الثروة الوحيد هو منهم، وهي أساس الحركة الاقتصادية التي توزع فيها الثروة على المجتمع، وقد تم وضع سياسة اقتصادية زراعية تسيير الأمور، وتنطلق السياسة من المبادئ التالية:

- النشاط الزراعي هو القطاع الوحيد الذي يقدم إنتاجاً صافياً وينبغي الاهتمام بالقطاع الزراعي وقد برز الاهتمام نحو خدمة الأرض بشكل واضح، وسجلت الزراعة الواسعة نجاحاً عظيماً بفضل العناية بالتسميد ودقة استخدام الآلات؛

- إن عدم احتكار الدولة للحاصل الزراعي وتواجد سوق حر ومزارعين يبيعون إنتاج عملهم بشكل طبيعي ودون تدخل الدولة أمر ضروري، لكي يتم بيع الحاصل الزراعي بشكل مجزي؛

- إن عدم تصدير الحبوب يعني ضياع فرصة الحصول على المورد الاقتصادي، كما يسبب انخفاض قيمة المحصول في الداخل بسبب تراكمها في السوق.

¹ المرجع العلمي للمعلوماتية، فرانسوا كينييه (المدرسة الطبيعية)، على الرابط: <https://almerja.com/reading.php?idm=124232> ، تاريخ الاطلاع: 2024/03/16 ، على الساعة : 13:00 ، ص:01.

- آدم سميث (Adam Smith): تمثل كتابات "سميث" بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ولقد اعتبر "سميث" أن العمل هو مصدر ثروة الأمم حيث أن تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل ومن ثم زيادة ثروة الأمم، أي أن "سميث" إهتم بتحديد العوامل التي تحقق النمو واعتبر أن تقسيم العمل يعد أهمها لما له من دور في زيادة إنتاجية العمل الناتجة عن زيادة مهارات العمال المتخصصين وزيادة الابتكارات الناتجة عن التخصص بالإضافة إلى تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، كل هذا يساهم في خفض تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم يسهل مهمة تراكم رأس المال، ولقد كان "سميث" يؤكد على أن نمو الناتج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار الذي يعد القوة الدافعة لتراكم رأس المال، وأن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي الذي يعتمد على تخصص العمل¹.

ولقد كان سميث يعتبر أن زيادة العوائد تسود معظم النشاطات الصناعية بينما ان انخفاض العوائد يخص مختلف النشاطات المعتمدة على الأرض مثل المناجم والزراعة، ذلك لكونه كان يعتبر الأرض عامل ثابت من عوامل الإنتاج، ومن هذا المنطلق كان يعتقد أن التنمية الاقتصادية اذا انطلقت تكون تدريجية وتراكمية ولكنه تصور تدهور الرأسمالية بسبب فناء الموارد ومن ثم ثبات عوائد الإنتاج، حيث أن المنافسة فيما بين الرأسماليين سوف تقلل من الأرباح ومن انخفاض تكوين رأس المال فالتصنيع وينتهي تقدم المجتمعات، وهكذا كان يعتقد "سميث" أن هناك حدود للتنمية وأن الركود الاقتصادي أمر حتمي².

- دافيد ريكاردو (David Ricardo): يعتبر ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار، منها الربح والأجور والتجارة الخارجية .

وقد اهتم ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي، وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج، لكنه كان متفائلاً أكثر في المجال الصناعي عن المجال الفلاحي، لتحقيق هذا المبدأ وكذلك قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات: الرأسماليون، العمال، والإقطاعيون³.

- روبرت مالتوس (Robert Malthus): إن أفكار مالتوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان ونظريته في الطلب، حيث حسب هذه الأخيرة فإن مالتوس يعد الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب الفعال في تحديد حجم الإنتاج، حيث يرى بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا يريد الحفاظ على مستوى الربحية ومن ثم الاستمرار في النمو. أما بخصوص نظريته في السكان

¹ مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص:56.

² الوليد قسوم ميساوي، "أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018)، ص: 50.

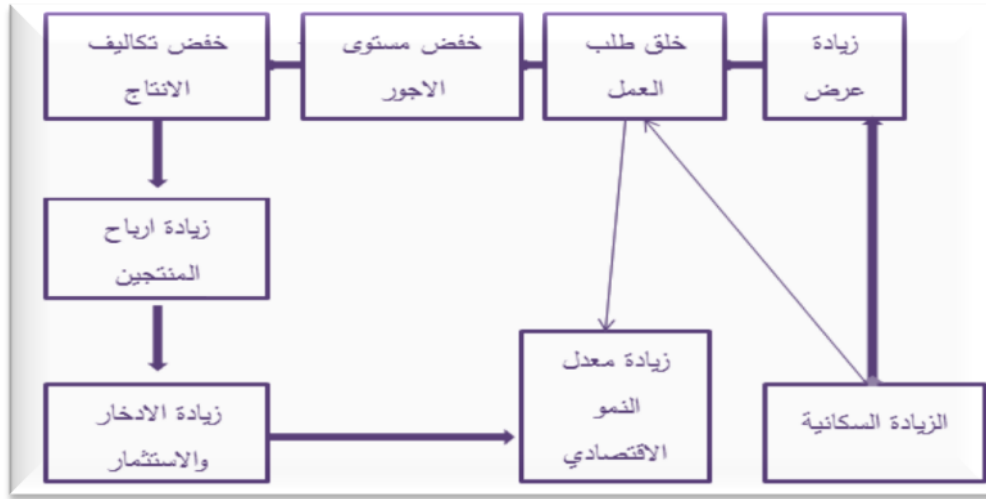
³ عبد الله خباية، "تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص:41.

فقد ذكر بأنه بتوفر التغذية المناسبة سيزداد عدد السكان وفق معدل هندسي تقريبا، حيث يتضاعف عددهم مع مرور السنوات وحسب فهمه لقانون تناقص العوائد الحدية، اعتقد أنه من الممكن أن يتعدى النمو السكاني قدرة الأرض على توفير الغذاء، مما ينتج عنه تناقص عوائد الزراعة والذي يجعل دخل الفرد يتراوح عند مستوى الكفاف¹.

إن تحليلات مالتوس تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا وآسيا، ألا أنها لم تصدق على دول العالم بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة، ولأن إنتاج الغذاء قد ارتفع بمعدلات أكثر مما توقعه مالتوس وأعلى من معدلات النمو السكاني، وهذا بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة².

والشكل الموالي يوضح تصورات " روبرت مالتوس "حول النمو الاقتصادي:

الشكل رقم (01-02): تصورات روبرت مالتوس حول النمو الاقتصادي



المصدر: أحمد نصير، محاضرات مادة نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، مستوى: سنة أولى ماستر اقتصاد كمي، السداسي الثاني، الموسم الجامعي: 2023-2024، ص ص: 17,18.

رغم الاختلاف في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيك لكن هناك آراء عديدة متفق عليها فيما

بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي والمتمثلة في:

- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي : العمل، رأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي. والتغير في الإنتاج يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها؛
- اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسماليون؛
- يفترض الكلاسيكيون أن اليد الخفية تعظم الدخل الوطني في حالة وجود السوق الحرة؛
- أكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو.

¹ الوليد قسوم ميساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 51,52.

² أحمد نصير، محاضرات مادة نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، مستوى: السنة الأولى ماستر اقتصاد كمي، السداسي الثاني، الموسم الجامعي: 2023-2024، ص ص: 17,18.

2.1.5. النظرية النيوكلاسيكية: ظهر الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أهم الاقتصاديون أمثال الفريد مارشال وويكسل وهي قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما هو الحال في النظرية الكلاسيكية. ومن أهم أفكار هذه النظرية ما يلي:¹

- النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ولها أثر إيجابي متبادل، حيث أن نمو قطاع معين يؤدي إلى دفع القطاعات الأخرى إلى النمو، لتظهر فكرة مارشال المتمثلة في الوفورات الخارجية؛
- يعتمد النمو الاقتصادي على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع؛
- يتحقق النمو الاقتصادي تدريجياً، لذلك وصفه مارشال بالنمو العضوي.
- نظرية شومبيتر: وضع الاقتصادي النمساوي "جوزيف شومبيتر" هذه النظرية في بداية القرن العشرين وتحديداً في العام 1911م، ولكنها ترجمت إلى اللغة الإنجليزية عام 1934م، حيث بين "شومبيتر" أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة تحدث بواسطة قفزات غير متناسقة في الناتج القومي الإجمالي للدول، تأخذ هذه القفزات شكل دورات اقتصادية قصيرة مزدهرة تتبعها دورات كساد قصيرة أيضاً، وقد ركز شومبيتر في نظريته على تأثير التقدم التكنولوجي وعلى دور الإدارة والابتكارات في تطوير النشاط الاقتصادي وزيادة فرص الادخار ومن ثم الاستثمار.²

3.1.5. النظرية الكينزية: لقد كان النمو الاقتصادي سريعاً ومنتظماً قبل الثلاثينيات من القرن العشرين، ولم تتخله أي مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1939)، والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي وذلك بسبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة، وبروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى.³

فقد انتقد كينز النظرية الكلاسيكية وقانون ساي، وأكد بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل. وحسب كينز فإن مستوى الاستخدام يتحدد من خلال الطلب الكلي. وأن المشكلات التي يمر بها النظام الرسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات، بل تكمن في جانب الطلب الفعال، حيث اعتبر أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة وأن الادخار هو دالة للدخل، وأكد كينز بأن دالة الانتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم.⁴

وتستند هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات أهمها:⁵

¹ محمد كريم قروف، "اثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1999-2014)"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، السنة الجامعية: 2014-2015)، ص: 129، 130.

² علي جدوع، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

³ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص: 73.

⁴ لزه شين، مرجع سبق ذكره، ص: 18، 19.

⁵ خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

- يمكن ان يتوازن الاقتصاد عند حالة التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة؛
- لا يمكن للاقتصاد ان يتوازن تلقائياً، ولكن ان حدث سيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهظة؛
- وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي، أو للحفاظ عليه؛
- الطلب هو الذي يوجد العرض المناسب له وليس العكس.

4.1.5. نماذج النمو الخارجي

- نموذج هارود -دومار Harrod-Domar : هو نموذج للنمو الاقتصادي تم تطويره من قبل السير روي هارود* Roy Harrod وإيفسي دومار** Evesy Domar في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، يعتمد النموذج على فكرة أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على عاملين رئيسيين: مقدار استثمار رأس المال في الاقتصاد ومستوى إنتاجية ذلك رأس المال.

وكانت ولادة نظرية النمو الحديثة، في أعمال هارود (1939، 1948) و دومار (1946، 1947)، واحدة من أولى المنتجات الثانوية للنظرية العامة لكينز (1936)، وكان كلا الكاتبين يهدفان إلى توسيع تحليل كينز ليشمل «الفترة الطويلة».

وكان كينز مهتمًا بالفترة القصيرة، التي قد يتم فيها تجاهل الآثار المترتبة على مستوى الاستثمار والادخار بالنسبة لمخزون رأس المال، وبالتالي بالنسبة للإمكانيات الإنتاجية، على المدى القصير، تكمن الأهمية المطلقة للاستثمار في تأثيره على التأثير الفعال. الطلب، ويمكن اعتبار مخزون رأس المال أمرًا مسلمًا به ومستقلًا عنه. ولكن على المدى الطويل، يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة مخزون رأس المال؛ وفي التحليل على المدى الطويل لا يمكن إهمال ذلك. وقد أخذ دومار ذلك في الاعتبار بشكل مباشر، من خلال التمييز بين اعتماد الناتج الفعلي على الطلب الفعال، واعتماد الناتج المحتمل على مخزون رأس المال¹.

- نموذج كالدور Kaldor (1961): نموذج كالدور للنمو، أو ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية " قانون كالدور للنمو"، ويختلف نموذج كالدور عن النماذج الكلاسيكية الجديدة من حيث تركيزه على جانبي الطلب والعرض معاً، وليس جانب العرض فقط، فقد كانت نقطة البداية عند كالدور هي الارتباط الوثيق بين النمو والتراكم الرأسمالي من ناحية ، وتوزيع الدخل الوطني من جهة أخرى، وبناءً على هذا الإطار التحليلي، قام كالدور بتحليل النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل ، وإنطلق في بناء نموذج من حقيقة اقتصادية

* إقتصادي إنجليزي. من مقالته " An Essay on Dynamique Theory ". اعتمد في إنجازها على أفكار النظرية العامة للعمل لكينز، وبعد الشهرة التي حازها تحليل هذا الأخير، تم ربط اسم هذا الأخير بالاقتصادي الأمريكي أفسى دومار ، ومن ثمة سميًا نموذج هارود-دومار أو بنموذج كينز للنمو. اشتهر أيضاً بكتابه المعروف بعنوان «الاقتصاد الدولي».

** اقتصادي كينزي، قدم مساهمات في ثلاثة مجالات رئيسية للاقتصاد: التاريخ الاقتصادي، والاقتصاد المقارن، والنمو الاقتصادي. في عام 1946، طرح فكرة مفادها أن النمو الاقتصادي يعمل على تخفيف العجز والدين الوطني. خلال الحرب الباردة كان أيضًا خبيرًا في الاقتصاد السوفيتي، اشتهر بتطويره، بشكل مستقل عن الاقتصادي البريطاني روي هارود، ما أصبح يعرف باسم نموذج هارود-دومار للنمو الاقتصادي.

¹ G, Hacche, *The Emergence of Modern Growth Theory The Harrod-Domar Models: The Theory of Economic Growth*: Available at the link: https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-1-349-16221-5_1 , P:03.

هامة وهي أن معدل النمو الاقتصادي يتوقف على معدل التراكم الرأسمالي، ومعدل التراكم الرأسمالي يتوقف على الادخار، وأن شكل توزيع الدخل يحدد في النهاية معدل النمو الاقتصادي¹.

- نموذج رامسي * F.Ramsy (1926) (1965): يحتل نموذج رامسي مكانة هامة في النظرية الاقتصادية، حيث يعتبر من النماذج القاعدية ذات التوجه النيوكلاسيكي عرف النسيان لمدة 35 سنة إلى أن أعيد اكتشافه بفضل أعمال David cass و Koopmans سنة 1965².

لم يفرض رامسي Ramsey في نموذجه ثبات معدل الادخار كما فعل في النماذج السابقة لكنه افترض أن هناك تحكيم بين الادخار والاستهلاك، حيث أن الإيراد الجاري للأعوان العقلانية يخضع لتفضيلات الأفراد في ما يخص استهلاكهم وادخارهم. هذه الأعوان تأخذ بعين الاعتبار في هذا التحكيم تعظيم منفعتها الحدية.

- نموذج سولو R.Solow (1956): اهتم سولو بمجال البحث حول مشكلات النمو الاقتصادي، و استطاع أن يفرض اسمه داخل الأوساط الأكاديمية بعد مقالته الشهيرة سنة 1956 بعنوان "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي". و قد أثبت من خلال نموذج رياضي، أن النمو طويل الأجل مستقل تماماً عن معدل الادخار، رافضاً التوقعات بأن معدل الادخار المرتفع يؤدي إلى نمو طويل المدى.

وفي سنة 1957 نشر بحثاً آخر بعنوان "التغير التكنولوجي و دالة الإنتاج الكلي"، قد أكد سولو أن النمو لا يتحدد فقط، كما أقر النموذج القديم بعامل³:

- العمل؛

- ورأس المال .

إنما هناك عامل ثالث وهو التقدم التكنولوجي. لقد لاحظ سولو عملياً عند تحليل البيانات الاقتصادية ان هناك ما يقارب من نصف معدلات النمو الاقتصادي لا يعود تفسيرها للعمل أو رأس المال، ونصف النمو هذا الذي ليس له تفسير سمي بـ متبقي سولو . Solow's Residual وبالتقصي الإضافي وجد سولو أن ما يفسر ذلك النصف الثاني من النمو هو العامل التكنولوجي المتمثل بالابتكار والإبداع في العملية الإنتاجية. وبهذا التأكيد النظري والتطبيقي أحدثت دراسات سولو التحول في الاعتقاد الجاري عن العوامل الأساسية التي تسهم في النمو الاقتصادي.

- نموذج James Meade (1961): يعد جيمس ميد (Meade .E.J)* من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية، حيث حاول توضيح إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقاً لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي وقد نشر

¹ راضي السيد عبد الجواد وأحمد اليزيد عبد الرسول ، مقال بعنوان: فرضيات كالدور ودور الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، الصادرة عن : المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد: 23، العدد: 01، 2021، ص:ص: 67،68.

* رياضياتي بريطاني، والذي بالإضافة للرياضيات، قدم مساهمات كبيرة ومبكرة في الفلسفة والاقتصاد قبل وفاته عن عمر يناهز الـ 26

² عبد الباسط ولد عمري، " إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة : 1980-2013 " ، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد كمي ، السنة الجامعية 2012-2013) ، ص: 100.

³ أحمد نصير، مرجع سبق ذكره ، ص: 38.

* كان اقتصادياً بريطانياً قدم مساهمات كبيرة في نظرية التجارة الدولية واقتصاديات الرفاهية. جنباً إلى جنب مع ريتشارد كان، ساعد جيمس ميد في تطوير مفهوم المضاعف الكنيزي أثناء مشاركته في سيرك كامبريدج. وفي ثلاثينيات القرن العشرين، عمل كمستشار متخصص نيابة عن الحكومة البريطانية في المنظمة الاقتصادية والمالية لعصبة الأمم.

محاولته التي عرفت بعد ذلك باسم نموذج ميد سنة 1961 في كتابه الصادر بعنوان "النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي". وانطلق من شروط وفرضيات أهمها اقتصاد مغلق يتمتع بالمنافسة الكاملة في أسواقه، يتم إنتاج جميع السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية في البلاد، بالإضافة افتراض ثبات الأسعار للسلع الاستهلاكية، هناك استغلال كامل الأرض والعمالة

أن معدل نمو الناتج (الدخل) عبارة عن محصلة لثلاث معدلات للنمو¹:

- الأول معدل النمو في مخزون رأس المال مرجح بالناتج الحدي لرأس المال؛

- أما الثانية فهي معدل نمو السكان مرجح بالناتج الحدي لقوة العمل؛

- والمعدل الأخير يتمثل في معدل النمو التكنولوجي.

5.1.5. نماذج النمو الداخلي (الذاتي)

قدمت نظرية النمو الداخلي منظورًا جديدًا لما يهندس النمو الاقتصادي. وزعمت أن نسبة استمرار الازدهار تتأثر العمليات الداخلية مثل رأس المال البشري، والابتكار، والاستثمار العاصمة، بدلا من القوات لا يمكن السيطرة عليها الخارجية، مما يشكل تحديا وجهة نظر الاقتصاد الكلاسيكي الجديد.

- أفكار هيروفيمي أوزاوا Hirofumi Uzawa (1965)**

بدأ أوزاوا مجال الاقتصاد الرياضي في أيام ما بعد الحرب العالمية الثانية وقام بصياغة نظرية النمو للاقتصاد الكلاسيكي الجديد، في ورقته البحثية سنة 1962، أثبت أوزاوا أن اثنين من توازن والراسيان ونظرية النقطة الثابتة لبروير متكافئتان، وكان نمودجه الذي طرحه سنة 1965، والذي يعتبر التغير الفني نتيجة للاستثمار في الاقتصاد الكلي، بمثابة نهج مبكر لنظرية النمو الداخلي. وفي هذه النماذج، يتم اختيار الاستثمارات في البحث والتطوير أو التعليم، ويكون لها تأثير في رفع معدلات النمو الاقتصادي في المستقبل.

- نموذج AK لـ Rebelo (1991) : يعتبر نموذج AK من أوائل نماذج النمو الداخلي، وأكثرها بساطة، والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل. ومثلت فرضية تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج خاصة رأس المال إحدى العوائق في زجه النمو المرتفع في المدى الطويل وعلى أساس فإن Rebelo* حدد سنة 1991 نمودجه، الذي ألغى فرضية "تناقص الإنتاجية الحدية"، والبحث في إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي دون تقدم التكنولوجي¹.

¹ عبد العزيز نعوم، " محاولة بناء نموذج للنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة : 1970-2020"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية، السنة الجامعية 2023-2024)، ص ص :127،126

** اقتصادي رياضي ياباني، ومنظر من الورايسيين الجدد وله مساهمات كبيرة في نظرية التفضيل ونظرية الاستقرار. كان أوزاوا أيضًا مطورًا لنظرية النمو الأمثل، والتي تم تطبيقها لاحقًا في حياته المهنية على المشكلات البيئية.

* سيرجيو ريبيلو: هو أستاذ التمويل الدولي المتميز في بنك MUFG في كلية كيلوغ للإدارة، حيث شغل منصب رئيس القسم المال، قام البروفيسور ريبيلو بإجراء أبحاث حول الاقتصاد الكلي والتمويل الدولي. وقد درس أسباب الدورات الاقتصادية، وتأثير السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي، ومصادر تقلبات أسعار الصرف. تم تمويل أبحاثه من قبل المؤسسة الوطنية للعلوم، والبنك الدولي، ومؤسسة سلون، ومؤسسة أولين.

- نموذج P.Romer (1986) (1990) : لقد طور بول رومر نظرية الإبداع والنمو في ورقتين بحثيتين رئيسيتين، الأولى في سنة 1986 والثانية في عام 1990، وأعتقد أن الورقة البحثية التي نشرت في سنة 1990 تحتوي على مقدمة سهلة القراءة وقسم عن عدم المنافسة الذي يدعم مفهوم رومر للنمو بالكامل. كانت هذه الأوراق البحثية عنصرين أساسيين في خلق مجال نظرية النمو الداخلي،² واقترح P.Romer نموذجين:

• **النموذج الأول (1986) :** وقد وضع رومر بعض الفرضيات المتعلقة بالنموذج الأول " تراكم رأس المال المادي "، والممثلة في:

- المعرفة والأرباح الإنتاجية تخلق الاستثمار والإنتاج خبرة ستنتج من العمل والتطبيق ، وبغية الحصول على فرص متساوية للمؤسسة عليها رفع مخزون رأسمالها العيني؛

- المعرفة التكنولوجية لكل مؤسسة هي سلعة جماعية ، فالمعلومة تساعد في تدني التكلفة؛

- المعرفة المكتشفة تنتشر أنيا في كل الاقتصاد.

• **النموذج الثاني (1990) :** عبارة عن نموذج يحتوي على ثلاث قطاعات :

- قطاع إنتاج السلع النهائية في منافسة تامة؛

- قطاع الإنتاج للسلع الوسيطة في منافسة احتكارية؛

- قطاع البحث تكون وضعية الباحث احتكارية، حيث ينتج هذا الأخير المعارف التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع، وحقوق هذه الأسواق مباحة.

- نموذج بارو R.Barro (1990): يؤثر رأس المال العام (الإنفاق الحكومي على الطرق والسكك الحديدية وشبكات الاتصال....الخ) على النمو الاقتصادي، لكن بشكل غير مباشر. وفقا لبارو، فإن النفقات العامة تسهم في زيادة فاعلية عمليات الإنتاج التي يقوم بها القطاع الخاص، ولهذا فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص. عند بارو فان قطاع الأعمال يستخدم نوعين من رأس المال:

- رأس المال الخاص؛

- ورأس المال العام.

حيث تنخفض إنتاجية الأول مع زيادة الناتج، غير أن وجود رأس المال العام يحول دون تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، وذلك بسبب الوفورات الخارجية الموجبة التي يخلفها. وحيث أن الدولة تعتمد في تمويل النفقات العامة على الضرائب والقروض، وأن ذلك يؤثر بالسلب على رأس المال الخاص، فان على الدولة أن تحاول تحقيق معدلات نمو مثلى وذلك من خلال ترشيد النفقات المعينة بخلق هذه الهياكل القاعدية أو البنى التحتية، بحيث تتفوق آثارها الموجبة على تأثيراتها السالبة.³

¹ أحمد نصير، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

² Study Guide; The Romer model ; Available at the link: <https://growthecon.com/StudyGuide/ideas/romer.html>
: Date viewed; 29.04.2024; On the watch: 10:00 AM ; P:01.

³ إيمان محمد إبراهيم، مقال بعنوان: دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة بعض الدول العربية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الصادرة عن جامعة القاهرة، المجلد 22، العدد: 01 ، يناير 2021، صص: 44،45.

- نموذج لوكاس R.Lucas (1988): يجادل R.lucas صحة نموذج Solow ويضيف متغير إضافي، رأس المال البشري باعتباره المصدر الرئيسي طويل الأجل للنمو الاقتصادي لأنه على عكس رأس المال المادي، لا ينخفض العائد عليه مع تراكمه*، الذي من خلاله نقيس المستوى العام لبراعة العمل التي لا يمكن تعميمها لجميع البلدان، حيث اعتبر أن التكنولوجيا هي نوع من " المعرفة البشرية " المرتبطة بأشخاص معينين، ويؤثر على كل من رأس المال المادي والعمالة، ومن خلال الاستثمار فيه يمكن تحسينهما¹. وسلط لوكاس الضوء على دور تراكم رأس المال البشري في النمو على المدى الطويل شرط. وإقترح نموذجاً بديلاً للنمو الاقتصادي الذي يعتقد أنه أفضل مناسبة للمراقبة الدولية. وهو يدعو إلى نموذج مغلق حيث يتم الحصول على الإنتاج من خلال مزيج من ثلاثة عوامل وهي:

العمل؛

ورأس المال؛

رأس المال المادي والبشري؛

ومن خلال التفكير في المتغيرات لكل رأسمال.

المطلب الثالث: العلاقة النظرية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية

تعتبر العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي موضوعاً محورياً في أدبيات الفكر الاقتصادي، حيث يثير هذا الموضوع جدلاً بين الاقتصاديين سواءً من الجانب التطبيقي أو النظري، وقد حاول العديد من الاقتصاديين دراسة هذه العلاقة من خلال أبحاث ودراسات لتحقيق من وجود علاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض أهم المدارس الفكرية (من مدرسة الهيكل التمويلي مروراً لمدرسة التقيد أو الكبح المالي وأخيراً نماذج النمو الداخلي)، بالإضافة إلى التطرق إلى اتجاهات العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

1. نظرة المدارس الفكرية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

تصنف الأدبيات علاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي ضمن ثلاث مدارس أو فرضيات:

1.1. مدرسة الهيكل التمويلي: تستند فرضيات هذه المدرسة على الدور الحيوي الذي يلعبه النظام المالي في التأثير على النمو الاقتصادي، ويعتمد ذلك بشكل أساسي على الهيكل المالي، حيث تظهر أهمية الوساطة المالية والتمويل في تحسين وتعزيز من الكفاءة الاقتصاد وتحقيق التنمية من خلال قدرتها على تعزيز السيولة،

* كان نموذج النمو الاقتصادي المطور لـ Lucas الذي طوره بناءً على المعرفة والمهارات البشرية يسمى نموذج أوزاوا - لوكاس: وسّع النموذج الاقتصادي للياباني هيروفومي أوزاوا، الذي ربط التقدم العلمي والتكنولوجي برأس المال البشري.

¹ أحمد نصير ، مرجع سبق ذكره ، ص ص :58،59

وتعبئة المدخرات وتحويل الموارد المالية إلى استثمارات التي تحت على النمو بشكل أكبر، حيث أكد أصحاب هذه المدرسة أن تنمية النظام المالي تعتبر المنبع الأساسي في توفير النمو الاقتصادي¹.

وقد عبر كل من (Gurly, Shaw, 1960) في كتابهما "النقود ونظرية المال" عن الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع المالي في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يؤكدون أن النظام المالي المتنوع والمتطور يسمح بتخصيص اكفاً للموارد المالية ويؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، فالتطور المالي يوفر إيداعاً أكبر داخل النظام المالي ويعزز المنافسة بين الوسطاء الماليين وذلك بفضل تنوع المؤسسات ما يسمح بالتخصيص الأمثل للإيداع نحو الاستثمار بفضل السوق².

يعود أساس هذه النظرية إلى الأبحاث التي قام بها Gershenkom سنة 1962 حيث إعتمدت على الدور الذي لعبته المصارف في تشكيل رؤوس الأموال خاصة عند قيام الثورة الصناعية في أوروبا مستشهداً بالدور الكبير الذي قامت به ذات المصارف في تحسين إقتصاد كل فرنسا وألمانيا من خلال القروض الممنوحة لمشاريع البنية التحتية، وتركز هذه النظرية في تفسيرها لعلاقة التطور المالي بالنمو الإقتصادي إلى بنية القطاع المالي ومدى شموليته داخل الدولة حيث كلما كانت هناك تشكيلة واسعة ومتنوعة من المؤسسات المالية في تقدم خدمات مالية متنوعة يؤدي ذلك إلى زيادة الإيداع والاستثمار مما يساهم في زيادة معدل النمو الإقتصادي والعكس صحيح³.

وقد أيد هذا الطرح *Patrick سنة 1966 والذي اهتم بدراسة اتجاه وسببية العالقة بالاعتماد على آلية العرض القائد وآلية الطلب التابع بسبب زيادة عرض الخدمات المالية من شأنه زيادة الطلب عليها مما يؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي⁴.

تعد الدراسة التي قام بها الاقتصادي (Goldsmith, 1969) من أهم الأعمال التي ساهت من توضيح الأفكار الأساسية الأولى لفرضيات الهيكل المالي، والتي اختبر من خلالها العلاقة بين التطور المالي والتنمية الاقتصادية لـ 35 دولة متقدمة ونامية، وذلك من خلال قياس مؤشر نسبة العلاقة المالية المتبادلة التي تمثل نسبة إجمالي الأصول المالية إلى صافي الثروة الوطنية، يعتبر هذا المؤشر مفهوماً شاملاً لوصف الهيكل المالي والتنمية ضمن النطاق الوطني. كما تقيس كثافة الغطاء المالي للاقتصاد⁵.

¹ براهيم حاكمي وآخرون، مقال بعنوان: دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد: 01، المجلد: 05، 2021، ص: 119.

² عبير عموص، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

³ رشيد حفصي، مقال بعنوان: تأثير مؤشرات سوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي في سلطنة عمان باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة ARDL خلال الفترة (1993-2016)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار تليجي الأغواط، الجزائر، المجلد: 11، العدد: 01، 2020، ص: 287.

* Patrick: هو اقتصادي أمريكي متخصص في البيانات التاريخية المتعلقة بالدخل الوطني بالإيداع، والوساطة المالية والالتزامات المالية.

⁴ نفس المرجع، ص: 287، 288.

* Goldsmith: أكد على دور النمو الاقتصادي في تراكم راس المال حيث استعمل بيانات 35 بلداً خلال الفترة (1860-1963) وتوصل إلى أن هناك توازي قائم بين التنمية الاقتصادية والمالية على المدى الطويل.

⁵ عبير عموص، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

2.1. المدرسة الليبيرالية*: تستند رؤية هذه المدرسة في تأثير النظام المالي ومؤسسات القطاع المصرفي على مستوى الدخل وأن تقييد الأدوات المالية مثل سعر الفائدة، والسقوف الائتمانية، ونسب الاحتياط تؤثر سلباً وبشكل عميق في تكوين رأس المال الوطني ومن تم التنمية الاقتصادية وما يليه من تأثير على مستوى الدخل، هذه نتيجة للقيود على المؤشرات والأدوات المالية التي تنشأ من ارتفاع مختلف أنواع التكاليف¹.

ومن منطري هذا الاتجاه الاقتصاديان (Shaw, Mckinnon, 1973) اللذان طرحا نظرية "الكبح المالي" والذي عرف على أنه: "انعكاس لتدخل الحكومة الشديد في المجال الاقتصادي والمالي، ويظهر هذا التدخل من خلال التشريعات والقوانين الهادفة إلى الحد من حرية النشاط المصرفي، وتقوم هذه الفرضية على أساس ان زيادة في معدلات أسعار الفائدة الحقيقية** ضمن مستويات مرتفعة من الادخارات المتاحة للاقتصاد، وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، ومنه إرتفاع في معدلات النمو الاقتصادي"².

كما تمثل إضافتهما العلمية في هذا المجال الأعمال لمؤسسة لنظرية التحرير المالي، ويعرف التحرير المالي بأنه إلغاء القيود المفروضة على رؤوس الأموال وتحرير معدلات الفائدة وأسعار مختلف العمليات المالي وجعلها تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق، مع منح استقلالي أكبر للبنوك والمؤسسات المالية وتشجيع المنافسة بينهما، من خلال فتح القطاع أمام المؤسسات المالية الخاصة والوطنية والأجنبية .

وإذا كان التحليل التقليدي لا يزال غير حاسم فيما يتعلق بعلاقة الادخار بسعر الفائدة، فإن علاقة الاستثمار بسعر الفائدة تظهر بشكل أوضح، فالمعدلات المنخفضة من سعر الفائدة تضمن تحقيق مستويات مرتفعة من الإنفاق الاستثماري وهو ما من شأنه رفع النمو الاقتصادي، ويحفز الدول على خفض أسعار الفائدة (أحد أشكال الكبح المالي) بهدف انعاش الطلب الاستثماري وتعزيز النمو الاقتصادي³.

ينطلق (Shaw, McKinnon) من ملاحظة مفادها أن الأسواق المالية في البلدان النامية ضيقة وغير كاملة ويعتبران نظاماً اقتصادياً غير متوازن مع وفرة من فرص الاستثمار. وهي في الواقع موضوعة في إطار اقتصادات البلدان النامية التي لا تسمح السياسات المالية المعتمدة فيها باستغلال هذه الفرص، تدخل السلطات

* المدرسة الليبيرالية: ويطلق عليها أيضا بمدرسة التقيد أو الكبح المالي.

¹ الإاء ممدوح القاضي، مقال بعنوان: اثر تطوير القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية الصادرة عن كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد:37، العدد: 03، 2023، ص:388.
** سعر الفائدة الحقيقي: هو معدل أو سعر يحصل عليه المستثمر أو المدخر أو المقرض (أو يتوقع الحصول عليه) بعد حساب معدل التضخم، ويمكن وضعه بشكل دقيق وفق معادلة فيشر التي تنص على سعر الفائدة الحقيقي هو تقريبا معدل الفائدة الاسمي مطروحا منه التضخم.

² زياد محمد زريقات وآخرون، تأثير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (1980-2009)، مجلة العربية للإدارة، الأردن، المجلد: 35 ، العدد:01 ، يونيو 2015 ، ص:07.

³ منال جابر مرسي محمد، قدرة التنمية المالية على الحد من الفقر في مصر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017) ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، الصادرة عن كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، المجلد: 31، العدد:03، 2017، ص ص : 15،14.

في تخصيص الاعتمادات، لا سيما من خلال الاحتياطات الإجبارية وسياسة إدارة الائتمان¹. وفي الواقع، فإن القمع المالي الذي انتقده المؤلفون بشدة هو السبب وراء العديد من التشوهات مثل انخفاض أسعار الفائدة على الودائع وسوء الاختيار للمشاريع الاستثمارية الأكثر ربحية. بالنسبة (Shaw, McKinnon)، فإن التحرير المالي سيكون الحل الأفضل لهذه الاقتصادات لزيادة مستويات استثماراتها وتعزيز النمو الاقتصادي. يحتفظون بالحجج التالية:²

- فمن ناحية، يؤدي تحديد سقف لأسعار الفائدة عند مستويات منخفضة إلى خفض المدخرات، والمعروض من الأموال القابلة للإقراض، الأمر الذي يؤدي إلى تقنين الاستثمار وتباطؤ النمو الاقتصادي.
- ومن ناحية أخرى، يؤدي القمع المالي إلى سوء تخصيص الاعتمادات. وكان هدفهم هو تعبئة المدخرات المحلية وتحسين تخصيصها من خلال أسعار الفائدة الحقيقية الإيجابية، وبالتالي، فإن القطاع المالي مدعو للعب دور استراتيجي في تخصيص الموارد وتمكين تخصيصها بكفاءة.

غير أن كلا من (Shaw, McKinnon) قد إعترضا النظرة التقليدية لهذه العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة. واعتبر كل منهما بأن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يؤدي إلى مستويات مرتفعة من الادخارات المتاحة للاقتصاد، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري مما يؤدي لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي³.

وقد لاقت الأفكار التي صاغها كل من (Shaw, McKinnon) تأييداً كبيراً من قبل العديد من الاقتصاديين، كلما اتجهت العديد من الدول وبالأخص النامية منها إلى تطبيق إجراءات التحرير بشكل متزايد منذ سبعينيات القرن الماضي بغية جني المكاسب المرتبة على تحرير اقتصاداتها ونظمها المالي⁴.

3.1. مدرسة نماذج النمو الداخلي: مع تقدم الفكر التنموي ظهرت نظرية النمو الجديدة، والتي تمثل إطاراً نظرياً لتحليل النمو الداخلي أي النمو المستمر للنتاج والذي يتحدد بواسطة النظام الخاص بعملية الإنتاج، تهدف هذه النظرية بشكل أساسي إلى تفسير الاختلافات في معدلات النمو بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأكبر من النمو المتحقق. وفي إطار هذه النظرية الجديدة في مجال النمو والتنمية، حاول الاقتصاديون دراسة دور النظام المالي كعامل محدد للنمو الاقتصادي.

¹ Abdessamad OUNIR، "Libéralisation financière et investissements des entreprises marocaines"، Université Cadi Ayyad - Master en Finance Appliquée ، Disponible sur le site: https://www.memoireonline.com/07/09/2411/m_Liberalisation-financiere-et-investissements-des-entreprises-marocaines-3.html ، Date d'accès ، 2024/03/ 16: à l'heure، 14:00:P:?.

² Ibid، Disponible sur le site: https://www.memoireonline.com/07/09/2411/m_Liberalisation-financiere-et-investissements-des-entreprises-marocaines-3.html ، Date d'accès ، 2024/03/ 16: à l'heure، 14 :30:P:?.

³ رمزي فؤاد ميخائيل أبوغزالة، "اثر مؤسسات الوساطة المالية على النمو الاقتصادي: الأردن حالة تطبيقية للفترة (1968_1988)"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة اليرموك، الأردن، 1991)، ص: 27.

⁴ طارق خاطر، مقال بعنوان: التنمية المالية والنمو الاقتصادي... مراجعة الفكر الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الصناعي، الصادر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، العدد: 08، جوان 2015، ص: 07.

توصل كل من (Greenwood, Jovanovic, 1990) من خلال تطبيق نموذج عام للتوازن إلى أن زيادة ثقة المدخرين تجاه الوسطاء الماليين تزيد تلقائياً من حجم المدخرات. بالمقابل اهتمت دراسة أخرى قام بها (Greenwood, Smith Bruce) بتطبيقها لنموذج الداخلي للنمو بتحليل الكيفية مساهمة الوسطاء الماليين في تخصيص الأمثل للمدخرات¹.

كما استخدمنا (King, Levine, 1963) نموذجاً داخلياً للنمو وتم تطبيقه على مجموعة من الدول خلال الفترة الممتدة من (1960-1989) وتوصلاً إلى أن النظام المالي من شأنه أن يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، وتوضيح الدور الإيجابي للوسطاء وعلى مدى قدرتهم للحصول على المعلومات كافية حول كفاءة المشروعات التي يتم تمويلها، بالمقارنة مع الأفراد المدخرين الذين لا يمكنهم تحقيق ذلك، تتيح هذه الميزة للوسطاء الماليين ومؤسسات التمويل المصرفي معرفة الاستثمارات القادرة على تحقيق زيادة مستمرة في الإنتاج، ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي².

وفي نفس الاتجاه استخدم (pagano) نموذج AK^* للاقتصاد المغلق وتوصل إلى أن وجود وساطة مالية فعالة تسمح بتحويل المدخرات إلى استثمارات باستثناء التسرب الناتج بسبب المعوقات المؤسسية في مرحلة الوساطة بهذا يمكن للمؤسسات الوسطية أن تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تقليل حجم التسرب بأقصى قدر ممكن والذي من شأنه رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال³.

غير أن الاقتصادي إبراهيم العمر سنة 2007 أوضح أن الوساطة المالية ليست إيجابية الأثر دائماً في تحسين الظروف المعيشية والإنتاج الكلي ومن ثم في تخفيض الفقر، فالوساطة المالية المناسبة تحفز النمو الاقتصادي بينما تؤدي الممارسات المالية غير المواتية إلى تعويق جهود التنمية ومن ثم تخفيض إنتاج والنمو الاقتصادي مع ما يستتبع ذلك من تأثيرات كلية أخرى. فعدم وجود مؤسسات وساطة مالية كفؤة أو وجود متطلبات احتياطي غير مبررة، أو أي قيود كمية أو نوعية تحد من كفاءة الوساطة على مستوى وحجم النمو الاقتصادي. وفي المقابل فإن المالية تترك أثراً سلبياً على الوساطة المالية المواتية والتي تعمل على رفع كفاءة تخصيص مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال بتوجيه المدخرات لتلك التي تتميز بارتفاع في الإنتاجية الحدية، وذلك عن طريق تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها فنياً ومالياً بالإضافة إلى تخفيض مستوى مخاطرة توجيه المدخرات للاستثمارات عالية التقنية والإنتاجية⁴.

¹ طارق خاطر وصالح مفتاح، مقال بعنوان: التأسيس النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، واهم مؤشراته في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، أبحاث الاقتصادية وإدارية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد: 16، ديسمبر 2014، ص: 149.

² زين الدين بن قلبية، "اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015-2016)، ص: 134.

AK^* : يطلق عليه نموذج ريبيلو حيث: A: يمثل الادخار و K: يعبر عن الرأس المال البشري والرأس المال المادي.

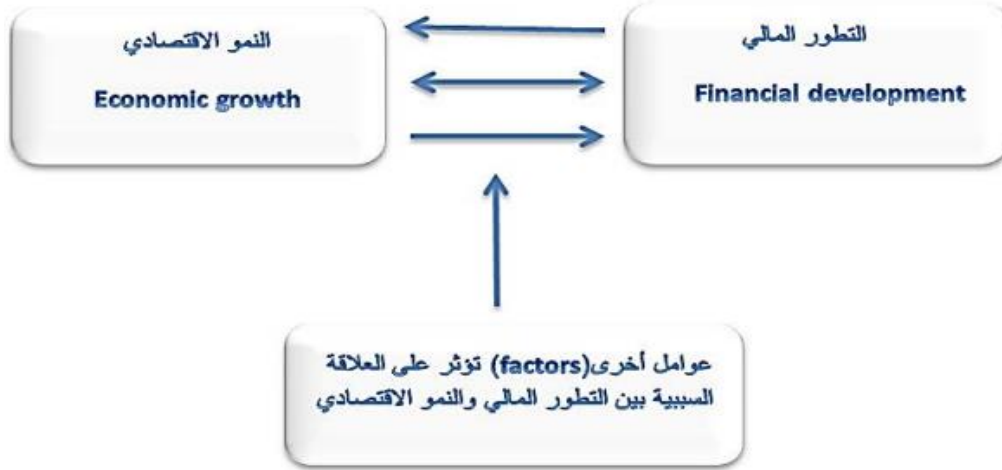
³ منال جابر مرسي مجد، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

⁴ إبراهيم العمر، مقال بعنوان: قدرة النظام المصرفي على الحد من ظاهرة الفقر دراسة تجميعية على الدول النامية، الصادرة عن أرشيف ميونيخ الشخصي، على الرابط: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/18804/1/MPPA_paper_18804.pdf، تاريخ الاطلاع: 2024/03/14، الساعة: 10:00، ص: 12.

2. اتجاه السببية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

ظهرت في هذا الاطار آراء مختلفة حول تحديد اتجاه السببية والتي تم تقسيمها حسب اتجاه العلاقة إلى ثلاث اتجاهات (فرضيات). كما يوضحهما الشكل التالي:

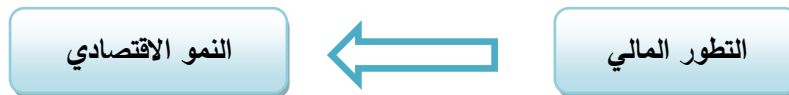
الشكل رقم (01-03): العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي



Source: Kamal, Mona, **Financial Development and Economic Growth in Egypt: A Re-investigation**, Munich Personal Repec Archive, MPRA paper N°48564, 23 July 2013, p: 12.

يوضح الشكل أعلاه اتجاهات العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي, حيث يظهر ان اتجاه الأول من السببية ينتقل من التطور المالي نحو النمو الاقتصادي وهذا ما يسمى بفرضية العرض القائد والتي تنص على ان التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي, كما يظهر اتجاه الثاني السببية العكسية أي ان العلاقة تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي وهذا حسب فرضية الطلب التابع والتي أكدت على ان النمو الاقتصادي يقود التطور المالي, كما يظهر الاتجاه الثالث تأثيراً متبادلاً بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وهذا ماجات به الفرضية الثالثة والتي ربطت بين الفرضيتين (العرض القائد والطلب التابع), بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى التي يمكن ان تؤثر في تحديد العلاقة بين المتغيرين.

1.2. التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي (supply leading Hypothesis):



يرى أنصار هذا الاتجاه (فرضية العرض القائد) على أن المؤسسات المالية بإمكانها أن تعزز الكفاءة الاقتصادية ككل وتوسع السيولة وتحشد المدخرات وتعزز التراكم الراس المالي، وفي هذا الاتجاه ركزت (Goldsmith,1969) على دور الوساطة المالية في النمو الاقتصادي والتي أصبحت أكثر شيوعاً واتساعاً¹.

كما أكد (Shaw) على دور تراكم رأس المال في النمو الاقتصادي وعلى وجه التحديد، يعمل تطوير الوساطة المالية على الحد من احتكاك السوق، الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة معادلات الادخار المحلي وجذب رأس المال الأجنبي وبالتالي فإن تطوير الوساطة المالية يزيد من تراكم رأس المال ويقلل من تكاليف التمويل الخارجي للشركات، مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي شامل².

كما أيداً (McKinnon, 1973, Shaw, 1973, Schumpeter,1934) على أن المؤسسات المالية والأسواق تؤدي إلى النمو الاقتصادي من خلال التخصيص الفعال للموارد المالية لاستثمار أكثر إنتاجية³. أو بمعنى آخر من خلال زيادة حجم المدخرات وتحسين كفاءة الاستثمار يؤدي التطور المالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي⁴.

ويقترح (McKinnon, Shaw, 1993) أن القطاع المصرفي يعزز النمو لأن المدخرات تحفز الاستثمار والإنتاج والعمالة ومن تم توليد نمو اقتصادي مستدام أكبر، إذ تساعد القروض والتسهيلات المصرفية على تعزيز الاقتصاد من خلال تأثيرها المباشر على الاستثمار. ويؤكد أن البلدان التي لديها معدل ادخار محلي مرتفع لا تعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن تم تتخفف المخاطر الناتجة عن تقلب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير⁵.

ويؤكد (Patrick, 1911) أن تطوير القطاع المالي القوي يمكن أن يحفز النمو، ومن ثم فإن إنشاء الأسواق المالية وخدمتها قبل وقت طويل من الطلب عليها سيدفع القطاع المالي الحقيقي، على طول مسار النمو من خلال تحويل الموارد من وحدات الإنفاق الفائضة إلى وحدات الإنفاق العجزية، وفق أعلى المعدلات من العائد على الاستثمار⁶.

يرى (King, Levine 1993) من خلال دراسته حول التنمية المالية في النمو الاقتصادي لـ 80 دولة للفترة 1960-1989 باستخدام نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمؤشر للنمو والالتزامات السائلة التي تتكون

¹ ماردين محسوم فرج، مقال بعنوان: اثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018) دراسة تحليلية-قياسية، الصادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد: 27، العدد: 126، 2021، ص 520.

² Harry Bloch and Sam Hak Kan Tang, " The Role of Financial Development in Economic Growth", <https://www.researchgate.net/publication/08/03/2024, 11:36, p:2>.

³ Wesiah Samuel and Sixtus Cyprian Onyekwere, "The relationship between financial development and economic growth in the United Kingdom: granger causality approach", Quantitative Economics and Management Studies, Vol:2, No:1, 2021, p:49 .

⁴ Yousif Khalifa Al-Yousif, "Financial development and economic growth Another look at the evidence from developing countries", Review of Financial Economic 11.2 (2002), p:132.

⁵ مؤيد عبد الكريم مخيف، "دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، 2021)، ص: 43.

⁶ George Adu and George Marbuah and Justice Tei Mensah, " Financial development and economic growth in Ghana: Does the measure of financial development matter?", Review of development finance, 3.4 (2013), p: 193.

من العملة المحتفظ بها خارج النظام المصرفي بالإضافة إلى الطلب والالتزامات التي تحمل فائدة البنوك والوسطاء الماليين غير المصرفيين، ونسبة الودائع المصرفية، الأصول المحلية للبنك المركزي ونسبة المطالبات على القطاع الخاص غير المالي إلى إجمالي الائتمان المحلي ونسبة المطالبات على القطاع الخاص غير المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر مستقل، وقد تم التوصل إلى أن التنمية المالية تعزز النمو الاقتصادي¹.

وقد توصل كل من (Habibullah, Eng, 2006) من خلال دراستهم للعلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لـ 13 دولة آسيوية نامية للفترة 1990-1998 إلى أن التنمية المالية تعمل على تعزيز النمو².

كما قام (Levine) بتحليل طريقة التي ينتقل عبرها التأثير من التطور المالي الي النمو الاقتصادي، حيث يوضح أن المنافسة الحادة في السوق وتكاليف المعلومات والمبادلات تخلق الحوافز المناسبة لظهور مؤسسات الوساطة المالية، والتي تقوم بوظائف مالية مهمة تعبئة المدخرات، تخصيص الموارد، ممارسة الرقابة على الشركات الممولة وتسهيل إدارة المخاطرة، تسهيل مبالاة السلع والخدمات والاتفاقيات، تصب هذه الخدمات في قناتي التراكم الرأس المالي والابتكار التكنولوجي واللذان تقودان في النهاية إلى تعزيز النمو الاقتصادي³. هذا يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(01_04):العلاقة النظرية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي حسب (Ross Levine,1997)



Source: Ross Levine , financial development and economic growth: View and agenda, Journal of Economic Literature, Vol: 35,N⁰: 2, 1997 ,p691.

2.2.النمو الاقتصادي يسبب التطور المالي(Demand Followind Gyphosis):

¹ Kıvanç Halil Arıç, " The Effects of Financial Development on Economic Growth in the European Union: A Panel Data Analysis", International Journal of Economic Practices and Theories, Vol:4, No: 4, 2014, p:467.

² Songul Kakilli Acaravci and Ilhan Ozturk and Ali Acaravci, "Financial development and economic growth literature survey and empirical evidence From sub-Saharan African countries", Sajems NS 12,No: 1, 2009 p:15.

³ طارق خاطر وصالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 151.

التطور المالي



النمو الاقتصادي

وتستند فرضية الطلب التابع على أن النمو الاقتصادي هو الذي يسبب التطور المالي ويكون سابق عليه، وبالتالي فإن التطور المالي يكون نتيجة للنمو في الجانب الحقيقي في الاقتصاد، حيث أن نمو الأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة الطلب على رأس المال السائل، وبالتالي فإن النمو الحقيقي يحث القطاع المالي على التوسع في تقديم المزيد من الخدمات المالية، مما يؤدي إلى توسع المؤسسات المالية وتنوع منتجاتها استجابة لزيادة الطلب عليها، الأمر الذي يترتب عليه زيادة المنافسة والارتفاع بكفاءة القطاع المالي و الوسطاء الماليين¹.

حيث يعتقد بعض الاقتصاديون ومنهم (Robinson, 1952) أن النمو الاقتصادي هو الذي يقود التطور المالي، ويؤده (Gurley, Shaw, 1955, 1956, 1960, 1967) باعتبار أن التطور المالي هو دالة موجبة في الثروة الحقيقية، فخلال عملية التنمية يؤدي النمو في متوسط دخل الفرد إلى نمو أسرع في الأصول المالية أي اتجاه السببية يكون من الناتج القومي إلى الأصول المالية².

يرى (Robinson, 1952) ببساطة التطور المالي يستتبع عادة النمو الاقتصادي فعندما تنتشط المشروعات تتبعها المؤسسات التمويلية، أي أن النمو الاقتصادي يؤثر على التطور المالي. فالتطور المالي ونمو المؤسسات المالية وزيادة الطلب على الخدمات المالية يجعل النمو الاقتصادي يعمل على التطور القطاع المالي، لذا فإن النمو في القطاع المالي يتحقق نتيجة النمو الاقتصادي. وأعلن (Lucas, 1988) أن أهمية الأمور المالية تم التأكد منها بشكل زائد وعلى النحو سيئ في المناقشات العامة، مع التأكد على الأسواق المالية اللازمة سوف تتطور مع ظهور الحاجة إليها³.

كذلك في دراسة (Demetriades, Hussein, 1996) التي تم فيها استخدام نسبة موجودات الودائع ونسبة M_2 إلى الناتج المحلي الإجمالي كقياس للتطور المالي في القطاع المصرفي، ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد كقياس للنمو الاقتصادي لـ 16 دولة نامية، فقد تفاوتت نتائج اختبارات السببية بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي بين دول مختلفة، ففي حوالي نصف الدول موضع الدراسة كانت النتائج تشير أن السببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور في القطاع المصرفي⁴.

¹ علي عبد الوهاب نجار، "العلاقة بين التحويلات المالية للعاملين بالخارج والتطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1975-2012) دراسة تحليلية قياسية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، الصادرة عن جامعة الإسكندرية، المجلد: 01، العدد: 02، مصر، يوليو 2016، ص: 82.

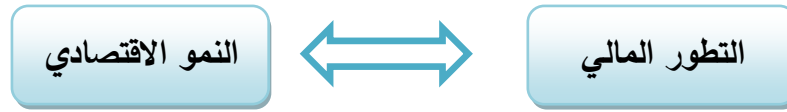
² طارق خاطر، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

³ مولود كبير، مقال بعنوان: أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية -دراسة قياسية باعتماد Panel data analysis للفترة: "1990_2018"-، مجلة التنمية الاقتصادية، الصادرة عن مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد: 06، العدد: 02، ديسمبر 2021، ص: 35.

⁴ فؤاد وشاش ونسبية سماعيني، القطاع المصرفي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، العدد: 02، المجلد: 04، 2020، ص: 95.

وفي دراسة كل من (Ang, Mckibbin,2007) لتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الاقتصاد الماليزي خلال الفترة 1960_2001 مستخدماً ثلاث مؤشرات للتطور المالي هي نسبة السيولة المحلية بمعناه الواسع M3 كنسبة للناتج المحلي الإجمالي GDP , نسبة الائتمان الخاص %GDP, ونسبة إجمالي الأصول للبنوك التجارية والبنك المركزي %GDP , بالإضافة إلى بعض العوامل الحاكمة الأخرى , وقد لخصت الدراسة أنه على الرغم من وجود علاقة إيجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل إلا أن اتجاه العلاقة يتدفق من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي وليس العكس¹.

3.2. العلاقة التبادلية (supply-leading و demand-following):



ترى هذه الفرضية إلى أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين حيث تتجه السببية من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي في الدول النامية، والاتجاه الآخر ينتقل من النمو الاقتصادي إلى القطاع المالي في الدول المتقدمة²، تعود فرضية العلاقة التبادلية (Feedback Causality) إلى الاقتصادي Huge Patrick سنة 1966 تحت اسم Patrick's stage of development والتي تنص على أن إتجاه العلاقة السببية يرتبط بمرحلة التطور الاقتصادي التي تعرفها الدولة.

تدل الفرضية الثالثة على وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين التطور المالي فحسب هذه الفرضية يجعل النمو الاقتصادي من تطور التمويل غير مباشر (الوساطة المالية) مريحاً كما أن تشكيل وتأسيس نظام مالي يمتاز بالفاعلية يرفع النمو الاقتصادي (يسمح بتحقيق معدلات نمو عالية) فالنظام المالي من خلال وظيفة مراقبة وتقييم المشاريع ووظيفة تنويع الفرص وتسيير المخاطر، التخصيص في جمع الأموال يحسن ويرفع من الطاقة الإنتاجية للقطاع الحقيقي كما أن الكفاءة التقنية للقطاع المالي تزداد مع حجمه لأن الاقتصاديات ذات النقل الكبير تؤثر على أنشطة الوساطة المالية ونتيجة ذلك يعتمد القطاع الحقيقي على القطاع المالي من خلال حجم المدخرات، لذا فإن التطور المالي والنمو الاقتصادي يؤثر كل منها على الآخر بشكل إيجابي³.

فسر الاقتصادي (Patrick, 1966) العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بناءً على النظرية الهيكلية المالية، وقد وجد أن هذه العلاقة تتحد بالاستناد إلى مستوى النمو الاقتصادي في البلدان وفقاً لأليتين: آلية العرض القائد وآلية الطلب التابع حيث يشرح في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي تتحقق فرضية

¹ أمينة إينال وعبد الرحيم شبيبي، مقال بعنوان: تحليل العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980_2014) ، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد: 16، 2016، ص: 73.

² كاميلية سايعي وأحمد نصير، مقال بعنوان: العلاقة السببية من التطور المالي والانفتاح التجاري إلى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد: 16، ديسمبر 2023، ص: 187.

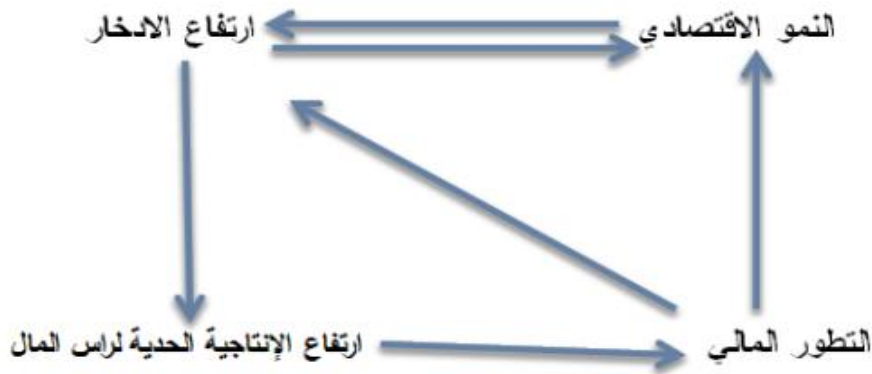
³ محمد خربوش، اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من 13 دولة من منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دراسة قياسية خلال الفترة (1996-2016)، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

العرض القائد (التطور المالي يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي)، حيث أن وجود المؤسسات المالية والأسواق يزيد من عرض الخدمات المالية، من خلال وجود الخدمات المالية يقوم القطاع المالي بوظيفتين: الأولى نقل الموارد من القطاعات التقليدية التي لا تساهم في النمو الاقتصادي إلى القطاعات الحيوية التي تساهم في النمو الاقتصادي، والثانية تعزيز وتحفيز الشركات ضمن هذه القطاعات لاستجابة لخدماتها وتخصيص الأموال في الاستثمارات جيدة مما يرفع من العوائد وهذا يعطي حافزاً للادخار ويساهم بالتالي في النمو الاقتصادي. ولكن بعد وصول إلى معدل نمو اقتصادي مرتفع تبدأ مرحلة جديدة هي الطلب التابع التي تقول بأن الزيادة في عرض الخدمات المالية يكون استجابة لزيادة الطلب عليها بسبب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة عمليات الاستثمار والإنتاج¹.

وقد توصلت دراسة (Arestis, Demetriade, 1996) التي استخدمت فيها نسبة الائتمان ونسبة M_2 إلى الناتج المحلي كمقياس للتطور القطاع المصرفي ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس إلى وجود علاقة سببية ثنائية بين التطور في القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي².

كما تناولت دراسة قام بها (Kagochi et al, 2013) لحالة جنوب صحراء إفريقيا خلال الفترة 1991_2007 وتوصل إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تطوير سوق الأسهم والنمو الاقتصادي³.

الشكل(05.01): اتجاه السببية direction of causalité بين التطور المالي والنمو الاقتصادي



Source: Nembot Ndeffo Luc, Kuipou Christophe Toukam, Tafah Edward Edokat, **Financial development and economic growth in cemar countries**, November 2011, p:9.

يوضح الشكل أعلاه العلاقة الثنائية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي حيث يعبر عن التفاعل المتبادل بينهما حيث يعمل التطور المالي على زيادة الادخار مما يعزز من القدرة على الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه يمكن أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى ارتفاع الادخار مما يسبب في تحسين

¹ محمد حقيقية، " اثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة(2005_2014)", (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تأمينات وبنوك، جامعة ورقلة، الجزائر، الموسم الجامعي: 2018_2019)، ص:32.

² فؤاد وشاش ونسبية سماعيني، مرجع سبق ذكره، ص:95.

³ نور الدين كروش، أسماء بللعماء، مقال بعنوان: تطور السوق المالية والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الجزائر وتونس، مجلة الأفق للبحوث والدراسات، الصادرة عن المركز الجامعي اليزي، الجزائر، المجلد: 04، العدد: 02، 2021، ص: 266.

الإنتاجية الحدية لرأس المال مما يعزز بدوره التطور المالي، وبالتالي يعمل التطور المالي والنمو الاقتصادي معا بشكل تفاعلي حيث يزيد كل منهما من قوة التأثير الأخر.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تكتسي الدراسات السابقة بالنسبة لأي بحث علمي أهمية كبيرة لأنها تعد بمثابة المرجعية العلمية التي تستند إليها الدراسات الحالية في تحديد مسارات انطلاقتها، وتوضح الجوانب التي تعالجها ضمن سياق ما سبقها من البحوث والدراسات وذلك عملاً بالحقيقة المعروفة والقائلة بأن المعرفة العلمية هي المعرفة التراكمية، بحيث تتفاعل المعرفة السابقة مع اللاحقة لتقدم جديداً أو تختبر قديماً فمن خلال نتائج البحوث، يمكن إضافة تعديل أو إثبات ما هو قائم من المعرفة العلمية والنظرية.

كما تعتبر البحوث السابقة ذات أهمية بالغة، لأنها تعتبر مراجع علمية تستفيد منها الدراسة الحالية في الكثير من المجالات والأجزاء، فقد تفيدنا في التصور النظري كما تفيدنا في كيفية تصميم البحث وتقصي الحقائق وفق خطة تتماشى مع خصوصيات البحث.

المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالتطور المالي

سنتطرق إلى بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالتطور المالي باللغة العربية وباللغة الأجنبية.

1. الدراسات باللغة العربية

ومن أهم الدراسات ما يلي:

- دراسة (أزهار حسن علي وسعد عبد النجم العبدلي، 2014): هي عبارة عن مقال معنون: "أثر التطور المالي على الفقر في العراق للمدة (1980-2010)". والهدف من هذه الدراسة هو تحليل آلية أثر التطور المالي في التقليل من الفقر هذا من جهة ومن جهة أخرى البحث في دور التطور المالي في الحد من الفقر في العراق للدة 1980-2010 ، واشكالية هذه الدراسة هو البحث عن السبل اللازمة لمعالجة مشكلة الفقر والتي تعد أحد أساليب معالجتها هو التطور المالي (التنمية المالية) خاصة في ظل الارتفاع الشديد في معدلات الفقر طيلة مدة الدراسة نتيجة لتأثير عوامل عديدة منها :

- عوامل خارجية تشمل الحروب والحصار الاقتصادي ؛

- عوامل داخلية تشمل التضخم والبطالة وعدم الاستقرار الامني والسياسي .

ومن أهم الاستنتاجات والنتائج في هذه الدراسة أن التطور المالي منخفضا في العراق طيلة مدة الدراسة وفق مؤشر نسبة الائتمان المقدم لقطاع الخاص ال الناتج المحلي الإجمالي فلم تتجاوز هذه النسبة 6%، وكما توصل الباحثين إلى أن التطور المالي والنمو الاقتصادي لم يكن لهما تأثير معنوي مبير في الحد من الفقر في الأجل القصير والطويل .

أما أهم التوصيات والاقتراحات التي تناولها الباحثين نوردتها في التالي :

- توفير التسهيلات الائتمانية ميسرة وداعمة للفقراء كتقليل أسعار الفائدة وتقليل حجم الضمانات المطلوبة من قبل المصارف التجارية العراقية لتشجعهم على زيادة الطلب على الائتمان وبالتالي المساهمة في تقليل الفقر؛

- تطوير القطاع المالي في العراق وزيادة فاعليته من خلال الخدمات المصرفية المقدمة ، وزيادة نسبة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص من إجمالي الودائع ، وتخفيض القيود المفروضة على منح الائتمان، وزيادة الكثافة المصرفية، ليتمكن القطاع الخاص من الاستفادة من هذه الخدمات بصورة عامة والفقراء بصورة خاصة ، فضلا عن زيادة مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الاجمالي لما له من أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير الدعم اللازم للفقراء .

- دراسة (أحمد عبد الكريم بوغزالة، 2015): هي عبارة عن مقال بعنوان: "التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013".

تهدف هذه الورقة لدراسة آثار الانفتاح المالي والتحرير المالي على تطوير القطاع المالي مع التركيز على القطاع المصرفي، وفق الإشكالية التالية: إلى أي مدى حققت سياسات الانفتاح والتحرير المالي تطوراً في القطاع المالي لبلدان المغرب العربي خلال الفترة 1990-2013؟، ولإجابة على ذلك تم تقدير التطور المالي لعينة مكونة من 3 دول لبلدان المغرب العربي المتمثلة في الجزائر، تونس والمغرب باستخدام مجموعة المقاييس والمؤشرات ابتداءً من فترة الإصلاحات باستخدام المؤشرات التالية: مؤشر الإجمالي النقدي، ومؤشر السيولة النقدية، وإجمالي الودائع إلى GDP، والقيمة الإجمالية للاسهام المتداولة والرسملة السوقية للشركات المدرجة كنسبة من GDP.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى أعلى من التحرير والانفتاح المالي يحفز ويرفع من مستوى التطور المالي بشرط تحقيق مستوى من التنمية المؤسسية بالقطاع المالي، كما أظهرت المؤشرات المستخدمة أن القطاع المالي المغربي يأتي في المرتبة الأولى من حيث مستوى التطور يتبعه القطاع المالي التونسي ثم الجزائري في الأخير.

- دراسة (إسماعيل بن قانة وأحمد عبد الكريم بوغزالة، 2015): وهي عبارة عن مقال المعنون ب: "قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014".

تهدف هذه الدراسة إلى تكوين مؤشر عام لقياس التطور المالي في الجزائر، ثم استخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP والانحدار المتعدد قصد معرفة مدى مساهمة وأهمية كل من هذه المؤشرات في بناء المؤشر العام للتطور المالي في الجزائر. حيث استعمل ستة مؤشرات تمثل الخصائص الرئيسية للقطاع المالي بالجزائر وهي: مؤشر سيولة الاقتصاد، ومؤشر نسبة التزامات وودائع النظام المصرفي إلى الناتج، وإجمالي

أصول البنوك التجارية إلى GDP، ورسملة البورصة، والقروض الموجهة للقطاع الخاص إلى GDP، والقروض الموجهة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض المصرفية.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها في هذه الدراسة هي أن جميع المؤشرات المختارة لها تأثير على هذا المقياس (مؤشر العام للتطور المالي في الجزائر) يصل إلى حدود $R^2=99\%$ ومن أبرزها أهمية مؤشر الحجم المطلق للقطاع المالي، كما أن مؤشر العام كان منخفضاً طيلة عشرية التسعينات، عرف ارتفاعاً في نهاية العشرية، ليستقر بعدها من منتصف العشرية الأولى وحتى منتصف العشرية الثانية من الألفية الثالثة.

- دراسة (سامي مباركي, 2016): وهي مقال بعنوان: "التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

تهدف هذه الدراسة إلى بناء مؤشر مركب للتطور المالي، تحت الإشكالية التالية: ماهي الأساليب والأدوات المستخدمة في قياس التطور المالي؟ وكيف يمكن الربط بين المعايير الكمية والنوعية لتحديد مدى تطور الدول في أنظمتها المالية؟، حيث استخدم لهذا الغرض بيانات خاصة لعينة من 11 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويضم هذا المؤشر ستة ركائز تؤثر على التطور المالي وهي كالتالي:

- الركيزة الأولى: البيئة المؤسسية من خلال التركيز على قياس الانفتاح المالي، حكومة الشركات مستوى التنظيم والتشريع وصولاً إلى قياس مدى كفاءة انعقاد العقود؛

- الركيزة الثانية: بيئة الأعمال التي يوفرها النظام المالي من خلال الراس المال البشري، البنى التحتية وتكاليف انطلاق النشاط؛

- الركيزة الثالثة: مثلث الاستقرار المالي بالتركيز على أسعار الصرف ومخاطر الديون السادية؛

- الركيزتين الرابعة والخامسة: غطت القطاع المصرفي والأسواق المالية على التوالي؛

- الركيزة السادسة: ضمت مدى إمكانية النفاذ للتمويل في الدول محل الدراسة.

وبعد تحليل المؤشر المالي الشامل توصل إلى تفوق بلدان الخليج خاصة في معيار بيئة الأعمال بتوفيرها للظروف الملائمة لتحقيق التطور المنشود. كما خلصت الدراسة إلى ضعف تطور الأسواق المالية وفق لهذا المؤشر، وهو ما يؤثر إلى محدودية تلك الأسواق في استقطاب الرأسمالية. أما في مجال خدمات القطاع المصرفي، جاءت لبنان كأفضل بلدان المنطقة للمكانة التي تحتلها البنوك في تمويل الاقتصاد، بينما توفر البحرين، الكويت، الإمارات وقطر أفضل الأساليب للنفاذ للتمويل.

- دراسة (محمد خربوش, 2019)، تتمثل في مقال بعنوان: "محددات التطور المالي في دول المغرب العربي خلال الفترة 1990-2016".

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى تطور الأنظمة المالية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، وفق الإشكالية التالية: ما مستوى تطور الأنظمة المالية في دول المغرب العربي؟، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المحددة لتطور الأنظمة المالية ووفق المنهج التحليلي حيث استخدم المؤشرات التالية: مؤشر

الالتزامات السائلة كنسبة من GDP, مؤشر القروض الموجهة إلى القطاع الخاص كنسبة من GDP, مؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ, مؤشر حقوق الملكية, مؤشر حرية المالية, مؤشر الشمل لتطور المالي.

وقد توصلت النتائج إلى أن نظام المغرب العربي حقق مستويات عليا من التطور المالي يليه النظام المالي التونسي ثم يأتي في الأخير النظام الجزائري, وهذا ما يدل على عدم نجاح سياسة التحرير المالي في الجزائر.

2. الدراسات باللغة الأجنبية

- دراسة (Noureen Adnan, 2011): هي عبارة عن مقال بعنوان: "Measurement of financial development: A free approach".

تهدف هذه الدراسة إلى تكوين مؤشر عام للتطور المالي, شملت عينة الدراسة إلى 41 دولة خلال الفترة 1988_2009, تم استخدام 13 مؤشراً للتطور المالي حيث أدرجت هذه المؤشرات ضمن ثلاث مجموعات مختلفة من النظام المالي وتمثلة في: القطاع المصرفي, ومؤشرات سوق الأوراق المالية, والمؤسسات المالية, وبالاعتماد على طريقة تحليل بالمركبات الرئيسية.

توصلت الدراسة إلى أن جميع البلدان لها اتجاه متزايد ومتساعد في قطاعها المالية, وقد وجدت أن بعض البلدان كان تركيزها على القطاع المصرفي وبلدان أخرى أكثر اهتماماً بالتنمية الأسواق المالية.

- دراسة (Eri Bzhalava, 2013): وهي مقال معنون ب: "Determinants of financial development".

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة محددات التنمية المالية, تحت الإشكالية التالية: هل يمكن للديمقراطية والحرية السياسية ان تعزز التنمية المالية, باستخدام عينة panel شملت 39 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع والبلدان متوسطة الدخل من أوروبا وAsia الوسطى خلال الفترة 1990-2009 وللإجابة على هذه الإشكالية استخدم نسبة الائتمان الخاص للبنك إلى الناتج المحلي الإجمالي, والالتزامات السائلة إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشرين للتطور المالي وبعض المؤشرات والمحددات الأخرى المتمثلة في: مؤشر الحرية السياسية ومؤشر مسح فريدم هاوس, ونسبة عائدات الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الدين العام والناتج المحلي الإجمالي للفرد والانفتاح التجاري ومعدل التضخم ومقياس إجمالي إيرادات الضرائب إلى GDP, وبالاعتماد على تقنية تقدير التأثيرات الثابتة FE.

وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح السياسي والتنمية المالية, ووجود علاقة إيجابية للانفتاح المالي ودخل الفرد الحقيقي يرتبط بالتعمق المالي, في حين حجم القطاع المالي يرتبط عكسيا مع معدل التطور المالي.

- دراسة (Numidia bouaichi et Farid yaici, 2014): هو مقال بعنوان: "liberalisation financiere et développement financier: approche comparative entre l'Algérie le Marco et la Tunisie".

يهدف هذا المقال إلى دراسة تقييم تقدم التحرير المالي وتطور المالي في المنطقة المغربية، لعينة مكونة من 3 دول (الجزائر، تونس، المغرب) للفترة الممتدة بين 1990-2010، وقد استعمل مجموعة من مؤشرات التطور المالي والتي تمثلت في: المعروض النقدي M_2 كنسبة من GDP، والائتمان للقطاع الخاص كنسبة من GDP، وإجمالي مطالبات بنوك الودائع كنسبة من GDP، والائتمان المحلي كنسبة من GDP. وأظهرت النتائج إلى أن المغرب تتمتع بالنظام مالي أكثر تطوراً في المنطقة، تليها تونس أما الجزائر لا تزال تعاني من ضعف التنمية المالية.

المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي

سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي باللغة العربية وباللغة الأجنبية.

1. دراسات باللغة العربية

ومن أهم الدراسات مايلي:

- دراسة (إلياس بومعروف ومراد صاولي، 2017)، تتمثل في مقال بعنوان: "محددات النمو الاقتصادي: دراسة قياسية باستعمال نموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM) خلال الفترة (1980-2015)".

هدفت هذه الدراسة لإعطاء إطار مهما لتطوير نماذج مختلفة للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف بالإضافة إلى بعض المؤشرات الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وفق الإشكالية التالية: ماهي الآليات التي يمكن اتباعها لتحديد المؤشرات الكلية لمعدلات النمو الاقتصادي ورفع معدلاته؟ وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي و اختبارات التكامل المشترك ونموذج VAR ونموذج تصحيح الخطأ VECM، واستخدام النمو الاقتصادي كمتغير تابع ومجموعة من محددات كمتغيرات مستقلة المتمثلة في: صافي التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- وجود علاقة ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى معدل البطالة عند مستوى معنوية 10%، وعلاقة سببية ذات اتجاه من سعر الصرف إلى التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 5%، أما معامل التحديد R^2 فقد فسر ما نسبته 87%، 68%، 62%، 54%، 77% من النموذج الأول إلى النموذج الخامس على التوالي في المتغير التابع، كما أن قيمة فيشر ملائمة أي أن النموذج جيد.

- يعتبر سعر الصرف الآلية التي يتم على أساسها تسوية المبادلات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة في العالم الخارجي من أجل تسهيل المعاملات الاقتصادية والتجارية.

- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس معدل النمو الاقتصادي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل.

- تقلل البطالة من إنتاج السلع والخدمات التي كان من الممكن أن تنتجها القوى العاطلة عن العمل.

وقد قدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات نذكر منها:

- عدم الاعتماد على التصدير المفرط للمحروقات والتوجه نحو تنويع الصادرات خارج المحروقات بما يتوافق مع أسعار الصرف، من خلال تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية التجار الخارجية خارج قطاع المحروقات بما يتوافق والسياسة الكلية للجزائر.

-التوجه نحو تشجيع الاستثمار في مجال التكنولوجيا اذ تعتبر من أهم سبل رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي.

-التوجه نحو زيادة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الجمالي لأن ذلك يؤدي إلى تراكم رأس المال البشري الذي يعد عاملاً أساسياً ومهماً في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي.

- دراسة (زكريا مسعودي وخليفة عزي، 2019): عبارة عن مقال بعنوان: "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS و ECM دراسة قياسية للفترة 1980_2017".

حيث استهدفت هذه الدراسة إبراز أهم محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) في الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، حيث تطرق إلى الإشكالية التالية: ما هي أهم المحددات التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2017-1980)؟، حيث استخدم سبعة محددات التي لها دور في تحديد النمو الاقتصادي ومتمثلة في نفقات التجهيز والاستثمار بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، قيمة الصادرات بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، قيمة الواردات بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، معدل التضخم، مؤشر تطور القطاع المصرفي، أسعار النفط الحقيقية.

توصل من خلال هذه الدراسة إلى أن أهم المتغيرات المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر والتي لها علاقة ايجابية ومعنوية في الأجل الطويل عند مستوى 5% هي: نفقات الاستثمار ونفقات التسيير والصادرات والواردات والقروض الموجهة إلى القطاع الخاص وأسعار البترول، كما أبرزت الدراسة إلى ان المتغيرات المستقلة المحددة في الأجل القصير هي: نفقات الاستثمار والواردات والقروض الموجهة للقطاع الخاص وأسعار البترول. كما أن معامل التحديد R^2 بلغ 82% مما يدل على القدرة التفسيرية للمتغير التابع.

- دراسة (الوليد قسوم ميساوي ومونير بن حاح، 2021): هو عبارة عن مقال بعنوان: المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر.

يهدف هذا البحث إلى تحديد أهم مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1981-2019)، وفق الإشكالية التالية: ماهي المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1981-2019؟، ولمعالجة هذه الإشكالية استخدم الناتج المحلي الخام الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي والمعدل الإجمالي للصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الخام وإجمالي تكوين راس المال الثابت الحقيقي وإجمالي عدد العمال

كمصادر للنمو الاقتصادي ذلك بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطننة ARDL, واختبار غرانجر من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ في المدى الطويل والقصير .

وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود سببية غرانجر في المدى القصير من كل مصدر باتجاه إجمالي الناتج المحلي الحقيقي, وفي المدى الطويل عدم استجابة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للتغيرات الحاصلة في مصادره الثلاث , ممثلة في إجمالي عدد العمال وإجمالي تكوين راس المال الثابت الحقيقي ومعدل إجمالي الصادرات إلى إجمالي الناتج.

- دراسة (وهيبة شهاث, 2022): عبارة عن أطروحة دكتوراه والمعونة ب: "النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والأفاق دراسة قياسية للفترة 1990-2019".

استهدفت هذه الدراسة تفسير إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 وفق الإشكالية التالية: ماهي محددات النمو الاقتصادي في الجزائر بمقارنتها بدول أخرى؟ ولإجابة على هذه الإشكالية وشرح الفروقات في النمو الاقتصادي تم تقدير نماذج بانل الديناميكي لعينة تتكون من 72 دولة وباستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) للتقدير .

وقد خلصت الدراسة إلى أن راس المال البشري أكبر مساهم إيجابي في النمو المتوقع للجزائر, بالمقابل ساهمت جميع العوامل الأخرى بشكل سلبي باستثناء معدلات العمر المتوقع, كما وجدت أن تعرض الاقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية ناتج من تدهور شروط التبادل التجاري وضعف كل من رأس المال البشري والمؤسسات ونقص الديمقراطية ساهمت جميعها في "النمو المفقود" في الجزائر.

- دراسة (عامررواج وعلي حبيطة, 2023): عبارة عن مقال بعنوان: "دراسة لبعض محددات النمو الاقتصادي المستدام دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2019".

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في بعض محددات النمو الاقتصادي, وتحديد العامل ذو الأثر الأكبر في ارتفاع معدلات النمو, تحت الإشكالية التالية: إلى أي مدى يساهم كل راس المال المادي, رأس المال البشري, الإنفاق الحكومي وكذا الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في الجزائر؟ حيث استخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام للأسعار الثابتة كمتغير تابع وبعض المحددات المتمثلة في: القيمة المضافة للرأس المال البشري والمادي بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري, وبالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لتقدير مرونتي الأجل القصير والطويل.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنه قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل, أي 54% من الأخطاء التي يمكن أن تقع في الأجل القصير يمكن تصحيحها في الأجل الطويل في ظرف سنتين, كذلك نجد أن معلمة الانفتاح التجاري لها دلالة معنوية ($0.05 < \text{prob} = 0.0000$), في حين نجد قيمة معامل التحديد $R^2 = 96\%$ وهي نسبة قوية جدا, كما أن قيمة فيشر معنوية ($0.05 < \text{prob} = 0.000$) أي ان النموذج مقبول.

ومن أهم التوصيات المقدمة كالتالي :

- ضرورة الاستثمار تراكم رأس المال في تنظيم المناخ المناسب للاستثمار المحلي والأجنبي.
- العمل على تنمية رأس المال البشري من خلال تحسين جودة الخدمات الصحية والتعليمية وتكوين المهارات.
- تشجيع القطاع الخاص، للقيام بدوره في دفع التنمية الاقتصادية، ولتخفيف العبء على ميزانية الدولة.

2. الدراسات باللغة الأجنبية

ومن أهم الدراسات ما يلي:

- دراسة (Manuela Raisová and Júlia Čurpová, 2014): هي مقال معنون ب: **"Economic growth-supply and demande perspective"**.

استهدفت إلى مقارنة النمو الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي لعينة بانل تتكون من 7 دول خلال الفترة 2000-2012، حيث درس تأثير بعض متغيرات الطلب والعرض على النمو الاقتصادي وذلك بالاعتماد على نموذج **VCEM** ونموذج **VAR** واختبارات التكامل المشترك.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: من وجهة نظر الطلب إلى أن الاستهلاك المحلي وصافي الصادرات والاستثمارات التأثير الأكثر أهمية على تقلب **GDP** في جميع البلدان المبلغ عنها تقريباً بينما في المجر ورومانيا، كان للنفقات الحكومية مساهمة أكثر أهمية في تقلب الناتج المحلي الإجمالي من الاستهلاك والاستثمارات، ومن وجهة نظر العرض توصلوا إلى أن دول سلوفاكيا والمجر وجمهورية التشيك ورومانيا ومنذ عام 2005 أي سلوفينيا حققت نموها الاقتصادي بشكل رئيسي من خلال زيادة الإنتاجية الإجمالية للمدخلات لذا يمكننا أن نتحدث عن ما يسمى بالنمو الاقتصادي المكثف وبالتالي الاستخدام الكفء للمدخلات الاقتصادي في بلغاريا هو نتيجة مزيج من زيادة مستويات رأس المال وزيادة الإنتاجية الإجمالية للمدخلات ومن المستحيل أن نقول على وجه اليقين ما إذا كان النمو الاقتصادي مكثفاً أو واسع النطاق. بولندا هي الدولة الأخيرة والأكثر تحدياً من بين جميع الدول التي تم تحليلها، ومن السمات المميزة لبولندا أنها طوال هذه الفترة لم تسجل تراجعاً اقتصادياً، بل سجلت نمواً اقتصادياً فقط.

- دراسة (MOUANDE J. G, 2018): عبارة عن مقال بعنوان: **"Déterminants de la croissance économique dans les pays de la CEEAC"**.

استهدفت هذه الدراسة تحليل محددات النمو الاقتصادي في دول المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا لعينة بانل تتكون من 11 دولة خلال الفترة 1971-2016، حيث استخدم الناتج المحلي الإجمالي للفرد كبديل لقياس النمو، والتقدم التقني (يتم قياسه بعدد الأشخاص الذين لديهم هاتف محمول وعدد الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت)، ومخزون رأس المال (يتم قياسه برأس المال البشري وذلك بعدد الأشخاص الحاصلين على مستوى ثانوي على الأقل من صافي الدخل الوطني، ورأس المال المادي بإجمالي رأس المال الإجمالي معبراً عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) كمحددتين للنمو الاقتصادي، واستخدم لهذا الغرض نموذج المجمع المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية **OLS** ونماذج **SAR**, **SEM**,

MDS، وباستخدام طريقة الاحتمالية القصوى ML مقدره وباستخدام اختبارات Geary و Ord و Getis و Moran.

توصلت الدراسة إلى أن جميع المتغيرات ذات دلالة احصائية عند مستوى 5%، وأن عدد الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت فقط هو الذي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي عندما تكون ظروف الوصول إلى الإنترنت أفضل وعندما يزيد عدد الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت في بلد ما يؤدي ذلك إلى انكماش نشاط الدول المجاورة. أما بالنسبة للآثار طويلة المدى، فإن حجم القوى العاملة والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت لهما آثار إيجابية، في حين أن العدد المتغير للأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت له تأثير سلبي غير مباشر كبير.

- دراسة (Amel chadli, 2023): عبارة عن مقال معنون ب: "Le capital humain, comme facteur stimulateur de la croissance économique en Algérie". تهدف هذه الدراسة إلى التحقق ما إذا كان رأس المال البشري يشكل متغيراً محددًا لارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1997-2021، وفق الإشكالية التالية: هل تنمية رأس المال البشري محفزة للنمو الاقتصادي؟ وللإجابة على هذه الإشكالية استخدم معدل النمو السنوي للنتائج الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي وبعض العوامل الأخرى المؤثرة على النمو وتمثلت في: مؤشر التنمية البشرية ودرجة الحرية التجارية والاستثمار، وبالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي VAR واختبار WOLD وطريقة المربعات الصغرى العادية OLS للتقدير.

وخلصت إلى أن مؤشر التنمية البشرية هو المحفز الرئيسي للنمو الاقتصادي، أما الاستثمار ودرجة الحرية التجارية فظهرت النتائج أن لها تأثير ضعيف على النمو الاقتصادي، ومنه فإن رأس المال البشري هو المصدر الرئيسي لزيادة النمو في الجزائر.

المطلب الثالث: الدراسات المتعلقة بالتطور المالي والنمو الاقتصادي

سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض الدراسات التي تناولت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي باللغة العربية وباللغة الأجنبية.

1. دراسات باللغة العربية

ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

- دراسة (أمينة بن دحمان, 2016): أطروحة دكتوراه بعنوان: "التطور المالي و النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة 1989-2014".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وتحديد اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل شرط الإطار المؤسسي، حيث تطرق إلى الإشكالية التالية: هل يوجد علاقة بين مستوى التطور المالي لدولة معينة ومعدل نموها الاقتصادي؟ وهل هذه العلاقة مشروطة بتوفر إطار مؤسسي ملائم؟ وذلك باستخدام سلة Panel لعينة من 25 دولة نامية، باستعمال النموذج الساكن والنموذج الديناميكي المقدر بطريقة العزوم

المعممة GMM. وبالاعتماد على مجموعة المؤشرات المتمثلة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي كمفسر للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى مجموعة من المؤشرات التي تقيس التطور المالي وتمثلة في: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى GDP، والنقود وأشباه النقود إلى GDP، ورسملة البورصة إلى GDP، ومعدل دوران البورصة، وحجم التداول في البورصة إلى GDP، وكذا مؤشر مركب لقياس نوعية المؤسسات، إضافةً إلى المؤشرات السابقة أدمجت مجموعة من المتغيرات المراقبة: الانفتاح التجاري، الاستثمار المحلي إلى GDP، الإنفاق الحكومي إلى GDP، معدل التضخم.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: إلى أن جميع متغيرات الدراسة معنوية عند مستوى 1%، كما وجدت أن تطور القطاع المصرفي له أثر سلبي على النمو الاقتصادي، وأن المؤسسات تخفف من هذا التأثير السلبي، وجود تأثير إيجابي لتطور الأسواق المالية على النمو الاقتصادي وأن المؤسسات تعزز من هذا التأثير الإيجابي.

ومن أهم التوصيات المقدمة من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- ضرورة الحد والتوقف عن كبح القطاع المالي وذلك من خلال العمل على رفع كافة القيود المفروضة عليه والتي تعيق عمله، والعمل على تعزيز التحرير المالي بمختلف جوانبه: تحرير القطاع المصرفي، تحرير حركة رؤوس الأموال وتحرير الأسواق المالية

- تعزيز الإشراف والتنظيم البنكيين وذلك من خلال اللوائح التي تفرضها السلطات على أعمال المشاركين في الأسواق المالية والتأكد بموجبها من الالتزام بمتطلبات إطار العمل التنظيمي وتنفيذها. وذلك بهدف حماية المودعين من السلوك الانتهازي المحتمل من جانب المالكين أو مديري البنوك والمؤسسات المالية، وضمان هيكل مخاطر ملائم لأصول المؤسسات المالية، ومن أجل تدعيم ثقة المودعين في النظام المالي.

- تعزيز المنافسة داخل القطاع المصرفي من خلال خوصصة البنوك العمومية وفتح رأس مالها أمام القطاع الخاص، وفتح المجال أمام البنوك الأجنبية.

- دراسة (عبير عموص، 2017): مقال بعنوان: "تأثير التطور في النظام المالي على النمو الاقتصادي في فلسطين 2008-2015".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر وتحليل التطور في الجهاز المصرفي في سوق فلسطين للأوراق المالية على النمو الاقتصادي، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وقد استخدمت متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمفسر للنمو الاقتصادي، وثلاث مؤشرات للتطور المالي المتمثلة في القروض الموجهة إلى القطاع الخاص بالنسبة إلى GDP، والكتلة النقدية كنسبة من GDP، وحجم التداول في السوق المالي إلى GDP، وبالاعتماد على تقنية المربعات الصغرى OLS للتقدير.

وأظهرت النتائج إلى معنوية المتغيرات أما عند مستوى 1%، 5%، 10%، وعلى ضوء هذه النتائج فإن قيمة معامل التحديد $R^2=92\%$ مما يعني أن القوة التفسيرية للنموذج عالية، وقد توصلت إلى وجود تأثير

إيجابي لتطور القطاع المالي الفلسطيني على تحفيز النمو الاقتصادي، ويظهر هذا الأثر في القطاع المصرفي من خلال زيادة نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي والتي تعكس دور المصارف في تمويل نشاط القطاع الخاص، أما في مجال سوق فلسطين للأوراق المالية، فقد توصلت الدراسة إلى أن حجم التداول في البورصة لا يؤثر في النمو الاقتصادي.

ومن خلال هذه الدراسة قدمت بعض التوصيات التي تهتم بتطوير القطاع المالي في فلسطين وهي

كالتالي:

- التركيز على أداء القطاع المالي في مجال تحويل المدخرات إلى استثمارات منتجة وطويلة الأجل، حيث أثبت الجهاز المصرفي قدرة عالية على حشد المدخرات المتاحة، الذي ينعكس من خلال ارتفاع نسبة ودائع الجمهور إلى عرض النقد؛

- التركيز على التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص باعتبارها تساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي.

- دراسة (مولود كبير، 2021): عبارة عن مقال بعنوان: "أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية للفترة 1990-2018".

استهدفت الدراسة قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية حيث تتمثل الإشكالية الرئيسية كما يلي: إلى أي مدى يؤثر تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية؟ وهل يمكن إبراز هذا الأثر خلال فترة وعينة الدراسة؟ وللإجابة على الإشكالية المطروحة، تم استخدام عينة مكونة من 5 دول ومتمثلة في: الجزائر، المغرب، تونس، مصر والأردن مستعملا منهج السلاسل الزمنية الطولية **Panel Data Method** وكذا 3 نماذج: نموذج الأثر التجميعي، ونموذج الأثر الثابت، ونموذج الأثر العشوائي، ومؤشرين للتطور المالي وهما: معدل الائتمان الممنوح للخصائص بالنسبة **GDP**، ومعدل عرض النقود، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى المؤشرات السابقة ثم إدماج معدل الانفتاح التجاري كمتغير مراقب، وبالاعتماد على تقنية **OLS** العادية والمعتمة للتقدير تم التوصل إلى النتائج التالية: إلى وجود علاقة بين متغيرات القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%، كما تبين أن قيمة معامل التحديد $R^2=0.95$ أي أن 95% من التغيرات في الحصة الفردية مشروحة في النموذج. ومنه يؤثر كل من عاملي المعروض النقدي والائتمان الخاص الممنوح للقطاع الخاص، ومعدل الانفتاح التجاري إيجابيا في تحديد النمو في دول عينة الدراسة.

كما قدمت هذه الدراسة بعض التوصيات لهذه الدول أهمها:

- زيادة إجمالي حجم الأصول المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، وفتح أبواب قطاع الخدمات المالية أمام الجهات الفاعلة الناشئة (كشركات التكنولوجيا المالية) لتحفيز الابتكار والنمو، والعمل على تعزيز الانفتاح التجاري من خلال تدعيم زيادة الصادرات خاصة الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للدول الريفية.

- تعزيز الأمن الإلكتروني لضمان استقرار وسلامة البنية التحتية خاصة في البلدان التي تعاني التهميش، والعمل على ترقية نموذج إجراءات ما بعد التجارة وإدارة المخاطر؛
- على حكومات الدول فتح المجال أمام الشركات التقنية المالية، وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوسيع صناعة التأمين، وترقية أسواق المال والدين، والتحول إلى مجتمع غير نقدي، ورفع مستوى الوعي المالي للمساعدة في تحسين مدخرات الأسر، وتحقيق درجة عالية من الرقمنة في اقتصاد هذه الدول، مما يقتضي زيادة مستوى المعاملات الإلكترونية، والمحافظة على الاستقرار المالي من خلال الالتزام بالمعايير الدولية.

- دراسة (ليندة بخوش, 2022): أطروحة دكتوراه بعنوان: "أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1990-2020".

استهدفت قياس أثر العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستناد إلى الإشكالية التالية: ما مدى تأثير تطور النظام المالي على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020-1990)؟ استخدام لهذا الغرض نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة ARDL على بيانات سلاسل زمنية تتضمن 31 مشاهدة، باعتماد على معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة كقياس للنمو الاقتصادي، و4 مؤشرات لقياس التطور المالي المتمثلة في: العرض النقدي الواسع كنسبة من GDP، ونسبة إجمالي الودائع إلى GDP، ونسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى GDP، ونسبة أصول البنوك التجارية إلى إجمالي أصول البنوك التجارية مضافاً إليها البنك المركزي، كما استخدمت الانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي كمتغيرات مستقلة ضابطة.

وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتطور المالي والانفتاح التجاري عند مستوى معنوية 10% والانفاق الحكومي عند مستوى معنوية 1%، وأشارت نتائج الأجل القصير إلى أن التطور المالي يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي بفجوة واحدة وبالتالي تحقق فرضية قيادة العرض، بينما أشارت نتائج الأجل الطويل تأثير عكسي للتطور المالي على النمو الاقتصادي. كما بلغت قيمة معامل التحديد في هذه الدراسة $R^2=0.59$ وهذا ما يدل على مقدرة تفسيرية مقبولة، كما بلغت قيمة $F=3.04299$ وهي معنوية مما يدل على أن النموذج مقبول

كما قدمت في هذه الدراسة مجموعة من التوصيات نذكر منها:

- توفير أنظمة كفاءة للدفع ونظم للاستعلام الائتماني، ونظم الإقراض المضمون للتغلب على مشاكل عدم تماثل المعلومات التي تدفع بالبنوك إلى الأحجام عن تقديم التمويل اللازم للأفراد والمشروعات؛
- العمل على رفع مستوى التثقيف المالي من خلال التوعية عبر وسائل الإعلام وغيرها وكذا اقتراح برامج موجهة للمؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها؛

- الحد من تدخل الحكومة في توجيه قرارات البنوك العمومية والعمل على إعادة مشروع خصصة هذه البنوك جزئياً ومرحلياً، وكذلك تسهيل اعتماد البنوك الخاصة ضمن شروط سلامة مدعمة لرفع مستوى المنافسة في الساحة المصرفية.

2.دراسات باللغة الأجنبية

ومن أهم الدراسات نذكر منها:

- دراسة (2002, Yousif Khalifa Al-Yousif): وهي مقال بعنوان: **"Financial development and economic growth Another look at the evidence from developing countries"**.

الهدف من هذه الورقة هو اختبار طبيعة واتجاه العلاقة بين التطور والنمو الاقتصادي لعينة مكونة من 30 دولة نامية للفترة 1970-1999 , باستعمال كل من بيانات السلاسل الزمنية وبيانات panel حيث استخدم مؤشرين لقياس التطور المالي هما: هو نسبة العملة إلى العرض النقدي الضيق, ونسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع إلى GDP, ومعدل نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي, وبالاعتماد على اختبار السببية غرانجر واختبار التكامل المشترك جوهانسن ونموذج ECM.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في 10 دول, بالإضافة إلى وجود وجهات نظر أخرى تدعم كل من فرضية العرض القائد, والطلب التابع حيث توصل إلى وجود اتجاه سببية يتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي في 9 دول, ووجود علاقة سببية تتجه من التطور المالي نحو النمو الاقتصادي في 4 دول, كما توصل لعدم وجود علاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في 7 دول.

- دراسة (2011, Muhsin kar and others): عبارة عن مقال معنون ب: **"Financial development and economic growth nexus in the MENA countries: Bootstrap panel granger causality analysis"**.

استهدفت هذه الدراسة تحديد اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لعينة غير متجانسة مكونة من 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط والشمال إفريقيا خلال الفترة 1980-2007, مستخدماً اختبار السببية للبيانات panel المطور من قبل Konya (2006) واختبارات السببية التي تعتمد على اختبار Wald مع القيم الحرجة لكل دولة, وبعتماد على ستة مؤشرات للتطور المالي متمثلة في: نسبة الأموال الضيقة إلى الناتج المحلي الإجمالي, نسبة أشباه النقود إلى GDP, مؤشر الإجمالي النقدي, نسبة التزامات البنوك النقدية الودائع إلى GDP, نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى GDP, نسبة الائتمان المحلي إلى GDP, ومؤشر الدخل الحقيقي كمفسر للنمو الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى أن اتجاه السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي حساسة لقياس التطور المالي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا, وقد قدمت الدراسة أدلة تدعم فرضيات القائمة على العرض القائد, والطلب التابع والذان يعتمدان على البلد ومؤشر التطور المالي, مما يعني أن القطاع المالي

والقطاع الحقيقي مترابطان في معظم الحالات, ومن ناحية أخرى يجب على القطاع المالي توفير موارد اللازمة عن طريق إنشاء آليات ومؤسسات ومنظمات جديدة لطلب القطاع الحقيقي مع تقدم التنمية الاقتصادية حيث يقود النمو الاقتصادي التطور المالي. كما تبين وجود اختلاف كبير في مستويات التطور المالي والأسواق المالية في هذه البلدان والتي تفسر بالأصل القانوني, وانفتاح التجارة, والتكامل المالي, وتأمين الودائع, والاطار التنظيمي والرقابي, ورأس المال البشري, والسياسات الاقتصادية مثل التضخم والعجز في الميزانية قد تؤثر على تطوير النظام المالي.

-دراسة (Songul Kakilli Acaravci and others , 2009): مقال بعنوان: "Financial development and economic growth literature survey and empirical evidence From sub-Saharan African countries".

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي, لعينة شملت 24 دولة إفريقية (جنوب الصحراء الكبرى) خلال الفترة 1975-2005, حيث استخدم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد كمقياس للنمو الاقتصادي, وثلاث مؤشرات للتطور المالي وتمثلة في: الالتزامات السائلة للنظام المالي, نسبة الائتمان المحلي الذي يقدمه القطاع المصرفي إلى GDP, ونسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى GDP.

وأظهرت النتائج إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد والائتمان المحلي الذي يقدمه القطاع المصرفي؛ وهناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين الائتمان المحلي للقطاع الخاص ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ ويؤدي نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ارتفاع مستوى العمق المالي. ويؤدي ارتفاع الالتزامات السائلة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل في اقتصادات دول جنوب صحراء إفريقيا.

خلاصة:

من خلال الفصل الأول تم التوصل إلى الدور البارز والمهم الذي يلعبه التطور المالي في النمو الإقتصادي في تحسين القدرة التنافسية بمختلف دول العالم وذلك من خلال توجيه الموارد نحو الإستخدامات الأكثر انتاجية وفاعلية, وتمويل المشاريع الاستثمارية والتي تساهم في عملية تكوين رأس المال, وإدارة المخاطر وتعبئة المدخرات لذا فإن تحقيق تقدم في النظام المالي يدفع إلى النمو الإقتصادي. وبالتالي لقي موضوع العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الإقتصادي اهتماما كبيرا وجدلا بين الاقتصاديين حول هاته العلاقة فيما اذا كانت تؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على النمو, حيث تم التوصل من خلال الدراسة النظرية أن العلاقة بين القطاع المالي والنمو علاقة سببية, حيث أن التطور المالي يسبب في النمو الإقتصادي وهذا حسب فرضية العرض القائد, وبصفة عكسية فإن النمو يسبب في التطور المالي وهذا ما تنص عليه فرضية الطلب القائد.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

المبحث الأول: تطور النظام المالي, تحليل اتجاهات مؤشري

التطور المالي والنمو الاقتصادي للفترة 2000-2020؛

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر التطور المالي على

النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1995-2020.

تمهيد:

يعتبر النظام المصرفي من بين أهم العناصر الأساسية في تسيير عجلة الاقتصاد الوطني فهو أداة للتخطيط المالي من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمسطرة من طرف السلطات العمومية، كما لا يمكن تصور عملية إنتاج أو مبادلة في أي عملية اقتصادية بدون هذا النظام، ناهيك عن تسليط الضوء على النظام المصرفي الجزائري فقد شهد تطورا كبيرا نتيجة جهود الإصلاح الرامية إلى تحقيق هدف الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وخاصة بعد صدور النقد والقرض 90-10 وتعتبر قضية إصلاح هذا النظام من القضايا الهامة وذات البعد الاستراتيجي، وذلك نظراً للدور الأساسي الذي يقوم به القطاع المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو المشاريع المختلفة.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- ❖ **المبحث الأول: تطور النظام المالي، تحليل اتجاهات مؤشري التطور المالي والنمو الاقتصادي للفترة 2000-2020؛**
- ❖ **المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1995-2000.**

المبحث الأول: تطور النظام المالي, تحليل اتجاهات مؤشري التطور المالي والنمو الاقتصادي للفترة 2000-2020

يمثل النظام المالي في الجزائر جزءاً أساسياً من التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد على مدى العقود الأخيرة, حيث شهدت تطوراً مستمراً في هيكلها المالي وسياستها المالية والنقدية, وقد أدى ذلك إلى تأثيرات هامة على النمو الاقتصادي واستقرار الاقتصاد.

المطلب الأول: مسار تطور النظام المالي للفترة 2000-2020

سنتعرف على النظام المصرفي الجزائري والتطرق إلى بورصة الجزائر.

1. النظام المصرفي الجزائري

بعد الاستقلال بدأت الجزائر في التفكير في بناء نظام مصرفي يمكنها من تحريك عجلة التنمية الاقتصادية ضمن جميع المجالات, فمنذ تلك الفترة شرعت في هيكلة نظامها المصرفي من خلال سن قوانين واستحداث تشريعات.

1.1. نشأة الجهاز المصرفي الجزائري: بعد الاستقلال بدأت نواة جهاز المصرفي الجزائري وذلك من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى, وهذا من خلال إحداث الدولة الجزائرية لمعهد إصدار خاص بها ليحل مكان بنك الجزائر, من الإجراءات الأولى التي اتخذتها الحكومة الجزائرية هو إنشاء الخزينة الجزائرية في 31 ديسمبر 1962 وذلك بعد فصلها عن الخزينة الفرنسية, ومن أجل عملية التنمية الوطنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمار تم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في ماي 1963 والذي تحول فيما بعد إلى بنك الجزائر للتنمية, ثم بعد ذلك تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 10 اوت 1964 الذي تحول فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن ولكن الإجراء أكثر أهمية في ذلك الوقت هو إصدار عملة وطنية تتمثل في الدينار الجزائري, وخلال الفترة 1963-1967 تميز الجهاز المصرفي بالازدواجية الأول قائم على أساس ليبرالي يسيطر على الخواص, والثاني قائم على أساس اشتراكي تسيطر عليه الدولة, مما خلق تناقضا على مستوى أداء النظام المصرفي وكانت النتيجة قيام الدولة بتأميم البنوك الأجنبية وظهور المصارف الحكومية¹.

1.2. إصلاحات جهاز المصرفي الجزائري

بعد الاستقلال مباشرة شرعت الحكومة الجزائرية في إنتهاج مجموعة من الإصلاحات للنهوض بجهازها المصرفي وهي كالتالي:

1.1.2. الإصلاح المصرفي عام 1971:

¹ علي بطاهر, "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص: تحليل اقتصادي, جامعة الجزائر3, الجزائر, السنة الجامعية: 2005-2006), ص ص 29,30.

ولقد حمل الإصلاح المالي 1971 نظرة جديدة لعلاقات التمويل من خلالها أسندت للبنوك مهام مراقبة وتسيير العمليات المالية لمؤسسات العمومية، ومنه إعادة تنظيم الهياكل المالية¹. ولقد انطبق عن هذا التعديل هيئتان منفصلتان لتسيير البنوك سميت الأولى بمجلس القرض والذي انشأ بمقتضى الأمر 71-47 في 30 جوان 1971 يتمثل دوره في تقديم الآراء والتوصيات والملاحظات ومساءل النقود والقروض، أما الثانية سميت باللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية والتي أنشئت بموجب رقم 71-47 المؤرخ في 30 جوان 1971 والتي تتولى تقديم الآراء والتوصيات لوزير المالية في كافة الأمور المصرفية، كما تسهل تنسيق النشاط الذي تقوم به المؤسسات المالية ودراسة ميزانيات وحسابات المؤسسات المالية وعرضها على وزير المالية².

2.1.2. الإصلاحات المصرفية عام 1986:

تم إصدار القانون 86-12 بتاريخ 19 أوت 1986 ويعتبر أول محاولة لإصلاح النظام المصرفي، وهو قانون خاص بنظام البنوك وشروط الإقراض، وهدفه الأساسي إصلاح الجذري للمنظومة المصرفية، وفي موجب هذا القانون تم الاعتماد على مقاييس الربحية والمردودية والأمان في تسيير البنوك العمومية خاصة في مجال تقديم القروض، ومن هنا ظهر مصطلح الخطر البنكي كمفهوم جديد دخل عالم البنوك التجارية الجزائرية، وقد تم استحداث مخطط الوطني للقرض الذي يعتبر جزءاً من الخطة الوطنية للتنمية حيث يحدد الأهداف التي يجب بلوغها في جمع مصادر النقد والأولويات في توزيع القروض، ومن أهم المبادئ والقواعد التي تضمنها القانون 86-12 في اطار إصلاح المنظومة المصرفية قام بتقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الاستثمار وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، منح هذا القانون للبنك المركزي الجزائري دور المنظم والمراقب للنظام المالي، وفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين النشاطات التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين³.

3.1.2. الإصلاحات المصرفية عام 1988:

على الرغم من الإصلاحات المصرفية الواردة في قانون 86-12 إلا أن استمرار الأزمة الاقتصادية دفع بالسلطات إلى تطبيق إصلاح واسع وشامل مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها البنوك العامة بداية من سنة 1988 وذلك بصدور القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي تضمن توجيه المؤسسات

¹ نور الدين نوي، " دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع: النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2008-2009)، ص: 29.

² أحمد نصير وبشير بن موسى، مداخلة بعنوان: التجربة الجزائرية للإصلاحات المالية والمصرفية في ظل المسارات الثلاث (النظام الاشتراكي، اقتصاد السوق، البرامج التنموية)، الملتقى الوطني حول: الجزائر الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر-الواقع والمأمول ؟، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة وهران، الجزائر، المنعقد يوم الاثنين 30 ماي 2022 ، ص: 07.

³ محمد طرشي، "متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي والمصرفي -دراسة حالة الجزائر-"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية، فرع: مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، السنة الجامعية: 2012-2013)، ص ص: 234، 235.

العمومية الاقتصادية نحو استقلالية، وذلك بإعادة تحديد قانون أساسي لمؤسسات القرض وللبنك المركزي الجزائري طبقاً لقانون توجيه المؤسسات العمومية¹.

4.1.2. الإصلاحات المصرفية في الجزائر خلال وبعد 1990

رغم أن النظام البنكي الجزائري كان طيلة العقود التي مضت رهينة لأنظمة تحكمية في ظل اقتصاد موجه، إلا أنه ومنذ بداية التسعينات قد شهد قفزة نوعية بإدخال تغييرات جذرية تتماشى أكثر مع متطلبات السوق، كانت بديتها ظهور قانون النقد والقرض 90-10، وما تبعه من إصلاحات².

- الإصلاحات في ظل قانون النقد والقرض:

على رغم من إصدار قانون 86-12 وقانون 88-06 المعدل والمتمم له إلا أن الوضع الاقتصادي للجزائر يحتاج إلى نص قانون جديد، وقد جاء هذا القانون 90-10 الذي صدر بتاريخ 14 أبريل 1990 الذي بين التوجيهات الجديدة للانتقال إلى اقتصاد السوق، وذلك من خلال محاولة تحرير النظام المتالي والبنكي الجزائري من القيود المفروضة عليه، وقد شمل هذا القانون كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض حيث طرح أفكار جديدة حول دور النظام البنكي وتنظيمه وهذا يوفر تسييراً فعالاً ومريناً للنشاطات الاقتصادية، ويقوم هذا القانون على عدة مبادئ يمكنها أن تعكس الصورة التي سوف يكون عليها النظام البنكي الجزائري في المستقبل³، حيث هدف قانون النقد والقرض 90-10 إلى تحقيق ما يلي⁴:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي؛
 - رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض؛
 - إعادة تقييم العملة الوطنية (المادة 04، 58، 59 من القانون)؛
 - ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود؛
 - تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.
- الإصلاحات ما بعد 1994:

لم تكن التدابير المالية المعتمدة سابقاً كافية لملائمة القطاع المصرفي والمالي مع قواعد السوق وكانت هناك حاجة إلى نظام جديد يلعب دوراً نشطاً في تعبئة الموارد وتخصيصها وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على اعتبارات السوق، وفي هذا الإطار لجأت الجزائر ابتداءً من 1994 إلى إصلاحات مدعومة من صندوق النقد الدولي في إطار برنامج يهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، وخلق بيئة اقتصادية ملائمة للتحويل إلى اقتصاد السوق، وعلى الرغم من تبني قانون يتعلق بالخصوصية في ظل هذا

¹ أشواق بن قنور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، طبعة الأولى، دار الراية لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 190.
² أسيا محجوب، "البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة- حالة البنوك الجزائرية"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: استراتيجية مالية، الصادرة، جامعة 8 ماي 1945 قالة، الجزائر، السنة الجامعية: 2010-2011)، ص: 142.

³ علي بطاهر، مرجع سبق ذكره، ص: 155.
⁴ عبد الرزاق حبار، "المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، سبتمبر 2005)، ص: 122.

البرنامج إلا أنه لم يشير في نصوصه إلى إمكانية فتح رأس المال البنوك أو خصوصتها، ولعل من المفيد الإشارة إلى ان بنك الجزائر عين سنة 1992 مكاتب دراسات دولية ممولة من البنوك اليابانية والأوروبية أوكلت لها مهمة مراجعة حسابات البنوك العمومية في الجزائر وذلك تمهيدا لخصصتها أو لفتح رأس مالها¹. وقد تمت هذه الإصلاحات وفق مرحلتين هما:

- المرحلة الأولى:

- تميزت هذه المرحلة بالتحول التدريجي نحو استعمال أدوات السياسة النقدية الغير المباشرة، ومن أهم هذه الأدوات التي تحكم النشاط البنكي نذكر².
 - تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض من خلال رفع سعر الفائدة الاسمي وتحريره تدريجياً لكي تعكس بصدق قوة السوق البنكية؛
 - الابتعاد عن الائتمان الموجه من خلال إلغاء السوق الائتمانية ونزع الضوابط المفروضة على تخصيص الائتمان الممنوح من قبل البنوك؛
 - إلغاء التمويل الإجباري للخرينة عن طريق إلغاء التزام البنوك من شراء أدوات الخزينة، وذلك بهدف فتح المجال للقطاع الخاص والوساطة المالية، لتلعب دورها في حشد وتعبئة الموارد المالية من خلال المزاد العلني؛
 - تحرير سعر الصرف بما يعكس قوى العرض والطلب على العملات في سوق الصرف.
- المرحلة الثانية:

ركزت هذه المرحلة على إعادة تأهيل وحدات النظام البنكي بما ينسجم مع طبيعة المرحلة الجديدة التي تتميز بمحيط اقتصادي مفتوح ومنافسة غير متكافئة في ظل الدور الفعال الذي تقوم به المؤسسات في تعبئة الادخار المحلي وشملت الإصلاحات النقاط التالية³:

- إعادة طلب البنوك رخص من البنك الجزائري بمقتضى قانون 10-90 لممارسة النشاط البنكي؛
- رفع نسب الملاءة البنكية ابتداءً من 5% سنة 1996 إلى 8% وذلك تماشياً مع معايير بنك التسويات الدولية وفي سنة 1995 استقادت بعض البنوك من إعادة الرسملة من الخزينة العمومية بمبلغ قدر ب 10 مليار دج كما قامت السلطات بمجهودات مالية لإعادة تمويل البنوك وذلك بتقديم 24.9 مليار دج لتمويل البنوك العمومية باستثناء البنك الجزائري الخارجي في 1996 بحصص مالية تمتد إلى عشرين سنة، وتقديم 08 مليار دج لإعادة رسملة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط سنة 1997 وذلك بهدف تحويله لبنك مختص في تمويل السكن، كما وضع سنة 1996 مشروع خاص بالتمويل من البنك المركزي قصد فتح رأس مال بعض البنوك العمومية

¹ العباس بهناس و لخضر بن أحمد، مقال بعنوان: النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، مجلة دفتار اقتصادية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد: 04، العدد: 02، 2013، صص: 36، 37.

² أسية محجوب، مرجع سبق ذكره، ص: 148.

³ صليحة عماري، محاضرات في مقياس النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستوى: سنة ثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، السنة الجامعية: 2020-2021، صص: 29، 30.

وخاصة القرض الشعبي الجزائري إلى ان المجلس الوطني الانتقالي لم يصادق على هذا المشروع وقد برزت خلال هذه المرحلة بنكين جديدين هما البنك التجاري والصناعي الجزائري وبنك الخليفة.

- إصلاحات (تعديلات) قانون النقد والقرض 2001-2003:

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض عن طريق الأمر الرئاسي 01-01 الصادر بتاريخ 27 فيفري 2001 حيث مس هذا التعديل فصل مجلس إدارة البنك المركزي عن مجلس النقد والقرض حيث ركز على الجوانب الإدارية وعلى كيفية تسيير بنك الجزائر دون المساس بالأحكام الأخرى، وثاني تعديل تم في 26 أوت 2003* وفق الأمر الرئاسي رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض حيث جاء بعد إفلاس مصرفين خاصين وظهر فضائح كبيرة بهما وهما بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري¹.

- إصلاحات قانون النقد والقرض 2010-2004:

يضمن التعديل المصرفي الصادر 04 مارس 2004 مجموعة من التعديلات جاءت بناءً على الإصلاحات من قانون النقد والقرض ومن هذه القوانين نجد القانون رقم 04-01 الصادر في 4 مارس 2004 الصادر بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات التي تنشط داخل الجزائر، والقانون رقم 04-02 والذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجمالي لدى دفاتر بنك الجزائر، وكذلك القانون رقم 04-03 والذي يخص نظام الودائع المصرفية، وتقوم بتسيير الودائع لدى بنك الجزائر². ثم صدر قانون والنقد والقرض ديسمبر 2008 عن طريق الأمر 04-08 الذي رفع بصفة جوهرية الرأس مال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية، وكذا القانون رقم 03-09 المؤرخ في ماي 2009 والذي تضمن القواعد العامة والخاصة بشروط البنوك المتعلقة بالمخاطر على المنتجات المالية، وبهذا أصبح البنك المركزي يتمتع بصلاحيات أوسع من حيث القيام بالتحقيقات على مستوى البنوك والمؤسسات المالية³. ثم يليه الإصلاح المصرفي لسنة 2010 عن طريق الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت وقد جاء هذا الإصلاح بتعريف لبنك الجزائر وتحديد صلاحياته ومهامه، حرصاً على استقرار الأسعار وباعتباره هدفاً للسياسة النقدية، وتوفير الأفضل لشروط نقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لتحقيق نمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة ويسهر على تحسين التعهدات المالية نحو الخارج وضبط سوق الصرف⁴.

- إصلاحات قانون النقد والقرض 2011-2020:

* تعديل 2003: كان جزءاً من عملية الإصلاحات السياسية والاجتماعية والدستورية والمالية التي باشرت بها السلطات العمومية حيث يهدف القانون إلى تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحية بشكل افضل وتعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وتهيئة الظروف من أجل حماية افضل للمصارف وادخار الجمهور.

¹ أمينة بركان، "تحديث الخدمة المصرفية في ظل المتغيرات المصرفية العالمية -دراسة حالة الجزائر-"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية نقود بنوك، جامعة سعد دحلب بالبلدية، الجزائر، ماي 2010)، ص: 102.

² علي بن ساحة، محاضرات في مقياس النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستوى: سنة ثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، الموسم الجامعي: 2018-2019، ص: 90.

³ العباس بهناس و لخضر بن احمد، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

⁴ عادل هبال، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة -دراسة حالة الجزائر-، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، السنة الجامعية: 2011-2012)، ص: 141، 142.

قصد تطوير أكثر لإطار التنظيمي للإستقرار المالي، وفي ظل التأقلم مع المعايير الجديدة لجنة بازل الدولية*، وإصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة من قبل مجلس النقد والقرض في ماي 2011، يلزم البنوك معامل سيول أدنى يجب احترامه، كما أصدر نظاماً ثانياً من طرف المجلس من أجل إرساء تطبيق لتسيير الحسن لسيولة ومتابعة العمليات بين البنوك، وتحسين من نوعية التقارير الاحترازية، كما يساهم هذان الجهازان في دعم أدوات الإشراف والرقابة¹. وفي سنة 2017 صدر قانون 10-17 الذي ينص على تعديل المدلولات والتأثيرات، وإمكانات تمويل بنك الجزائر للخرينة العمومية وبشكل مباشر، وذلك من خلال شراء السندات المالية التي تصدرها، وذلك استثنائياً ولمدة خمس سنوات وحددت الحالات التي يتم فيها تطبيق هذه الألية بتغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي والصندوق الوطني للاستثمار². وبعد هذا تم إصدار قانون 02-18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من قبل المصارف والمؤسسات³، إلى أن هذا النظام تم الغاؤه بصدور القانون رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 والمحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد التي يمارسها من طرف البنوك والمؤسسات المالية وكذا شروط التراخيص المسبقة من طرف بنك الجزائر، وعرف هذا النظام العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية بنكية لا يترتب عنها تسديد أو تحصيل الفوائد مشيراً إلى أن هذه العمليات يجب أن تكون مطابقة للقانون رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض⁴.

3.1. هيكل الجهاز المصرفي الجزائري: يتكون جهاز المصرفي الجزائري من ثلاث قطاعات رئيسية: البنوك، المؤسسات المالية، ومكاتب التمثيل كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-02): الهيكل المصرفي الجزائري الحالي

* لجنة بازل: هي هيئة دولية تعمل على تطوير وتنفيذ معايير رأس المال والقواعد التنظيمية للبنوك. تأسست لجنة بازل في عام 1974 على يد مجموعة من المصرفيين المركزيين من مجموعة العشرين (G20)، وهي تعمل الآن تحت مظلة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

¹ فضيلة زاوي وآخرون، مقال بعنوان: أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد: 05، العدد: 01، مارس 2021، ص: 85.

² مختار رنان، مقال بعنوان: الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة في مضمون القانون 09-23، مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، المجلد: 06، العدد: 01، 2023، ص: 286.

³ ناجم وافي و عبد الجليل جلالية، مقال بعنوان: نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد: 15، العدد: 02، 2020، ص: 13.

⁴ خليفة عزي وآخرون، مقال بعنوان: واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات الصادرة عن جامعة اكلي محند أو الحاج جامعة البويرة، الجزائر، المجلد: 06، العدد: 02، ديسمبر 2021، ص: 312.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

بنك الجزائر, على الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar>, تاريخ الاطلاع 07 ماي 2024, على الساعة 15:33. من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الجهاز المصرفي الجزائري يتكون من بنك الجزائر والذي يعتبر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والذي يتكون من 20 بنكا من بينها 6 بنوك عمومية مملوكة للدولة وتستحوذ على الحصة الأكبر في السوق المالي, و14 بنك خاص والتي ظهرت من أجل تدعيم البنوك العمومية والمساهمة في ترقية القطاع المصرفي, بالإضافة إلى المؤسسات المالية والتي بلغ عددها 8 مؤسسات منها 7 عمومية وواحدة خاصة, كما يضم 6 مكاتب تمثيل.

2. بورصة الجزائر (نشأة - المتدخلون فيها - المعوقات)

تعود فكرة إنشاء بورصة الجزائر للأوراق المالية إلى الإصلاحات الاقتصادية, التي أعلن عنها عام 1987 ودخلت حيز التطبيق عام 1988, حيث صدرت في نفس السنة مجموعة من القوانين الاقتصادية عن استقلالية المؤسسات العمومية وصناديق المساهمة, حيث تم تقسيم رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لعدد من الأسهم والتي وتوزعت ما بين صناديق المساهمة, وبذلك الشركات العامة إلى شركات الأسهم تسير طبقاً لأحكام القانون التجاري المكمل بقوانين عام¹ 1988, ومن هنا ظهرت الحاجة الماسة لإنشاء سوق مالي

¹ شمعون شمعون, البورصة- بورصة الجزائر-, الطبعة الثانية, دار هومه, الجزائر, السنة: ؟, ص: 79.

في الجزائر يتم من خلاله عمليات تبادل الأسهم، وبذلك تم إنشاء بورصة الجزائر تتسجم مع استراتيجية التنمية الجديدة باعتبارها أداة أساسية لإرساء قواعد السوق وبداية فسخ مجال الواسع أمام إقتصاد السوق¹.

1.2.نشأة بورصة الجزائر: ان فكرة إنشاء بورصة مرت بعدة مراحل وهي كالتالي:

1.1.2.المرحلة التقديرية(1990-1993):

ظهرت فكرة إنشاء بورصة الجزائر للوجود عام 1990، وبهذا النص المرسوم رقم 90-101 المؤرخ في 27 مارس 1990 على إمكانية مفاوضة قيم الخزينة بين المؤسسات العامة فقط، كما وضح المرسوم رقم 90-102 المؤرخ في 27 مارس 1990 أنواع شهادات الأسهم التي يمكن تصديرها من طرف الشركات العمومية الاقتصادية وكذا شروط مفاوضتها، إذ يسمح هذا المرسوم بإكتساب شهادات الأسهم المكتسبة برؤوس أموال الشركات العمومية الاقتصادية الأخرى، وفي أكتوبر من نفس السنة ومن طرف الجمعية العامة لصناديق المساهمة، اتخذت الحكومة قرار بإنشاء " شركة القيم المتداولة"، وفي 9 نوفمبر 1990 أسست صناديق المساهمة شركة ذات أسهم " شركة القيم المتداولة S. V.M" والذي قدر رأس مال ب320000 دج²، ووزعت بحصص متساوية، بين الصناديق الثمانية، والتي يديرها مجلس إدارة مكون من ثمانية أعضاء، حيث يمثل كل عضو أحد صناديق المساهمة، ونظرا لقلّة رأس المال وعوائق التنظيمية بقيت هذه الشركة بدون تشغيل مما أدى إلى تعديل قوانينها الأساسية وبوجه الخصوص البنود المتعلقة بتسميتها وموضوعها وكذا رأسمالها، إذ أصبحت تسمى رسميا ببورصة القيم المنقولة، ورفع من رأسمالها في فيفري سنة 1992 إلى 932000000 دج، وبالرغم من جميع المجهودات في ظل المحيط الاقتصادي والاجتماعي للبلاد بقيت بعيدة عن الدور الذي كان من المفروض أن تلعبه³.

2.1.2.المرحلة الابتدائية(1993-1996):

ولقد تم في هذه المرحلة تعديل القانون التجاري الذي لا يتوافق مع شروط سير البورصة حيث منع القانون 04-88 المؤرخ بتاريخ 12 جانفي 1988 عملية تنازل الشركات العمومية عن أسهمها لغير المؤسسات العمومية، ولهذا الغرض و بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 تم إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري يتعلق الأمر بشركات الأسهم خاصة وبالقيم المنقولة وبما يخص شركات الأسهم فقد نص المرسوم بصفة واضحة على إمكانية تأسيسها والشروع في العرض العمومي للادخار سواء عند تأسيس الشركة أو عند تقرير رفع رأسمالها، كما تم رفع المبلغ الأدنى اللازم لتكوين شركة الأسهم من 30000000 إلى 500000000 دج في حالة إجراء عرض عمومي للادخار و 100000000 دج في حالة

¹ فريدة بن شنهور، مقال بعنوان: واقع السوق المالي في الجزائر وافاق تطوير فعاليته في ظل التغيرات العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية، الصادرة عن مخبر إدارة الابتكار والتسويق جامعة جيلالي ليايس بلعباس، المجلد: 12، العدد: 13، ديسمبر 2016، ص: 57، 58.

² مصطفى عوادي ومنير عوادي، مقال بعنوان: أساسيات حول لبورصة الجزائر، مجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، الصادرة عن كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة جامعة الجزائر 1، الجزائر، المجلد: 59، العدد: 02، 2022، ص: 577.

³ سمير بن عمور وكمال رزيق، تطوير بورصة الجزائر كعامل أساسي للمساهمة في عملية الخصخصة، الملتقى الوطني الثاني حول أثر أداء البورصة على فعالية التمويل في الاقتصاد الجزائري، المتعدد يوم 24-25 أبريل 2007، ص: 325.

عدم اللجوء إلى العرض العمومي للادخار, وبهذا أصبحت هذه الشركات تشكل وسيلة فعالة في تعبئة الادخار, بينما القيم المنقولة فقد نص المرسوم على إمكانية اصدارا جديدة من القيم المنقولة¹.

وفي 23 ماي 1993 صدر المرسوم رقم 93-10 المتعلق ببورصة القيم, وعرفت فيما بعد بورصة الجزائر والذي أقر بإنشاء بورصة القيم المنقولة ومقرها العاصمة باعتبار أنها المكان الوحيد الذي يعقد فيه صفقات الأسهم والسندات الصادرة من الحكومة وشركات المساهمة, كما أقر بالهيئتين التاليتين للبورصة وهما : لجنة تنظيم و مراقبة العمليات البورصة (COSOB), وشركة تسيير القيم (SGBV), وفي 13 جوان من نفس السنة صدر المرسوم التنفيذي رقم 94-176 والذي قام بتحديد فئات الأشخاص المعنوية والمؤسسات المعتمد عليها من طرف لجنة تنظيم البورصة كوسطاء وهم البنوك وشركات التامين, وصناديق التي حلت في سبتمبر 1995².

3.1.2. المرحلة الانطلاقة الفعلية (1996- إلى يومنا هذا):

ومع نهاية سنة 1966 كانت جميع الظروف جاهزة سواً من الناحية القانونية أو تقنية لإنشاء بورصة القيم المنقولة, حيث وضع نص قانوني لإنشاء وتنظيم هذه البورصة كما أصبح لها مكان مادي بغرفة التجارة, وتم تشكيل لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) في فيفري 1996 إلى جانب شركة تسيير القيم (SGBV) وأصبح كل الأفراد العاملين بالهيئتين جاهزين للعمل³.

ومع بداية 1997 تم اختيار الوسطاء الماليين في العمليات البورصية والذي بلغ عددهم تسعة وثلاثين وسيط يمثلون مختلف المؤسسات المالية (بنوك وشركات التامين), وقد تولت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة مهمة تكوين هؤلاء عن طريق الاستعانة بالخبراء الكنديين ومن خلال تنظيم عدة ملتقيات من بينها ملتقيين أسبوعيين في كل من فرنسا وتونس وذلك بهدف الاستفادة من خبرة هذين البلدين في مجال التعامل بالسوق المالي⁴.

وقد عملت لجنة تنظيم والمراقبة عمليات البورصة طوال سنة 1997 على تهيئة الجو المناسب وتحضير جميع الهيئات المعنية للشروع في العمل بالتاريخ المحدد وهو نهاية 1997, وتم إصدار أول قيمة منقولة بالجزائر بتاريخ 02 جانفي 1998 تمثلت في القرض السندي لسوناطراك, وذلك فيما يسمى بالسوق الأولي للسوق المالي⁵, وعلى هذا الأساس أصبحت شركة سوناطراك أول متعامل اقتصادي يبدشن سوق للرأسماليين في الجزائر, في الوقت الذي كان ينتظر أن تصبح بورصة الجزائر عملية, ونشير إلى أنه هناك ثلاث شركات

¹ محمد زيدان وبومدين نورين, مداخلة بعنوان: دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والأفاق, الملتقى الدولي حول سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية-, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير, المنعقد يومي 21-22 نوفمبر 2006, جامعة بسكرة, الجزائر, ص: 07.

² ليندة بخوش, مرجع سبق ذكره, ص: 249.

³ نور الهدى حفصاوي, مرجع سبق ذكره, ص: 245.

⁴ مصعب دعاس ونوال باهي, مقال بعنوان: انعكاسات العولمة المالية على سوق الأوراق المالية في الجزائر, مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية, الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس, الجزائر العدد: 01, ديسمبر 2018, ص: 119.

⁵ مصطفى عوادي ومنير عوادي, مرجع سبق ذكره, ص: 580.

قامت بالإصدار الفعلي للأوراق المالية بغية رفع رأسمالها الاجتماعي مروراً بالبورصة وهي: شركة سطيف ومجمع صيدال، فندق الأوراسي¹.

2.2. المتدخلون في البورصة:

بعد إصدار بورصة القيم المنقولة في السوق الأولية، تتطلب عملية تداولها في السوق الثانوية ببورصة الجزائر، تدخل أطراف تتمثل في وسطاء عمليات البورصة وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي²:

1.2.2. لجنة المراقبة (لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB): تقوم هذه اللجنة بمراقبة وتنظيم سوق القيم المنقولة وذلك لضمان حماية المستثمرين والسير الحسن وشفافية سوق القيم المنقولة، وتتكون هذه اللجنة من رئيس وستة أعضاء، ولتتمكن اللجنة من تحقيق مهامها خولت بثلاث سلطات وهي: السلطة التنظيمية والتي صدرت مجموعة من القواعد التنظيمية المتعلقة بالاعتماد الوسيط في عمليات البورصة والتزامات الإفصاح عن المعلومات من جانب الجهات المصدرة عند إصدار القيم المنقول وتسيير محفظة القيم المنقولة، وسلطة المراقبة والإشراف والتي نصت على الالتزام بالقوانين والأنظمة من قبل المشاركين في السوق والسير الحسن للسوق كما سمحت للشركات باللجوء العلني للدخار بما يتوافق مع التزامات الإفصاح عن المعلومات التي تخضع لها، وأخيراً السلطة التأديبية والتحكيمية والتي تنشأ داخل اللجنة وتتكون من رئيس وعضوين منتخبين من اللجنة وعضوين من القضاة، يعينهم وزير العدل وتختص في المسائل التأديبية بالتحقيق في خرق للالتزامات المهنية والأخلاقية الذي يرتكبه الوسيط في عمليات البورصة، أما المسائل التحكيمية فغرفة مخولة بالتحقيق في إنتهاكات الالتزامات التقنية الناشئة عن تفسير القوانين واللوائح التنظيمية التي تحكم نشاط سوق البورصة.

2.2.2. المؤتمر المركزي: دور المؤتمر المركزي منصوص عليه بموجب القانون 03-04 المؤرخ في 17 فبراير 2003 ويتولى المؤتمر المركزي (الجزائر للمقاصة) المهام التالية:

- فتح وإدارة الحسابات الجارية للسندات المفتوحة بإسم ماسكي الحسابات حافضي السندات (TCC) المتدخلين؛
- مركزة حفظ السندات وتسهيل تحويلها بين الوسطاء الماليين؛
- التعامل بالسندات لفائدة الشركات المصدرة (توزيعات الأرباح، زيادة رأس المال...)
- الترقيم القانوني للسندات المقبولة في الأعمال، وفقاً للمعايير الدولية (ISIN: الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية)؛
- نشر المعلومات المتعلقة بالسوق.

¹ محمد زيدان وبومدين نورين، مرجع سبق ذكره، ص: 08.
² بورصة الجزائر SGPF، متاح على الرابط التالي: <https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=154> تاريخ الاطلاع 06 ماي 2024، على الساعة 12:15.

3.2.2. وسطاء عمليات البورصة: حدد المرسوم التشريعي رقم 10-93 الصادر في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، حيث تم وضع الوسطاء في عمليات البورصة، ومنحهم السلطة الحصرية للتداول على القيم المنقولة في البورصة، وتقوم لجنة عمليات البورصة ومراقبتها بتنظيم ومتابعة أنشطة الوسطاء في عمليات البورصة وهي الهيئة التي تمنحهم الاعتماد، وتتم ممارسة نشاط الوسيط في عمليات البورصة من قبل الأفراد أو شركات المعتمدة من طرف اللجنة، وتضمن سوق مال الجزائر على تسعة وسطاء في عمليات البورصة ومن أهم المهام التي يقوم بها الوسطاء في عمليات البورصة كالتالي¹:

- توظيف القيم المنقولة والمنتجات المالية لجهة المصدرة؛
- التداول في السوق لحساب زبائنهم؛
- إدارة حافظة السندات بموجب تفويض؛
- نشاط البيع والشراء كطرف مقابل؛

- وقد تم توسيع نشاط الوسطاء في عمليات البورصة ليشمل مجالات جديدة مثل ضمان الأداء الجيد للمعاملات المالية، وإرشاد المستثمرين... الخ.

2.3. معوقات البورصة في الجزائر:

عرفت بورصة الجزائر عدة معوقات وصعوبات قللت من فاعليتها وتطورها وهي كالتالي:

1.2.3. المعوقات الاقتصادية: ومن أبرزها ما يلي:

- **التضخم:** ذلك من خلال تأثيره على حجم المدخرات، لأن ارتفاع معدلاته تؤدي إلى تخفيض الميل إلى الادخار، بالإضافة إلى ذلك، فاتخاذ القرارات الاستثمارية يكون على أساس حساب العائد تكلفة وذلك بناء على أسعار الحقيقية وليست اسمية وبالتالي فالعائد يفقد جزءاً هاماً من قيمته بانخفاض القدرة الشرائية للعملة والتي تعتبر مصدر قلق للمستثمرين. فالحالة التضخمية تستدعي من البنك المركزي رفع أسعار الفائدة الأمر الذي يؤدي بالأفراد إلى إيداع مدخراتهم بالبنوك أو بهروب رؤوس الأموال نحو الأسواق الأجنبية بدلاً من توجيهها نحو الأسواق الوطنية².

- **هيمنة القطاع العام على الاقتصاد الجزائري:** إن قرار السلطات الجزائرية لإنشاء بورصة الجزائر جاء تماشياً مع تبني خيار اقتصاد السوق الذي يتميز بسيطرة القطاع الخاص، لكن في الواقع بقي القطاع العام يهيمن على الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة مقارنة بالقطاع الخاص، لكن السلطات الجزائرية تأخرت في تطبيق عمليات الخصخصة للمؤسسات التي كان يعتمد عليها كثيراً في تنشيط البورصة، وهذا أدى إلى عرقلة نموها وتطورها. ورغم أن قوانين البورصة تشترط أن يكون الشكل القانوني للمؤسسة المدرجة فيها هو شركة للأسهم

¹ تقي الدين عماري وطه حسين نوي، مقال بعنوان: معوقات عمل بورصة الجزائر وآليات تفعيلها، مجلة أفاق للعلوم، الصادرة عن جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد: 07، العدد: 03، 2022، ص: 870.

² نسرين معياش، مقال بعنوان: إشكالية تطوير بورصة القيم بالجزائر-دراسة مقارنة للمعوقات الاقتصادية وغير اقتصادية، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، الصادرة عن جامعة عنابة المجلد: 24، العدد: 02، أكتوبر 2018، ص: 244.

إلا أن أغلب المؤسسات الخاصة في الجزائر تبقى مكونة على شكل شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات التضامن وهو ما يتعارض مع قوانين البورصة¹.

- **ضعف الادخار:** يدفع التضخم بالأفراد ذوي الدخل الضعيف إلى اللجوء إلى مدخراتهم لإنفاقها على السلع الاستهلاكية وهذا عند عدم كفاية دخلهم لتغطية قيمة الاستهلاك الذي اعتادوا عليه².

- **ضعف الحوافز الجبائية:** ويتجلى ذلك في الضغط الجبائي الممارس على الأعوان الاقتصاديين الخاضعين والمصرح بهم لدى مصلحة الضرائب, الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض نسبة الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين, بالإضافة إلى أن هذه التوزيعات تخضع إلى ضريبة على الدخل الإجمالي عند تحويلها لحسابات المساهمين مما يدفع المستثمرين إلى التهرب³.

2.2.3. المعوقات التنظيمية: ومن أبرزها ما يلي:

- **غياب الشفافية:** سواء بالنسبة للتعامل مع القيم المتداولة أو بالنسبة لمصادقية المعلومات المقدمة للجمهور من طرف المؤسسات المقيدة في البورصة, بحيث يجب أن تكون هذه المعلومات ذات طابع اقتصادي مالي محاسبي.. الخ, وذلك بغرض معالجة وضعية المؤسسة, وفي حالة الجزائر لا نجد نظام معلومات يضمن الشفافية لمستعمليها, إضافة إلى ذلك صعوبة الحصول على هذه المعلومات التي تسمح للمتعاملين القيام بالعمليات التي يريدونها دون الوقوع في الخطأ⁴.

- **قلة المؤسسات المدرجة:** ما يلاحظ في الجزائر هو محدودية المؤسسات المدرجة في البورصة ذلك لأن عدد المؤسسات المؤهلة والقادرة على أن تدرج في السوق محدود جداً, وهذا بسبب الوضعية المالية المتدهورة⁵.

- **عدم تنوع الأوراق المالية:** يعد التنوع أحد الركائز المهمة التي يقوم عليها السوق المالي في الدول المتقدمة إذ تعرض أمام المستثمرين تشكيلة مختلفة ومتعددة من الأوراق المالية, الأمر الذي يؤدي إلى فتح المجال في اختيار ما يلائم إمكانياتهم وميولتهم الشخصية, حيث يعمل هذا التنوع على خفض حجم المخاطر, أما البورصة الجزائرية فهي حديثة النشأة ولا نتداول فيها إلا ثلاثة أصناف من الأوراق المالية, مما يجعلها تفتقر للكفاءة التقنية, الأمر الذي يرفع من حجم المخاطر, ويحد من رغبة المستثمرين على الاستثمار في الأوراق المالية⁶.

3.2.3. المعوقات السياسية والقانونية:

¹ تقي الدين عماري وطه حسين نوي, مرجع سبق ذكره, ص: 872.

² نفس مرجع, ص: 873.

³ بلال فرحي وفاطمة الزهراء سعدي, مقال بعنوان: اليات تنشيط وتطوير بورصة الجزائر (الأداء, المعوقات والحلول), مجلة أفاق علمية, الصادرة عن مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية عن جامعة المدية, المجلد: 13, العدد: 03, 2021, ص: 672.

⁴ حبيبة بن وارث وربيعة حملاوي, مقال بعنوان: اليات تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال الوعي والمناخ الاستثماري- دراسة بورصة الجزائر -, مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية, الصادرة عن جامعة زيان عاشور بالجلفة, المجلد: 01, العدد: 27, 2016, ص: 96.

⁵ نفس مرجع, ص: 672.

⁶ محمد زيدان وبومدين نورين, مرجع سبق ذكره, ص: 16.

في الإطار السياسي فقد أنشئت البورصة الجزائرية عام 1993 ضمن مناخ سياسي مشحون وغير مستقر، وهذا كان له أثر كبير على سيرها وعلى استقطاب الاستثمار الأجنبي فيها، أما على الصعيد القانوني والتشريعي فقد تناقض بعض التشريعات المتعلقة بالبورصة الجزائرية، بوجه الخصوص أن من شروط وجوب إصدار الأوراق المالية من الشركات ذات الأسهم فقط، في حين أن أغلب مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر تعتبر شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات ذات شخص وحيد، وهذا ما يستلزم وجوب إعادة النظر في تشريعات البورصة الجزائرية¹.

4.2.3. المعوقات الاجتماعية والثقافية والدينية:

يتعلق الأمر بغياب ثقافة الاستثمار المالي سواء لدى العائلات أو لدى المستثمرين أنفسهم حيث يتم توجيه مجمل الادخارات نحو البنوك العمومية منها كما يدخر قدراً هاماً من الموارد المالية بعيداً عن أي وجه إنفاقي، كذلك العامل الديني يدفع الكثير من المستثمرين وأصحاب الفوائض المالية إلى الإحجام عن التوجه للبورصة من أجل تمويل احتياجاتهم أو توظيف أموالهم الخاصة في سوق السندات، في ظل غياب أدوات استثمارية تتوافق مع القيم الدينية للمجتمع الإسلامي².

المطلب الثاني: تحليل اتجاهات مؤشرات التطور المالي (التنمية المالية) للفترة 2000-2020

تحليل اتجاهات مؤشرات التطور المالي يعتبر مطلباً هاماً لفهم الوضع الاقتصادي والمالي، ونظراً لعدم كفاءة الأسواق المالية في الجزائر مقارنة بالقطاع المصرفي. سنحاول في هذا المطلب تحليل بعض مؤشرات القطاع المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

1. تحليل تطور مؤشر المعروض النقدي M^2/GDP : يوضح الجدول التالي تطور مؤشر M^2/GDP للفترة 2000-2020 في الجزائر، حيث يعبر ارتفاع هذا المؤشر عن تطور الخدمات المصرفية في الاقتصاد وتعبئة المدخرات المالية.

الجدول رقم (01.02): تطور حجم المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار/دج

السنوات	M^2	GDP	$M^2/GDP(\%)$
2000	2 022.50*	4123.5	49.05
2001	2 473.50	4227.1	58.52
2002	2 901.50	4522.8	64.15
2003	3 354.40	5247.5	63.92
2004	3 644.30	6150.4	59.26
2005	4 070.40	7563.6	53.82

¹ بلال فرحي وفاطمة الزهراء سعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 673.

² طارق خاترو سمية بن قاسمي، مقال بعنوان: تحليل نشاط بورصة الأوراق المالية في الجزائر خلال الفترة 1999-2013 - جهود الإصلاح وأهم المعوقات-، مجلة الاقتصاد الصناعي، الصادرة عن جامعة باتنة1 الحاج الأخضر، العدد: 11، ديسمبر 2016، ص: 355.

2006	4 827.80	8520.6	57.28
2007	6 994.60	9306.2	64.09
2008	6 955.90	10993.8	62.98
2009	7 173.10	10034.3	71.16
2010	8 280.70	12049.5	69.05
2011	9 929.20	14384.8	68.06
2012	11 015.10	16209.6	67.95
2013	11 941.50	16647.9	71.72
2014	13 686.70	17228.6	79.30
2015	13 704.50	16702.1	82.00
2016	13 816.30	17406.8	78.88
2017	14 974.60	18876.2	79.32
2018	16 636.70	20452.3	81.57
2019	16 506.60	20428.3	80.53
2020	17 740.00	18723.5	96.01

$M_2 : M_1 +$ الودائع لاجل.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي.

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقارير السنوية 2008-2020.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05 ديسمبر 2008.

- la banque d'Algérie, rapport 2006, Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie, **Statistiques Monétaires 1964-2005**, hors-série-juin 2006, Alger,P:48-57.

يتضح من خلال الجدول أن حجم المعروض النقدي في الجزائر عرف تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 2000-2020، حيث انتقل من أدنى مستوى له بقيمة 222.5 مليار دج سنة 2000 ليصل إلى أقصى حد له سنة 2020 ب 17740.00 مليار دج وهذا ما يدل على استمرار الإنتاج النقدي، حيث نلاحظ خلال الفترة 2000-2004 عرفت ارتفاعاً في حجم المعروض من 222.5 مليار دج سنة 2000 إلى 30443 6 مليار دج سنة 2004 حيث سجل هذا المؤشر ارتفاعاً ليصل كأعلى نسبة له سنة 2002 بمعدل 64.15% نتيجة اعتماد الدولة على السياسية توسعية وزيادة الأرصدة النقدية والتي تزامنت مع تطبيق البرنامج التي تبنيه الحكومة الجزائرية وتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 المرتبط بزيادة حجم الإنفاق والذي خصص له ما يعادل 525 مليار دج، وخلال الفترة 2005-2009 سجلت تزايد مستمر في حجم المعروض النقدي والذي بلغ قدره 7 173.10 مليار دج سنة 2009 كما إنخفض معدل هذا المؤشر بشكل ضئيف بداية 2005 ليعود المؤشر للارتفاع مجدداً ليبلغ 64.09% سنة 2007 نتيجة انتهاء الحكومة برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والذي خصص له مبلغ قدره 4202.7 مليار دج، أما خلال الفترة 2010-2015 شهدت ارتفاع في حجم المعروض النقدي من 8 280.70 مليار دج سنة 2015 إلى 13 704.50 مليار دج ثم عرفت هذه الفترة تراجع في معدل نمو هذا المؤشر خلال سنتين 2011-2012 ليعود لارتفاع سنة 2015 بمعدل 82% نتيجة

ضح سيولة هائلة في الاقتصاد واعتماد الدولة على برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014 والذي خصص له ما يعادل 12214 مليار دج, أما خلال الفترة 2016-2020 شهدت زيادة هائلة وبشكل مستمر في حجم المعروض النقدي ليصل أقصى حد له خلال فترة الدراسة ب 17738.9 مليار دج و ليبلغ معدل M^2/GDP كأعلى قيمة له ب 96.49 % نتيجة تنفيذ برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019 وتبني الحكومة الجزائرية سياسة تمويل الغير تقليدية, ويعكس هذا التطور في معدل المعروض النقدي إلى الناتج المحلي إلى تحسين مؤسسات الوساطة المالية في تقديم الخدمات المالية وتوسع حجم النشاط المالي.

2.تحليل تطور حجم أشباه النقود QM/GDP: يوضح الجدول التالي تطور مؤشر أشباه النقود في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 والذي يقيس قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات الطويلة ومتوسطة الأجل وبالتالي منح قروض طويلة الأجل.

الجدول رقم (02.02): تطور مؤشر أشباه النقود QM/GDP في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة:مليار/دج

السنوات	QM	QM/GDP(%)
2000	974.4	23.63
2001	1 235.00	29.22
2002	1 485.20	32.84
2003	1 724.00	32.82
2004	1 577.50	25.65
2005	1 736.20	22.96
2006	1 766.10	20.77
2007	1 761.00	18.83
2008	1 991.00	18.02
2009	2 228.90	22.36
2010	2 524.30	21.05
2011	2 787.50	19.19
2012	3 333.60	20.69
2013	3 691.70	22.18
2014	4 083.70	23.70
2015	4 443.40	26.59
2016	4 409.30	25.17
2017	4 708.50	24.94
2018	5232.6	25.66
2019	5531.4	26.98
2020	5757.8	31.32

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر, التطور الاقتصادي والنقدي, التقارير السنوية: 2008-2020.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05 ديسمبر 2008.

-la banque d'Algérie, rapport 2006, Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie, **Statistiques Monétaires1964-2005**, hors-série-juin 2006, Alger,P:48-57.

يتضح من الجدول أن مؤشر أشباه النقود عرف تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة 2000-2020، حيث سجلت في بداية الدراسة ارتفاع في هذا المؤشر إلا ان يبلغ الذروة خلال السنتين 2003-2002 بمعدل 32% ويرجع ذلك إلى قدرة البنوك الخاصة على جذب المدخرات الأفراد، ولكنها سجلت تراجع بعد ذلك خلال الفترة 2004-2014 وذلك بسبب الأزمة المالية لبنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري والأزمة المالية سنة 2008، ولكنها تعود إلى الارتفاع وبشكل ضئيل مع تسجيل بعض التذبذبات خلال الفترة 2015-2020 حيث بلغ معدله سنة 2020 ب 31.32% ويرجع ذلك إلى رفع معدلات الفائدة إلى القيم الموجبة واستقرار سعر الصرف الذي سمح للأفراد بالتخلي عن جزء من سيولتهم النقدية، ورغم التحسن المحقق في هذا المؤشر إلا أن هناك ضعف في جلب المدخرات (طويلة ومتوسطة الأجل) للبنوك وعدم قدرة البنوك على تقديم تمويل للعمليات الاستثمارية بشكل كافي، وهذا ما يعكس ضعف تطور المالي في البنوك الجزائرية.

3.تطور مؤشر إجمالي القروض الموجهة للقطاع الخاص الي الناتج المحلي الإجمالي: يوضح الجدول التالي على تطور مؤشر إجمالي القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2020 حيث ان ارتفاع هذا المؤشر يعبر عن مدى تطور القطاع المالي.

الجدول رقم (03.02): تطور مؤشر إجمالي القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة في الجزائر الفترة (2000-2020)

الوحدة:مليار/دج

السنوات	CP	CP/GDP (%)
2000	291.7	7.07
2001	337.9	7.99
2002	551	12.18
2003	588.5	11.20
2004	675.4	10.98
2005	869.4	11.49
2006	1055.7	12.38
2007	1214.4	13.04
2008	1411.9	12.84
2009	1599.2	14.54
2010	1805.3	14.98
2011	1982.4	13.78
2012	2244.9	13.84
2013	2720.2	16.33

2014	3120.0	18.10
2015	3586.6	21.47
2016	3955.0	22.72
2017	4566.1	24.18
2018	5029.9	24.59
2019	5219.1	25.54
2020	5386.6	29.76

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- بنك الجزائر, التطور الاقتصادي والنقدي, التقارير السنوية: 2008-2020.

- بنك الجزائر, النشرة الإحصائية الثلاثية, رقم 05 ديسمبر 2008.

-la banque d'Algérie, rapport 2006, Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie, **Statistiques Monétaires1964-2005**, hors-série-juin 2006, Alger,P:48-57.

من خلال الجدول نلاحظ حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص سجل ارتفاعاً متواصلًا من 291.7 مليار دج كأدنى حد له سنة 2000 إلى 5386.6 مليار دج سنة 2020 أما بالنسبة لمعدل حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي عرف ارتفاعاً طفيفاً خلال هذه وقد سجل أقصى نسبة له سنة 2020 بمعدل 29.31% من الناتج المحلي الإجمالي, تم تحسن بداية من سنة 2001 وذلك نتيجة تحسن المداخل الجباية البترولية وإعادة صياغة قانون النقد والقروض 2003 وقيام السلطات على تشجيع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وواصل تحسنه بشكل مستمر إلى سنوات الأخيرة حيث حقق أعلى معدلاته لسنتين 2019-2020 بـ 25.54% - 29.76% على التوالي, ويعود هذا إلى رغبة السلطات في تشجيع تمويل القطاع الخاص وإلى ارتفاع عدد البنوك الخاصة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة, وبالرغم من هذا التطور إلى أنه لم يصل إلى مستوى المطلوب وهذا ما يعكس ضعف الجهاز البنكي في توجيه القروض نحو القطاع الخاص.

4.تطور السيولة النقدية في الجزائر: يوضح الجدول التالي تطور مؤشر السيولة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات وتوفير المنتجات الادخارية, ويعبر انخفاض هذه النسبة إلى تطور النظام المالي.

الجدول رقم (04.02): تطور مؤشر السيولة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2000-2020)

الوحدة: مليار /دج

السنوات	M ¹	M ₂ /M ₁ (%)
2000	1048.18•	51.83
2001	1238.50	50.07
2002	1416.30	48.81
2003	1630.38	48.60
2004	2160.58	57.80

2005	2422.73	57.52
2006	3167.60	64.20
2007	4233.60	70.62
2008	4965.00	71.38
2009	4944.20	68.93
2010	5756.40	69.52
2011	7141.70	71.93
2012	7681.50	69.74
2013	8249.80	69.09
2014	9603.00	70.16
2015	9261.10	67.58
2016	9407.00	68.09
2017	10266.10	68.56
2018	11404.10	68.55
2019	10975.20	66.49
2020	11981.10	67.54

M_1^* : النقود الائتمانية+ الودائع تحت الطلب.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على :

- بنك الجزائر, النشرة الإحصائية الثلاثية, رقم 05 ديسمبر 2005.

- بنك الجزائر, التطور الاقتصادي والنقدي: تقارير السنوية 2008-2020.

-la banque d'Algérie, rapport 2006, Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie, **Statistiques Monétaires1964-2005**, hors-série-juin 2006, Alger,P:48-57.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل السيولة في الجزائر عرف ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة 2000-2020 حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2001 بـ 71.93% وادنى نسبة سنة 2003 بمعدل 48.60% وذلك راجع للطفرة النفطية حيث قامت المؤسسات بإيداع مدخراتهم لدى البنوك الجزائرية مما خفض من نسبة السيولة النقدية, ولتعود مجدداً وبشكل متذبذب بين الانخفاض والارتفاع, تم استقرت خلال السنوات 2016-2017-2018 بمعدل 68% ثم تتراجع بشكل ضئيل خلال سنوات 2019-2020 بـ 66.49% و67.54% ولكنها تبقى مرتفعة مقارنة بالدولة النامية, وهذا ما يوضح ضعف وعدم كفاءة نظام المصرفي وعدم قدرته على تعبئة المدخرات واستخدامه أدوات مالية ضعيفة جداً.

المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي للفترة 2000-2020

1. الهيكل القطاعي للنمو الاقتصادي في الجزائر

تتميز الجزائر بإقتصاد متنوع يتميز بعدة قطاعات حيوية تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي واستدامته, ومن خلال هذه القطاعات تسعى الجزائر إلى بناء اقتصاد متوازن قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وتلبية تطلعات مواطنيها إلى التنمية والرفاه. ومنه نذكر بعض القطاعات التي اعتمدت عليها الحكومة الجزائرية:

1.2. قطاع المحروقات: يعتبر قطاع المحروقات الوتر الحساس في الاقتصاد الجزائري, باعتباره يتصدر كل الأنشطة الاقتصادية, وذلك من خلال مساهمته بالحصة الأكبر من الناتج الداخلي الخام¹. ولعرفة مدى مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام للجزائر نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم(02-05) : مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار/دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج الداخلي الخام للمحروقات	1616.0	1443.9	1477.0	1868.9	2319.8	3352.9	3882.2	4089.3	5000.1	3109.1	4180.4
مساهمة المحروقات من GDP	39.9	34.2	32.7	35.6	37.7	44.3	45.6	43.9	45.5	31	34.7
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الناتج الداخلي الخام للمحروقات	5281.8	5536.4	4968.0	4657.8	3134.2	3025.6	3699.7	4548.8	3990.4	2378.8	
مساهمة المحروقات من GDP	36.7	34.2	29.8	27	18.8	17.4	19.6	22.2	19.5	12.7	

المصدر من إعداد الطالبتين استنادا إلى:

- بنك الجزائر, النشرة الإحصائية الثلاثية, رقم 05 ديسمبر 2005 ص:26.

- بنك الجزائر, التطور الاقتصادي والنقدي: تقارير السنوية 2008-2020.

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام كبيرة جدا والتي بلغ متوسطها 31.23%, والتي سجلت بعض التذبذبات حيث انخفضت مساهمته بين سنتين 2008-2009 حيث انتقلت من 45.5% إلى 31% بسبب الأزمة العالمية وتراجع الطلب على المحروقات مما أدى إلى انخفاض أسعاره, تم حقق زيادة خلال السنتين 2011-2012, ثم عادت مرة أخرى للانخفاض لتبلغ نسبته 27% سنة 2014 بسبب انخفاض أسعارها لتبلغ نسبتها 18.8% سنة 2015 ولتستمر في الزيادة إلى غاية 2019, لكن في سنة 2020 سجلت كادنى نسبة لها ب12.7% بسبب انخفاض عائدات النفط وهذا راجع إلى جائحة كورونا.

2.2. قطاع الخدمات:

يحتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية في الجزائر بعد قطاع المحروقات في مساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(02-06): مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار/دج

¹ سمية عراب, مقال بعنوان: تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتحليل درجة تنوعه حسب مؤشر هرفندل -هيرشمان (H.H) خلال الفترة (2001-2019), مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة, الصادرة من جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان, الجزائر, المجلد: 06 العدد: 20, ديسمبر 2021, ص: 10.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج الداخلي للخدمات	1257.0	1394.1	1503.6	1664.5	*1905.4	581.6	2386.3	2693.1	3223.6	3610.2	4259.5
مساهمة الخدمات من GDP	30.4	33	33.2	31.7	**30.9	28.4	28.0	28.9	29.3	35.9	35.3
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الناتج الداخلي للخدمات	5270.6	5953.3	6401	6924.8	7457.3	7856.7	8235.5	8482.2	8636.7	8528.1	
مساهمة الخدمات من GDP	36.6	36.7	38.4	41.8	44.6	45.1	43.6	41.4	42.2	45.5	

(*) هي مجموع خدمات الإدارة العمومية والإدارة غير العمومية.

(**) هي حاصل قسمة الناتج الداخلي للخدمات على الناتج الداخلي الخام.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقارير السنوية 2008-2020.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05 ديسمبر 2008 ص:26.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الخدمات شهد تطوراً سريعاً بالمقارنة مع بقية القطاعات حيث بلغت مساهمته 30.4%، 33%، 33.2%، 31.7% و 30.9% خلال الفترات الخمسة على التوالي، ثم بعد ذلك إنخفضت نسبة مساهمته في الفترة 2005-2008، ثم حقق تطوراً سريعاً خلال الفترة 2009-2020 بنسب متزايدة. وهذا راجع إلى حجم الاستثمارات الكبيرة التي استفاد منها القطاع ضمن برامج الانعاش الاقتصادي خاصة في مجال الاتصالات، وكذلك التراجع الكبير في قطاع المحروقات مما انعكس على معدلات مساهمة القطاعات الأخرى.

3.2. قطاعة الفلاحة: يعد قطاع الفلاحة أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد الجزائري، ويمثل أحد الأعمدة

الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي. ولتقييم مدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، لدينا الجدول التالي:

الجدول رقم (02-07): مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار/دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج الداخلي الخام للفلاحة	346.1	412.1	417.2	515.3	580.5	581.6	641.3	704.2	722.8	931.3	1015.2
مساهمة الفلاحة من GDP	8.39	9.7	9.2	9.8	9.4	7.7	7.5	7.6	7.8	9.3	8.4
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الناتج الداخلي الخام للفلاحة	1173.4	1421.7	1640.0	1772.2	1935.1	2140.3	2219.1	2421.6	2529.1	2631.4	

مساهمة القطاع من GDP	8.2	8.8	9.9	10.3	11.6	12.3	11.8	11.8	12.4	14.1
----------------------------	-----	-----	-----	------	------	------	------	------	------	------

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر, التطور الاقتصادي والنقدي, التقارير السنوية: 2008-2020.

- بنك الجزائر, النشرة الإحصائية الثلاثية, رقم 05 ديسمبر 2008 ص:26.

من الجدول نلاحظ أن مساهمة قطاع الفلاحة إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر مرتبطة بعدة عوامل منها الطبيعية والمناخية, إلا أنه مع بداية سنة 2000 شهد هذا القطاع ظروف جوية أدت إلى النشاط الزراعي المتمثل أساساً في الجفاف, فانخفضت نسبة مساهمته في تكوين الناتج من 11.07% سنة 1999 إلى 8.39% سنة 2000, ثم شهد هذا القطاع نوعاً من الركود ونسب مساهمة متدنية وثابتة لم تتجاوز 10% من سنة 2001 إلى 2013, وبالرغم من تطبيق المخطط الوطني لتنمية الزراعة والمخطط الوطني للتنمية الريفية في تلك الفترة, ثم سمح الموسم الزراعي لسنة 2015 بمستوى إنتاج يفوق المستوى المسجل في 2013-2014 من حيث الحجم بمقدار 1935.1 مليار دج مقابل 1772.2 مليار دج سنة 2014 ومن حيث نسبة المساهمة قرابة 11.6% سنة 2015, ثم نلاحظ في السنوات الأخيرة تحسن قيم هذا القطاع سوءاً حجماً أو مساهمة في التكوين الناتج ومراده تحسن الناتج الفلاحي¹.

4.2. قطاع بناء والأشغال العمومية:

الجدول رقم(02-08): مساهمة قطاع بناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2000-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج الداخلي الخام لبناء والأشغال العمومية	334. 9	358.9	409.9	445.2	508.8	564.4	674.3	825.1	967.8	1094. 8	1257. 4
مساهمة بناء والأشغال العمومية من GDP	8.1	8.5	9.1	8.5	8.2	7.4	7.9	8.8	8.7	10.9	10.4
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الناتج الداخلي الخام لبناء والأشغال العمومية	825. 1	1491. 2	1627. 4	1794. 0	1917. 2	2072. 9	2203. 7	2346. 6	2492. 0	2462. 2	
مساهمة بناء والأشغال العمومية من GDP	8.6	9.2	9.8	10.4	11.5	11.9	11.7	11.5	12.2	13.26	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر, التطور الاقتصادي والنقدي, التقارير السنوية: 2008-2020.

- بنك الجزائر, النشرة الإحصائية الثلاثية, رقم 05 ديسمبر 2008 ص:26.

¹ قسيميوري كفية, اثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي, التضخم والبطالة) دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018, (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص: اقتصاد مالي تطبيقي, جامعة محمد خيضر بسكرة, الجزائر, السنة الجامعية: 2020-2021), ص: 263.

من خلال الجدول نلاحظ استقرار في مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية إلى الناتج الداخلي الخام مع خلال كل الفترات مع ملاحظة تحسن طفيف في هذه المساهمة من فترة إلى أخرى، وهذا راجع إلى حجم الاستثمارات العمومية الهائلة والتي استفاد منها القطاع ضمن اطار برامج الإنعاش الاقتصادي خاصة في مجال السكن.

2. تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2020

مع حلول سنة 2000 ظهرت العديد من المؤشرات الإيجابية في الاقتصاد الجزائري، كان من أهمها ارتفاع أسعار النفط إلى 28.5 دولار للبرميل أي ارتفاع بنسبة 59% مقارنة بسنة 1999 وقد سمح هذا الانفراج المالي في ارتفاع المداخيل بمباشرة تنفيذ مجموعة من البرامج التنموية ومتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2004-2001) و الذي تم تدعيمه ببرنامج مكمل لدعم النمو للفترة (2005-2009)، وكذا البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)¹، وأخيرا برنامج توطيد النمو للفترة (2015-2019).

1.2. تحليل مؤشر النمو الاقتصادي في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004-2001):

برنامج الإنعاش الاقتصادي: تم اطلاق هذا البرنامج في الفترة الممتدة 2004-2001 وقد خصص له غلاف مالي قدره 7.5 مليار دولار* وقد اعتمد هذا المخطط على اتباع سياسية اقتصادية جديدة تعتمد على سياسة الإنفاق العام، وذلك مع بداية التحسن في الوضعية المالية للجزائر من اجل تنشيط الاقتصاد الوطني**، وقد هدف البرنامج إلى تنشيط الطلب الكلي ودعم الاستثمارات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتهيئة وإنجاز الهياكل القاعدية².

الجدول رقم (02-09): تطور مؤشر النمو الاقتصادي في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة

2004-2001

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو%	1.9	5.2	6.8	5.2

المصدر: بالاعتماد على الطالبتين إسنادا على:

- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول إلى إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص: 21.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير سنوات : 2000، 2001، 2002، 2003، 2004.

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2006، أكتوبر 2007، ص: 37.

من خلال الجدول نلاحظ أن في الفترة (2004-2001) زيادة في معدلات النمو من 1.9% سنة 2001 إلى 5.2% سنة 2004 ويرجع هذا إلى تحسن أداء قطاع المحروقات مما يعني أن الارتفاع النسبي لمعدلات النمو الإقتصادي خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يرجع بالدرجة الأولى لزيادة معدل نمو قطاع

¹ صباح زروخي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

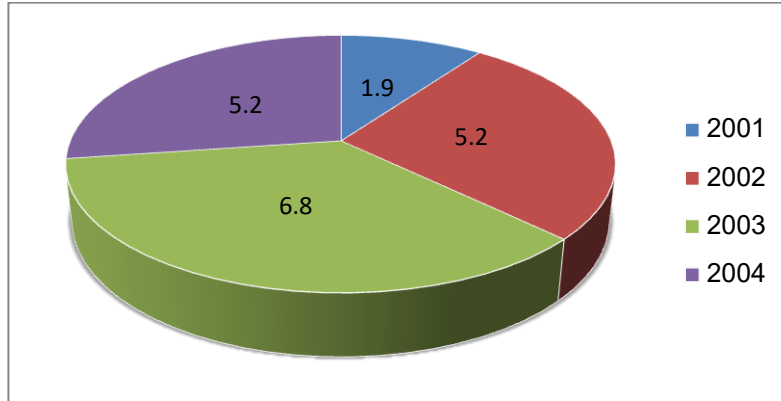
* بما يقدر حوالي 525 مليار دج بسعر الصرف بداية سنة 2001.

** بالرغم من تعرض مخطط الإنعاش الاقتصادي إلى ظروف مفاجئة متمثلة في كارثة فيضانات باب الواد في سبتمبر 2001 وزلزال بومرداس في ماي 2003.

² نفس المرجع، ص: 156، 157.

المحروقات بسبب الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، ويعد قطاع الخدمات القطاع الثاني في التأثير على الاقتصاد بإعتبار أن نسبة مساهمة القطاع في الناتج بلغت 31.28% كمتوسط خلال الفترة، كما كان تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي أثر إيجابي على أداء هذا القطاع بإعتبار أن رفع الإنفاق الحكومي أدى إلى رفع الطلب الكلي وبالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والخدمات المرتبطة بها وهو ما يفسر تسجيل القطاع لمعدلات نمو متزايدة نسبياً خلال الفترة، أما قطاع الفلاحة فتأثير هذا القطاع يعد ضعيفاً مقارنة بقطاع المحروقات والخدمات بحيث لم تتعد نسبة المساهمة 8.25% خلال فترة الإنعاش الاقتصادي، وأما فيما يخص قطاع الأشغال العمومية هو القطاع الوحيد الذي استفاد من برنامج الإنعاش بحيث سجل 8.25% كمتوسط للفترة¹.

الشكل رقم (02-02): التطور النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي للفترة 2001-2004



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى بيانات الجدول (09-02).

2.2. تحليل مؤشر النمو الاقتصادي في ظل برنامج التكميلي (2005-2009):

البرنامج التكميلي لدعم النمو: هو مشروع اقتصادي هدف لتحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش وازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري، وقد جاء هذا البرنامج من خلال الوضعية المالية الحسنة للجزائر بعد الارتفاع الهائل الذي سجله سعر النفط الجزائري، وقد خصص له مبلغ مالي يقدر بـ 55 مليار دولار*، والذي هدف إلى تحديث وتوسيع الخدمات العامة وتحسين مستوى معيشة الأفراد، تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية ورفع معدلات النمو الاقتصادي².

الجدول رقم (10-02): تطور مؤشر النمو الاقتصادي في ظل البرنامج التكميلي خلال الفترة 2005-2009

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو %	4.7	5.3	4.8	2.4	2.1

¹ عبد الرحيم شيبني وسمير بطاهر، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد: الثاني عشر، العدد: 01 المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص: 48.

* بما يعادل بـ 4202.7 مليار دج بسعر الصرف بداية من 2005.

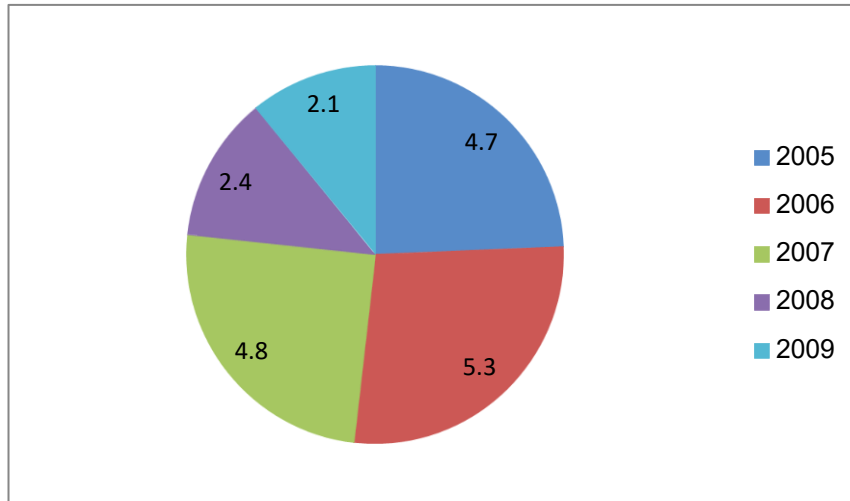
² محمد مراس، مقال بعنوان: دراسة اثر برنامج الانتعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر" باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR"، مجلة البشائر الاقتصادية، الصادرة عن جامعة سعيدة، الجزائر، العدد: 02، ديسمبر 2015، ص: 34.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، تقارير السنوية 2005-2009.

شهدت معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 انخفاضات متتالية حيث قدرت بـ 4.7% سنة 2005 إلى غاية 2.1% سنة 2009، ويرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية سنة 2008، حيث يعتبر قطاع الخدمات من بين أهم دوافع ارتفاع معدلات نمو القطاعات الأخرى حيث بلغت نسبة مساهمته خلال هذه الفترة بـ 31.1% في المتوسط، وهذا يعتبر من ناتج البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي كان من أهدافه تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، بينما شهد قطاع البناء والأشغال العمومية تحسن ملحوظ في تكوين الناتج، إذ بلغت متوسط نسبة مساهمته 8.74%، وذلك للارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه لهذا القطاع في شكل هياكل قاعدية والمنشآت الأساسية، إلا أن نسبة مساهمة قطاع الفلاحة تراجعت خلال هذه الفترة بسبب الظروف المناخية سنة 2008.

الشكل رقم (02-03): التطور النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على بيانات الجدول (02-10).

3.2. تحليل مؤشر النمو الاقتصادي في ظل برنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)

برنامج الخماسي للتنمية: هو برنامج توطيد النمو الاقتصادي يمثل مواصلة لسلسلة البرامج التنموية ويعتبر أكبر مخطط تنموي عرفته الجزائر منذ الاستقلال، والذي خصص له غلاف مالي قدره 286 مليار دولار**، واستهدف إلى دعم التنمية البشرية وتحسين المستوى المعيشي واستكمال المشاريع الجاري إنجازها خاصة في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه، وإطلاق مشاريع جديدة¹.

* بما يقدر حوالي 22053 مليار دج بسعر الصرف سنة 2010.

¹ حميد باشوش، "الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية: 2015-2016)، ص: 96، 95.

الجدول رقم (02-11): تطور مؤشر النمو الاقتصادي في ظل البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة 2010-2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو %	2.1	2.8	3.3	4.0	2.0

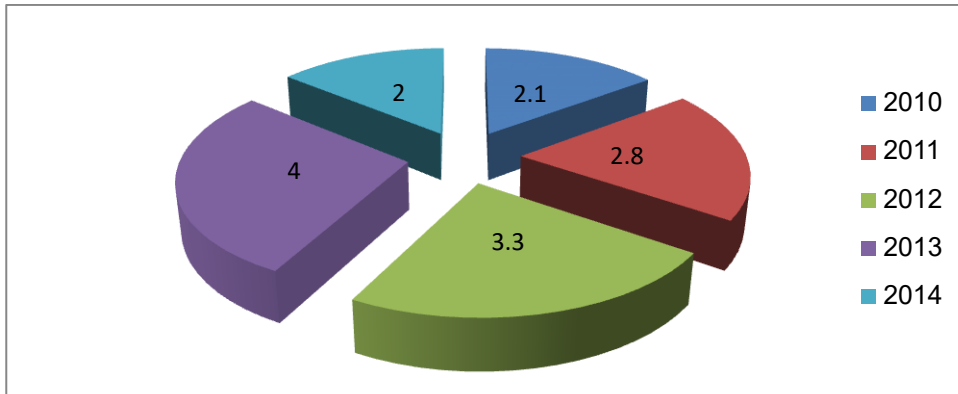
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- قاعدة بيانات البنك الدولي.

- بنك الجزائر, التطور الاقتصادي والنقدي, التقارير السنوي 2010-2020.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل النمو في تزايد مستمر حيث قدر بـ 2.1% سنة 2010 ليصل إلى 4% سنة 2013, لكن في سنة 2014 تراجع ليصل إلى 2.0%, وهذا بسبب انخفاض الشديد والمتواصل في أسعار المحروقات, ونتيجة لتطبيق هذا البرنامج فاعن معدل النمو في ارتفاع نسبي خلال الفترة 2010-2013 وهذا كان له اثر على القطاعات الاقتصادية, حيث نلاحظ ان مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام متزايدة خلال الفترة 2010-2012 لتصل إلى 5536.4مليار دج في 2012 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط, لكن في سنة 2014 شهد انخفاضا مقدر بـ 4968.0مليار دج, أما قطاع الفلاحة فتعد مساهمته متزايدة من 2010 إلى غاية 2013 والتي بلغت بـ 1627.8مليار دج وذلك نتيجة تحسن الظروف المناخية وكذلك زيادة الدعم الفلاحي. أما فيما يخص قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية فهي في تزايد مستمر خلال هذه الفترة .

الشكل رقم (02-04): التطور النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014



المصدر: من إعداد الطالبتان استنادا الي بيانات الجدول (02-11).

4.2. تحليل مؤشر النمو الاقتصادي في ظل برنامج التوظيف الاقتصادي (2015-2019)

برنامج التوظيف الاقتصادي: اطلق على هذا البرنامج عنوان "برنامج الاستثمارات العمومية" ويندرج ضمن سياسة الدولة لإعادة الأعمار الوطني, والذي خصص له غلاف مالي قدر بـ 21214مليار دج للاستثمارات العمومية وقد شمل هذا البرنامج استكمال المشاريع الجاري إنجازها واطلاق مشاريع جديدة والذي هدف إلى استحداث مناصب الشغل, والحفاظ على مكاسب الاجتماعية وتشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة¹.

¹ مناد العالية وعاشور مرزوق , مقال بعنوان: مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019 , مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, الصادرة من مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة الشلف, الجزائر, المجلد: 16 , العدد: 22 , 2020 , ص ص: 211, 212.

الجدول رقم (02-12): تطور مؤشر النمو الاقتصادي في ظل برنامج توظيف النمو خلال الفترة 2015-2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل النمو %	3.6	4.9	0.3	1.1	0.7	1.2

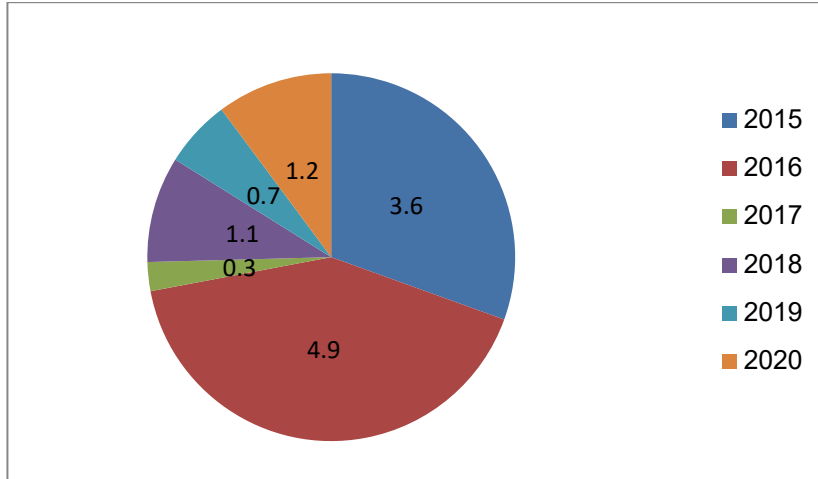
المصدر: من إعداد الطالبتين باستناد إلى:

- بيانات البنك الدولي.

- بنك الجزائر, التطور الاقتصادي والنقدي, التقارير السنوي 2015-2020.

من معطيات الجدول نلاحظ أن في الفترتين 2015-2016 ارتفع في معدل النمو من 3.6 % إلى 4.9 %, لينخفض هذا الأخير في سنة 2017 بمعدل 0.3% وهذا بسبب الانخفاضات المتتالية في قطاع المحروقات, أما في السنوات الأخيرة فشهد تذبذب في معدلات النمو, نتيجة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج الداخلي الخام حيث نجد أن قطاع الفلاحة نسبة مساهمته في تزايد مستمر طيلة هذه الفترة لتصل إلى 2631.4 مليار دولار وهذا نتيجة تحسن الظروف المناخية, أما قطاع الخدمات قدرت مساهمته ب 7457.3 مليار دولار سنة 2015 لتصل إلى 3990.4 مليار دولار في 2019, وفيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية فشهد تزايد مستمر خلال فترة تطبيق برنامج الخماسي إلا أنه وفي سنة 2020 سجلت تراجع في جميع القطاعات بسبب جائحة كورونا مما أدى إلى انخفاض الطلب على قطاع المحروقات وتوقف الأنشطة التجارية وغيرها من الأنشطة الأخرى بسبب إجراءات الحجر مما أدى إلى تراجع قطاع البناء والأشغال العمومية ما عدا قطاع الفلاحة الذي عرف نمو إيجابيا خلال تلك الفترة.

الشكل رقم (02-05): التطور النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي للفترة 2015-2020



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى بيانات الجدول (02-12).

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

يهتم العديد من الباحثين في مجال الاقتصاد القياسي بدراسة وتحديد سلوك بعض المتغيرات, والعلاقة فيما بينهما ويتطلب ذلك معرفة كافية بجوانب النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظواهر المدروسة التي تحدد اتجاه الاقتصاد بشكل عام, كما يتطلب مجال بحثها في هذا الميدان الإلمام بأدوات التحليل الرياضي والإحصائي

التي تساهم في تحليل النماذج . ومن هذا المنظور سنقوم بإجراء دراسة قياسية لأثر التطور المالي على النمو الإقتصادي, والتي يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات الفعلية وشرح العلاقات الإتجاهية بين مختلف المتغيرات , كما تحدده النظرية الاقتصادية.

المطلب الأول: تحليل وصفي للبيانات والمتغيرات وبناء النموذج

نستخدم في هذه الدراسة عينة من بيانات الجزائر المتعلقة بالتطور المالي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1995- 2020, وقد تم أخذ بيانات من صندوق النقد الدولي FMI وقاعدة بيانات البنك الدولي, وبنك الجزائر BN والديوان الوطني للإحصائيات ONS واختيار بعض المؤشرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي. والتي تم تقسيمها كالتالي:

المتغير التابع : فيتمثل في :

(GDP): معدل اجمالي الناتج المحلي.

-المتغيرات المستقلة: فتتمثل فيما يلي:

(M₂): يمثل هذا المؤشر العرض النقدي بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الاجمالي, بحيث يقيس مستوى

العمق المالي وحجم الوساطة المالية؛

- (CP): يمثل القروض الموجه للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي, ويعتبر أحد أهم مؤشرات التطور المالي؛

- (TO): يمثل مؤشر الانفتاح التجاري, ويتم حسابه بقسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الاجمالي, والذي يعتبر من بين اهم المؤشرات المفسرة للنمو الاقتصادي.

1. التحليل الوصفي للمتغيرات :

سننترق في هذا الجزء إلى أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة, والمتمثلة في المتوسط, الإنحراف المعياري, القيمة القصوى والقيمة الدنيا بالإضافة إلى الوسيط, عن طريق البرنامج الإحصائي Eviews9 . والتي تسمح بإعطاء فكرة عن كيفية تطور مختلف قيم هذه البيانات, وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (13.02): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	GDP	CP	TO	M ₂
Mean	3.280769	18.91269	60.94000	65.00038
Max	6.800000	35.64000	76.68000	96.01000
Min	0.300000	7.070000	45.09000	31.11000
Std.dev	1.692104	8.144934	8.413351	14.44657

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل المتوسطات هامة لجميع المتغيرات, وذلك لعدم وجود القيم السالبة, حيث أن المعروض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير الأكثر أهمية, لكونه يشمل أعلى متوسط حسابي والذي بلغ 65.00038 وبانحراف معياري 14.44657, في حين بلغت أعلى وأدنى قيمة للمتغير 96.01000 و 31.11000 على الترتيب. ثم الانفتاح التجاري الذي بلغ متوسطه 60.94000 بانحراف معياري قدره 8.413351, في حين بلغت أعلى قيمة له 76.68000 وأدنى قيمة بـ45.09000. في حين بلغ متوسط القروض الموجهة للقطاع الخاص 18.91269 وبانحراف معياري قدره 8.144934 وسجلت أعلى قيمة لها 35.64000 وأدنى قيمة بـ7.070000. في حين نجد أن متغير الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير الأقل أهمية بمتوسط حسابي 3.280769 وانحراف معياري 1.692104 وبلغت أعلى قيمة له 6.800000 وأدنى قيمة له 0.300000.

- مصفوفة الارتباطات: من خلال مخرجات Eviews9 نجد:

الجدول رقم(14.02): مصفوفة الارتباطات

	GDP	CP	TO	M2
GDP	1.000000	-0.308812	0.236329	-0.397972
CP	-0.308812	1.000000	-0.798398	0.018358
TO	0.236329	-0.798398	1.000000	-0.060681
M ₂	-0.397972	0.018358	-0.060681	1.000000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

يمثل الجدول أعلاه درجة الارتباط بين المتغيرات محل الدراسة في الجزائر, حيث نلاحظ شبه غياب لعلاقة الارتباط موجبة بين المتغيرات, حيث ترتبط ارتباط جيد بالموجب والسالب, حيث يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة موجبة ضعيفة مع الانفتاح التجاري وعلاقة سلبية ضعيفة مع كل من القروض الموجهة للقطاع الخاص والعرض النقدي, حيث يرتبط متغير القروض الموجهة للقطاع الخاص بعلاقة سالبة جيدة مع الانفتاح التجاري وعلاقة موجبة ضعيفة مع العرض النقدي, كما أن الانفتاح التجاري له علاقة سلبية ضعيفة مع العرض النقدي. وترجع هذه العلاقات الارتباطية السالبة إلى أن فترة الدراسة فترة حساسة وهذا راجع إلى التقلبات و الأزمات خلال هذه الفترة.

2.بناء النموذج

سنحاول القيام بقياس أثر متغيرات التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك باستعمال السلاسل الزمنية للفترة 1995-2020 وهذا باستخدام نموذج قياسي متعدد الانحدار, وبالاعتماد على البيانات الرسمية, والتي يأخذ فيها النمو الاقتصادي صفة المتغير التابع, حسب المعادلة التي تأخذ الصيغة التالية:

$$GDP = F (M_2 ; CP ; TO) \dots\dots\dots(1)$$

ويمكن كتابة المعادلة رقم (1) وفق الشكل التالي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 M_{2t} + \beta_2 CP_t + \beta_4 TO_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots(2)$$

حيث:

β_0 : الحد الثابت؛

ε_t : حد الخطأ العشوائي في الفترة الزمنية t .

1.2.دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

تتصف أغلبية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية بخاصية عدم الاستقرار, لذلك قبل الانطلاق في عملية التقدير لا بد من اجراء اختبار جذر الوحدة والذي يهدف إلى استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة. وتتمثل هذه الاختبارات في: اختبار DF , ADF , PP و $KPSS$, إلا أننا اعتمدنا في دراستنا على اختبار ديكي فولر المطور (ADF).

1.1.2.اختبار ديكي فولر المطور (ADF): يعتبر هذا الاختبار من بين أهم اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية والاكثر استخداماً والذي يأخذ ثلاث حالات لاختبار جذر الوحدة: بوجود ثابت واتجاه عام, بوجود ثابت و عدم وجود اتجاه عام وثابت.

الجدول رقم (15.02): نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF

اختبار الاستقرارية عند المستوى $I(0)$					
المتجه	الاختبار	GDP	CP	TO	M_2
وجود حد ثابت	t-statistic	-2.9744	-1.4053	-1.1984	-0.7769
	Prob	0.512	0.5617	0.6538	0.8084
وجود حد ثابت واتجاه عام	t-statistic	-3.5261	-1.3216	-0.2114	-3.3163
	Prob	0.0582	0.8563	0.9885	0.0866
بدون حد ثابت واتجاه عام	t-statistic	-1.4493	-0.4316	-0.5332	1.5280
	Prob	0.1341	0.5160	0.4757	0.9650
القرار					
no					
اختبار الاستقرارية عند المستوى $I(1)$					
المتجه	الاختبار	D(GDP)	D(CP)	D(TO)	D(M_2)
وجود حد ثابت	t-statistic	-5.1287	-2.6650	-4.0904	3.1725-
	Prob	0.0004	0.0959	0.0045	0.0364
وجود حد ثابت واتجاه عام	t-statistic	-5.3477	-5.1353	-4.2987	-5.1717
	Prob	0.0014	0.0022	0.0128	0.0018
بدون حد ثابت واتجاه عام	t-statistic	-5.2505	-2.7348	-4.1607	-4.4676
	Prob	0.0000	0.0087	0.0002	0.0001
القرار					
I(1)					

*, **, *** تعني رفض فرضية العدم عند مستوى 10%, 5%, 1%.
 n_0 غير مستقرة, $I(0)$ مستقرة عند المستوى, $I(1)$ مستقرة عند الفرق الأول.
 المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

من الجدول (15.02) أعلاه نلاحظ أن السلاسل الزمنية حسب اختبار ديكي فولر المطور كلها غير مستقرة عند المستوى, وبالتالي يتوجب علينا القيام بالفرق الأول على السلاسل الزمنية, تحصلنا على مخرجات Eviews9 الموضحة في الجدول أعلاه حيث أن السلسلة الزمنية للمتغير **GDP** مستقرة عند مستوى معنوية 1% في النماذج الثلاث, أما المتغيرة **CP** استقرت عند مستوى 1% بوجود ثابت واتجاه عام و بدون ثابت واتجاه عام, في حين استقرت بوجود ثابت عند القيمة الحرجة 10%, أما بالنسبة للمتغير **TO** فهي مستقرة بعدم وجود اتجاه عام وحد ثابت وبوجود حد ثابت عند مستوى معنوية 1%, كما استقرت عند 5% بوجود حد ثابت واتجاه عام. أما المتغيرة **M₂** فهي مستقرة عند 1% بوجود اتجاه عام وحد ثابت وعدم وجود كليهما, في حين استقرت كذلك عند 5% بوجود حد ثابت. وبالتالي فإن السلاسل الزمنية كلها متكاملة من الدرجة **I(1)**. وبعد التأكد من أن المتغيرات المستخدمة في الدراسة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى, يتوجب علينا اتباع منهجية ARDL التي تتوافق مع النتائج السابقة.

المطلب الثاني: تقدير النموذج وفق طريقة ARDL

1.التعريف بمنهجية ARDL:

نموذج ARDL هو منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة, و التي وطورها كل من Sun and Shinand, 1998 و Pesaran, 1997¹, وكل من Pesaran et AL, 2001 ويتميز هذا الإختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة, حيث يرى pesaran أن إختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما اذا كانت مستقرة عند مستواها ومتكاملة عند الدرجة الأولى أو كليهما معا, ويعتبر الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية, كما أن طريقة Pesaran تتميز بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى في إختبار التكامل المشترك مثل طريقة E-Granger, 1987 ذات المرحلتين وإختبار التكامل المشترك بدلالة (Durbin Watson (CRWD test), وإختبار التكامل المشترك Johansen في إطار نموذج VAR.

يأخذ نموذج ARDL عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام Laurenceson and Chain, 2003 كما أن النموذج يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأجل الطويل وأن إختبارات التشخيص يمكن الإعتماد عليها Gerrard and Godfrey, ومنه يعتبر نموذج ARDL من أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة.

¹ وفاء سعد ابراهيم يوسف, مقال بعنوان: الاقتصاد المعرفي والنتائج المحلي الإجمالي في مصر, المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, الصادرة عين الشمس بالقاهرة, مصر, المجلد: 50, العدد: 02, 2020ص: 33.

يمكن نموذج **ARDL** من فصل التأثيرات في الأجل القصير عن الأجل الطويل, حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد علاقة التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير وفي نفس المعادلة, بالإضافة إلى تحديد تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع, كما يمكن أيضا وفقاً لهذه المنهجية تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في الأجلين القصير والطويل وتعد معلماتها المقدره في المدى القصير والطويل أكثر إتساقاً وإنسجاماً من الطرق الأخرى. ولتحديد طول فترة الإبطاء الموزعة نستخدم غالباً معيارين (**AIC** و **SC**) حيث يتم إختبار طول الفترة التي تدني قيمة هذين المعيارين, ولإختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين في إطار نموذج **UECM** يقدم كل من **Pesaran et AL** منهجاً حديثاً لإختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد, وتعرف هذه الطريقة بإختبار الحدود (**Bounds testing Approach**)¹.

ولتطبيق نموذج **ARDL** يتطلب تنفيذ الخطوات التالية²:

- الإختبار الأولي لنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة باستعمال طريقة المربعات الصغرى؛
- إختيار فترة الإبطاء المثلى قبل تقدير العلاقة في الأجلين الطويل والقصير؛
- إختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويل الاجل بين متغيرات الدراسة باستخدام إختبار الحدود؛
- تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات؛
- إجراء الإختبارات التشخيصية للتأكد من عدم وجود مشاكل القياس وجودة نتائج التقدير المتحصل عليها من خلال الإختبارات التالية:
- إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء؛
- إختبار عدم ثبات التباين؛
- إختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج؛
- إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي؛
- إختبار الإستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر في الأجلين الطويل والقصير.

2. تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة **ARDL** للفترة 1995-2020

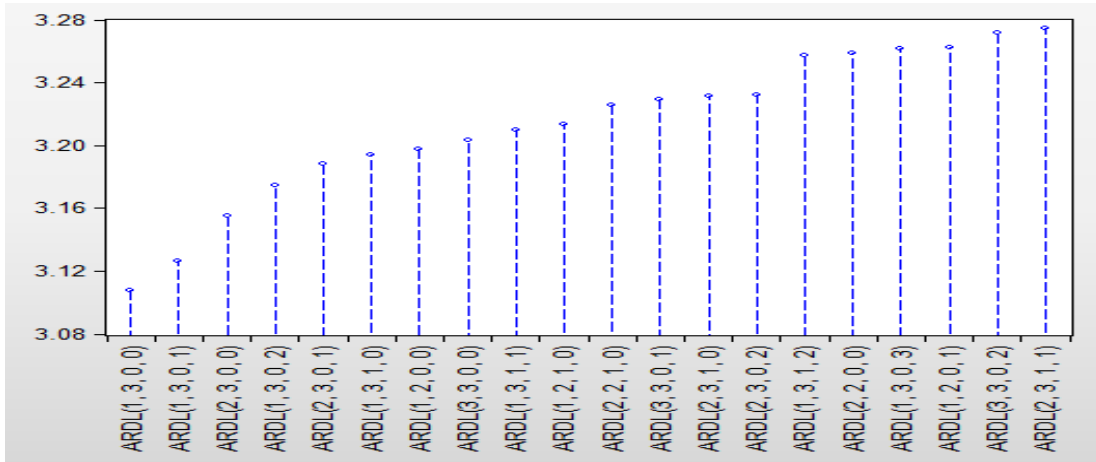
1.2. تحديد درجة الإبطاء المناسبة:

يجب تحديد درجة الإبطاء وذلك استناداً لعدة معايير أهمها: (**AIC**, **SC**, **HQ**, **BIC**) , حيث سنختار أقل قيمة والشكل التالي يوضح درجة التأخير المثلى:

¹ عبد النور أشوف ورشيد ساطور, مقال بعنوان: اثر انتاج الطاقات المتجددة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000-2018) باستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ARDL**, مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة, المجلد: 06 , العدد: 02 , 2022 , ص: 17 .

² ليندة بخوش, مرجع سبق ذكره, ص: 319 .

الشكل رقم(06.02): نتائج اختبار فترات الإبطاء حسب معيار AIC



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات eviews9.

من خلال الشكل أعلاه يمكن تحديد درجة التباطؤ عند أقل قيمة لمعايير (AIC.SC.HQ.BIC) وهي ARDL(1.3.0.0). هذه الدرجة تمثل درجة التأخير المثلى.

2.2. تقدير نموذج ARDL وفق فترة الإبطاء:

الجدول رقم (16.02): نتائج تقدير نموذج ARDL(1.3.0.0)

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 05/27/24 Time: 01:18
Sample (adjusted): 1998 2020
Included observations: 23 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): CP TO M2
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 192
Selected Model: ARDL(1, 3, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.102088	0.176318	-0.578997	0.5712
CP	-0.095938	0.051874	-1.849446	0.0842
CP(-1)	0.009669	0.045944	0.210462	0.8361
CP(-2)	-0.186882	0.047307	-3.950378	0.0013
CP(-3)	-0.079998	0.046869	-1.706858	0.1085
TO	-0.238582	0.058174	-4.101153	0.0009
M2	-0.136432	0.028755	-4.744614	0.0003
C	34.01477	6.154664	5.526665	0.0001

R-squared	0.774332	Mean dependent var	3.321739
Adjusted R-squared	0.669021	S.D. dependent var	1.739372
S.E. of regression	1.000675	Akaike info criterion	3.107434
Sum squared resid	15.02025	Schwarz criterion	3.502389
Log likelihood	-27.73549	Hannan-Quinn criter.	3.206764
F-statistic	7.352772	Durbin-Watson stat	2.130005
Prob(F-statistic)	0.000633		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات eviews9

نلاحظ من خلال مخرجات eviews9 معلمات النموذج كلها معنوية ما عدا المعلمة CP وهذا يعني أن القروض الموجهة للقطاع الخاص لا تؤثر على النمو الإقتصادي، كما أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 77.43\%$ وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة (CP; M₂; TO) تفسر ما نسبته 77.43% في المتغير التابع

(GDP), والنسبة الباقية 22.57% تفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج, بالإضافة إلى معنوية اختبار جودة النموذج F Statistic التي تظهر أنها معنوية.

3.2. اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود (Bounds test):

من أجل اختبار مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة (CP; M₂; TO), يتم حساب إحصاءة فيشر F من خلال اختبار الحدود, حيث يتم مقارنتها مع الحد الأعلى والحد الأدنى, فإذا كانت قيمة فيشر المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة نقبل الفرضية البديلة ($H_1: b_1=b_2=b_3=0$) التي تنص على إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل, ونقبل فرضية العدم ($H_0: b_1=b_2=b_3 \neq 0$) إذا كانت قيمة فيشر المحسوبة أقل من الحد الأدنى والتي تنص على عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل وعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02-17): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test

ARDL Bounds Test		
Date: 05/27/24 Time: 11:27		
Sample: 1998 2020		
Included observations: 23		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	8.304126	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات eviews9

من خلال نتائج اختبار الحدود لهذا النموذج نلاحظ أن قيمة احصائية فيشر تقع خارج المجال $I(0)$ و $I(1)$ عند مستوى معنوية 1%, 2.5%, 5%, 10% مما يعني قبول الفرضية البديلة H_1 ورفض فرضية العدم H_0 , أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع, والعرض النقدي والقروض الموجهة للقطاع الخاص والانفتاح التجاري كمتغيرات مفسرة.

3. تقدير علاقة المدى القصير والمدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل, الآن نقوم بتقدير الاثار القصيرة والطويلة الأجل.

1.3. العلاقة قصيرة الاجل:

ومن خلال مخرجات eviews9 نجد:

الجدول رقم (02-18): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: GDP				
Selected Model: ARDL(1, 3, 0, 0)				
Date: 05/27/24 Time: 12:02				
Sample: 1995 2020				
Included observations: 23				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CP)	-0.095938	0.051874	-1.849446	0.0842
D(CP(-1))	0.186882	0.047307	3.950378	0.0013
D(CP(-2))	0.079998	0.046869	1.706858	0.1085
D(TO)	-0.238582	0.058174	-4.101153	0.0009
D(M2)	-0.136432	0.028755	-4.744614	0.0003
CointEq(-1)	-1.102088	0.176318	-6.250575	0.0000
Cointeq = GDP - (-0.3204*CP -0.2165*TO -0.1238*M2 + 30.8639)				

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات eviews9.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(02-09) أن معظم المتغيرات معنوية احصائياً عند مستوى معنوية 5%، مما يعني قوة أثر هذه المتغيرات المفسرة على النمو الاقتصادي في الأجل القصير. ماعدا CP الذي يظهر أنه غير معنوي (Prob=0.0842>0.05)، وهذا يعني أن القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي لا تؤثر على النمو الإقتصادي في المدى القصير.

أما فيما يخص معلمة تصحيح الخطأ Cointeq(-1) فقد ظهرت سالبة (-1.102) ومعنوية عند مستوى 5%، مما يؤكد وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل، وأن الية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج.

2.3. العلاقة طويلة الاجل:

الجدول رقم(02-19): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CP	-0.320436	0.070763	-4.528282	0.0004
TO	-0.216482	0.057821	-3.744000	0.0020
M2	-0.123794	0.021520	-5.752558	0.0000
C	30.863946	5.434125	5.679653	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات eviews9.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن أغلب معالم النموذج لهم دلالة معنوية، وهذا يدل على أن كل المتغيرات تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2020، حيث نلاحظ أن إشارة كل المعالم سالبة أي لها تأثير سالب على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

4.الإختبارات التشخيصية:

للتأكد من جودة النماذج المقدره سيتم الاعتماد على ثلاث اختبارات أساسية وهي:

1.4. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء LM-test:

للكشف عن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء نعلم على اختبار **LM-test** الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(02-20): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.083901	Prob. F(2,13)	0.9200
Obs*R-squared	0.293099	Prob. Chi-Square(2)	0.8637

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات eviews9.

يتبن من نتائج الجدول أعلاه أن النموذج المقدر لايعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لأن قيمة (F) الاحصائية غير معنوية، والتي تشير إلا $Prob(f)=0.9200 > 0.005$ ومنه نقبل فرضية العدم H_0 التي تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

2.4. اختبار عدم تجانس التباين: للكشف عن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء نعلم على اختبار **ARCH** الذي يعتمد على مضاعف لاغرانج LM والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(02-21): نتائج اختبار عدم تجانس التباين للنموذج

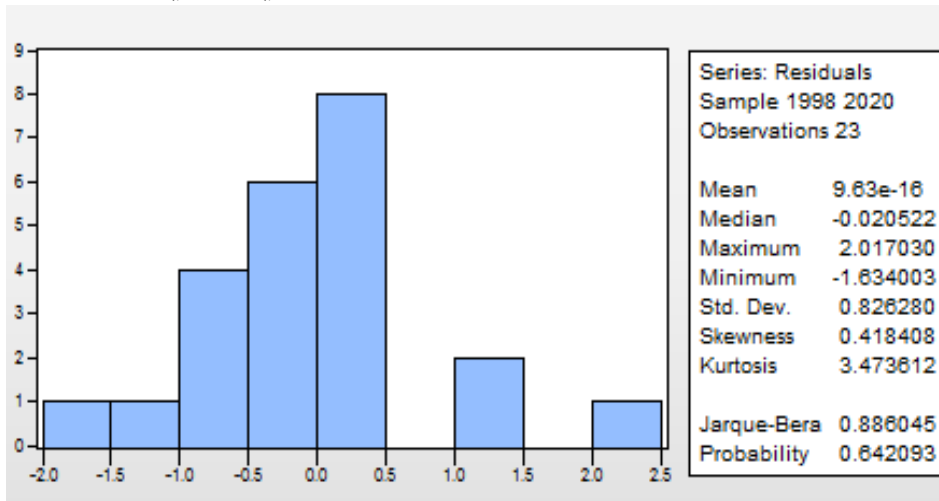
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	3.562046	Prob. F(1,20)	0.0737
Obs*R-squared	3.325900	Prob. Chi-Square(1)	0.0682

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات eviews9

نلاحظ من خلال الجدول أن $Prob(f)=0.0737 > 0.005$ ومنه نقبل H_0 التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، ومنه النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

3.4. اختبار التوزيع الطبيعي للبقاوي: سنعلم على احصائية (Jarque-Bera) والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (07.02): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبقاوي



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات eviews9.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن $(Jarque-Bera)=0.888 > 0.05$ نقبل فرضية العدم H_0 والتي تنص على أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

4.4. اختبار صحة تحديد الشكل الدالي: هنا سنحاول اختبار صحة ومدى ملائمة تحديد وتصميم الشكل الدالي, وذلك باستخدام اختبار Ramsey ونتائج الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(02-22): نتائج اختبار Ramsey

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: GDP CP TO M2 C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.977492	21	0.3395
F-statistic	0.955491	(1, 21)	0.3395
Likelihood ratio	1.156866	1	0.2821

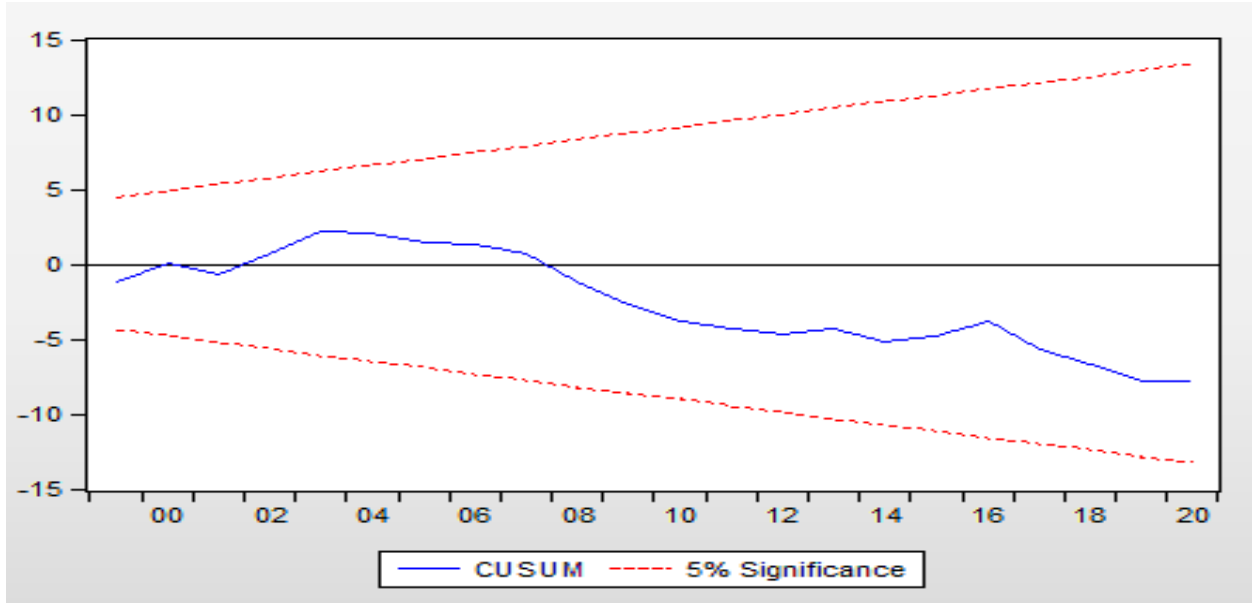
المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات 9views.

من خلال الجدول(02-21) لاحظ أن $Prob(f)=0.3395 > 0.005$ نقبل فرضية العدم H_0 التي تثبت صحة وملائمة الشكل الدالي المستخدم في التقدير.

5.4. اختبار استقرار النموذج (Stability test):

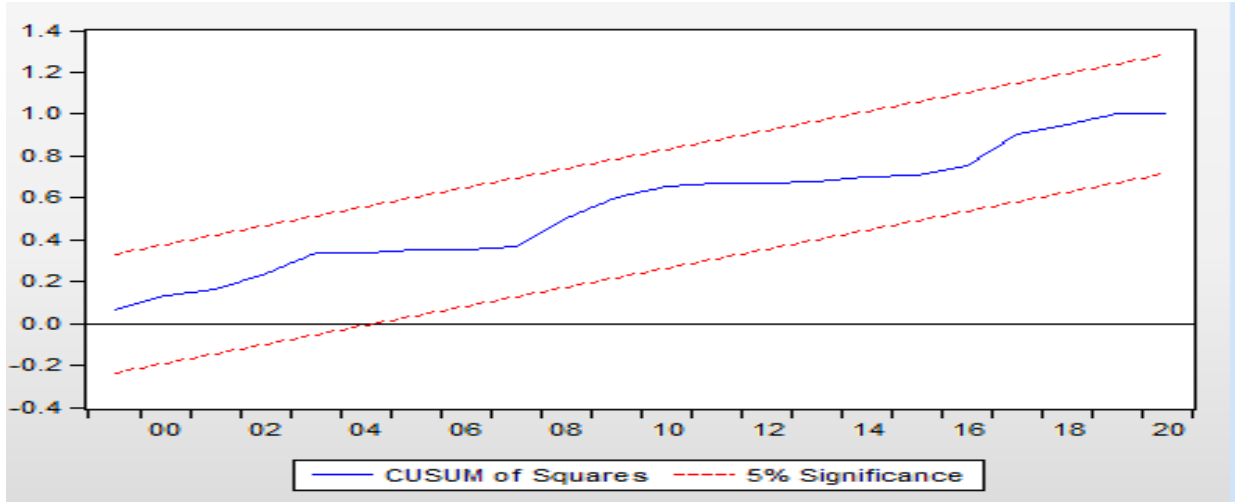
لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في دراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها يجب استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاود (CUSUM), وكذا المجموع التراكمي بمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of squares) حيث يبين هذان الاختباران وجود أي تغير هيكلية في البيانات, بالإضافة إلى استقرار المعلمات في الاجلين الطويل والقصير, ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدره وفق صيغة تصحيح الخطأ إذا كان الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وهذا يدل على ان كل المتغيرات مستقرة خلال فترة الدراسة. وهذا ما يوضحه الشكلين المواليين:

الشكل رقم (08.02): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات views9.

الشكل رقم (09.02): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة (CUSUM of squares)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات views9.

من خلال الشكلين يتضح أن معاملات النموذج المقدر مستقرة هيكلياً خلال فترة الدراسة, حيث أن الشكل البياني للإختبارين (CUSUM) و (CUSUM of squares) يقع داخل المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5%, وهذا يدل على أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج.

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة النتائج

سننترق في هذا المطلب الى مناقشة وتقييم النتائج المتحصل عليها من خلال دراستنا حول أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1995-2020) وفق منهجية ARDL.

1. التحليل الإحصائي:

الجدول رقم(02-23): نتائج التقييم الاحصائي للنموذج المقدر

المعلمة	قيمة المعلمة	Prob
CP	-0.095938	0.0842
M ₂	-0.136432	0.0003
TO	-0.28582	0.0009
معامل التحديد R ²	0.774332	/
الانحراف المعياري	1.739372	/
F-Statistic	7.352772	0.000633

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات eviews9.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن مقدرات المعلمة M₂ و TO معنوية عند مستوى معنوية 5%، لأن Prob < 0.05 وهذا يدل على أن المعلمات ذات دلالة احصائية، ماعدا المعلمة CP فهي غير معنوية حيث prob(CP) > 0.05، كما أن قيمة معامل التحديد قد بلغت R² = 77.43%، وهذا يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية عالية، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر مانسبته 77.43% في المتغير التابع، أما المتغيرات الأخرى والتي يعكسها المتغير العشوائي فتفسر بنسبة 22.57% من تباين المتغير التابع، وبالتالي فإن R² يعكس جودة توفيق خط الإنحدار ومنه يمكن قبول النموذج. كذلك تشير إحصاءة فيشر للمعنوية الكلية للنموذج لأن prob(F) = 0.0006 < 0.05.

2. التحليل الإقتصادي:

1.2. التقييم الاقتصادي في الأجل القصير:

الجدول رقم (02-24): نتائج التقييم الاقتصادي في الاجل القصير

المتغيرات	قيمة المتغيرات	Prob
CP	-0.095938	0.0842
M ₂	-0.136432	0.0003
TO	-0.238582	0.0009
CoIntEq(-1)	-1.102088	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات eviews9.

- من خلال نتائج الجدول رقم (02-23) التي تم التوصل إليها في تقدير العلاقة في الأجل القصير، نجد أن أغلب معاملات النموذج لهم دلالة معنوية حيث أن prob(M₂) = 0.0003 < 0.05، و prob(TO) = 0.0009 < 0.05، مما يدل على تأثيرهم في النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير، حيث نلاحظ أن إشارة معلمة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي سالبة وغير معنوية لأن Prob(CP) = 0.0842 < 0.05، وهذا يدل على أنها لا تؤثر على النمو الاقتصادي وهذا يتنافى مع النظرية الاقتصادية، وكذلك المعلمتين M₂ و TO ذات دلالة معنوية عند مستوى 5%، ولهما تأثير سلبي على النمو الاقتصادي لأن (M₂ = -0.13 و TO = -0.23)، وهذا راجع إلى عدة أسباب تتمثل في أن زيادة العرض النقدي بسرعة كبيرة يؤدي إلى إرتفاع معدلات التضخم، وهذا الأخير إذا إرتفع بصفة مفرطة فسوف يؤدي إلى عدم

الإستقرار الإقتصادي, وبالتالي تفقد العملة قوتها الشرائية, كذلك ضعف القاعدة الصناعية للجزائر التي تؤدي إلى الارتفاع في حجم الواردات, وعدم تنوع البنية التصديرية بسبب إعتماها على قطاع المحروقات, كما أن معلمة تصحيح الخطأ (1-Cointeq) في المدى القصير سالبة وتساوي -1.102 ومعنوية عند مستوى 5%, والتي تعكس سرعة التكيف بين الأجل القصير إلى الأجل الطويل, مما يؤكد وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل, وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج, أي أن مؤشر النمو الإقتصادي يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة 110.2%.

2.2. التقييم الإقتصادي في الأجل الطويل:

الجدول رقم(02-25): نتائج التقييم الإقتصادي في الأجل الطويل

المتغيرات	قيمة المتغيرات	Prob
CP	-0.320436	0.0004
M ₂	-0.123794	0.0000
TO	-0.216482	0.0020
C	30.863946	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات eviews9.

- من خلال الجدول رقم(02-24) الذي يوضح العلاقة التوازنية في المدى الطويل, يمكن كتابة معادلة النمو الإقتصادي بدلالة التطور المالي والإنتفاح التجاري كما يلي:

$$GDP=30.86-0.32CP-0.12M_2-0.21TO$$

كما يظهر أن كل المعالم معنوية عند 5% لأن $Prob < 0.05$, وذات إشارة سالبة حيث نجد أن معلمة القروض الموجهة للقطاع الخاص معنوية و لها تأثير سلبي على النمو حيث $CP = -0.32$ وهذا لا يتوافق مع النظرية الإقتصادية, بسبب محدودية وفاعلية المؤسسات المالية وتخلف القطاع المالي الجزائري, وكذا التوجيه غير الفعال للموارد التي توجه القروض إلى إستثمارات غير منتجة وبالتالي تؤدي إلى تضخم فقاعات الأصول بدلا من تعزيز النمو الحقيقي, وحسب المعادلة السابقة نجد أن إذا زاد النمو الإقتصادي ب1% يؤدي إلى إنخفاض القروض الموجهة للقطاع الخاص بقيمة 0.32-, كما توضح وجود علاقة عكسية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في المعروض النقدي والإنتفاح التجاري حيث إذا زاد النمو ب1% يؤدي إلى إنخفاض كل من المتغيرين بقيمة 0.12- و 0.21- على التوالي.

ومنه نستنتج أن كل من المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات التطور المالي والإنتفاح التجاري لها تأثير سلبي على النمو الإقتصادي.

خلاصة:

تم في هذا الفصل التطرق إلى الدراسة التحليلية التي تمثلت في تسليط الضوء على واقع الجهاز المصرفي في الجزائر، من حيث النشأة ومروراً بأهم محطات الإصلاح فيها، وهيكلتها، ثم تم تحليل بعض مؤشرات التطور المالي، بدءاً بمؤشر العرض النقدي الذي عرف تطوراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة وهذا يدل على الاستقرار النقدي، وتم التطرق أيضاً إلى مؤشر نسبة السيولة النقدية حيث تم إيجاد قيم مرتفع من هذا المؤشر مما يعكس ضعف النظام المصرفي وتنوعيه، كما تم تحليل مؤشر نسبة اشباه الناتج المحلي الاجمالي وهو الذي يقيس درجة الوساطة على جذب المدخرات طويلة، ويلاحظ أن نسبتها ضئيلة جداً وهذا ما يؤثر على مكانة النظام المصرفي الجزائري.

أما في الدراسة القياسية فقد تم أخذ البعض من المؤشرات لتحديد العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2020 حيث اظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي، مما أوجب استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، حيث توصلنا إلى ان معلمة تصحيح الخطأ التي تقيس سرعة التكيف في الأجل القصير إلى الأجل الطويل سالبة ومعنوية، كما أظهرت النتائج عدم التوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

خاتمة

خاتمة:

بعد تناولنا لهذا الموضوع المرتبط بالإشكالية التالية: ما مدى الأثار التي يخلفها التطور المالي على مؤشر النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2020؟، ومن أجل الإلمام بجوانب البحث قدر المستطاع إرتأينا أن نقسم موضوع البحث إلى فصلين نظري وفصل تطبيقي، فالفصل النظري تناولنا فيه مفاهيم عامة حول التطور المالي والنمو الإقتصادي مع دراسة العلاقة بينهم، ثم تطرقنا إلى الدراسات السابقة حول التطور المالي والنمو الإقتصادي، أما الفصل التطبيقي أردنا من ورائه التعرض ابتداءً من تحليل مؤشرات التطور المالي والنمو الإقتصادي، ثم التطرق إلى الدراسة القياسية إنطلاقاً من دراسة استقرارية السلاسل وصولاً إلى تقدير النموذج الذي يفسر الظاهرة، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى العديد من النتائج التي تمكنا من إختبار صحة الفرضيات التي يمكن على أساسها تقديم مجموعة من الإقتراحات والتوصيات المتعلقة بهذا الموضوع.

• إختبار صحة الفرضيات:

من خلال دراسة أثر تطور القطاع المالي على النمو الإقتصادي يمكن إختبار الفرضيات التالية:

- **تنص الفرضية الأولى على أنه:** يتمثل التطور المالي في مجموعة التغيرات والتحسينات والإبتكارات في النظام المالي، مما يؤدي إلى كفاءة في الوساطة المالية والأسواق المالية، أما النمو الإقتصادي فيتمثل في الزيادة في إجمالي دخل البلد مع كل ما تحققه من زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وتظهر محدداته في تكوين رأس المال المادي بالإضافة إلى التضخم، الحلقة المفرغة للفقر... أما بالنسبة للتطور المالي فتظهر محدداته في سياسات الإنفتاح التجاري، المؤسسات، والعوامل السياسية والإقتصادية وبعض العوامل الأخرى التي تؤثر عليه، حيث تعددت طرق قياسه إلا أن طريقة نسبة المعروض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي الأكثر شيوعاً في الإقتصاد وكذلك رسملة البورصة، بينما يقاس النمو وفق معيار الدخل الذي يعتبر المعيار الرئيسي لقياسه، بالإضافة إلى معايير أخرى ثانوية تتعلق أكثر بالتنمية الإقتصادية وهذا ما أكدته دراستنا.

- **تنص الفرضية الثانية على أنه:** شهدت العلاقة بين التطور المالي والنمو الإقتصادي ثلاث إتجاهات سببية حيث تمثل الإتجاه الأول في أن النمو الإقتصادي يؤدي إلى التطور المالي، في حين تمثل الإتجاه الثاني في أن التطور المالي هو الذي يقود النمو الإقتصادي، أما الإتجاه الثالث فقد شمل الإثنين معاً بحيث يكون التأثير متبادل فيما بينهما وهذا ما أكدته دراستنا.

- **تنص الفرضية الثالثة على أنه:** تمثلت مسارات تطور مؤشرات التنمية المالية والنمو الإقتصادي في الجزائر في ظل التوجه إلى إقتصاد السوق والبرامج التنموية في تطبيق سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية والسياسية والتي شملت تحرير الأسعار، خصخصة وإصلاح النظام البنكي والمالي والإهتمام بالأسواق المالية خاصة البورصة وهذا ما أكدت عليه دراستنا.

- تنص الفرضية الرابعة على أنه: يوجد علاقة سلبية بين التطور المالي والنمو الإقتصادي, كما أكدت دراستنا وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مؤشرات القطاع المالي والنمو الإقتصادي.
- نتائج الدراسة: يمكن تقسيم هذه النتائج الى نظرية متعلقة بالجانب النظري, وتطبيقية خاصة بالدراسة التحليلية القياسية.
- *النتائج النظرية للدراسة:
- يتكون النظام المالي من مجموعة متنوعة من المؤسسات والأسواق المالية, ويسمح هذا التنوع بالتمييز بين نوعين من الأنظمة المالية, الأول نظام مالي قائم على البنوك, والثاني نظام مالي قائم على الأسواق المالية؛
- يلعب التطور المالي دوراً حيوياً في تعبئة المدخرات عن طرق توفير فرص استثمارية متنوعة للمدخرين, من خلال تطوير الأسواق المالية, والوساطة المالية وتقديم آليات استثمارية مبتكرة و فعالة مما تساهم في تحقيق عوائد مالية عالية للمدخرين؛
- يعتبر الإنفتاح التجاري إستراتيجية إقتصادية تهدف إلى توسيع الفرص التجارية وتحسين تبادل السلع والخدمات بين الدول مما يساهم في التعزيز الإقتصادي ورفع من مستوى الرفاه؛
- يعتبر النمو الإقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى جميع الدول لتحقيقها, وقد إهتم العديد من الباحثين الإقتصاديين بالبحث على محددات تحقق معدلات نمو مرتفعة, وفي هذا الصدد يمكن أن نميز بين هذه المحددات تبعاً لنوع التحليل المعتمد: نظريات النمو الخارجي ونماذج النمو الداخلي؛
- للتطور المالي والإنفتاح التجاري أهمية بالغة في زيادة معدلات النمو الإقتصادي وتعزيزها.
- *النتائج التطبيقية للدراسة:
- عرف مؤشر القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر ارتفاعاً ملحوظاً إلا أن نسبة هذا المؤشر إلى الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة جدا ودون المستوى المطلوب؛
- كما حقق مؤشر أشباه النقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نسباً ضعيفة رغم تطورها في السنوات الأخيرة بسبب ضعف جلب المدخرات للبنوك وعدم قدرة البنوك على تقديم تمويل للعمليات الإستثمارية بشكل كافي وهذا مايعكس ضعف تطور النظام المالي في البنوك الجزائرية؛
- بعد تبني الجزائر للبرامج التنموية عرف مؤشر النمو الإقتصادي تحسناً في معدلاته, مقارنة بالسنوات الأخرى ورغم هذا التحسن إلا أنه سجل تراجع في العديد من السنوات وخاصة بعد الأزمة المالية سنة 2008 بسبب إعتما الدولة الجزائرية وبشكل رئيسي على قطاع المحروقات.
- مساهمة بورصة الجزائر باعتبارها قطاعاً مالياً في تمويل الإقتصاد الوطني عموماً ولتحقيق النمو الإقتصادي خصوصاً, ضعيفة جدا مقارنة بالدول الجوار, ويتجلى ذلك من خلال العدد المحدود للمؤسسات المدرجة, وقلة عدد القروض السندية وكذا الحجم الضعيف لسندات قروض الخزينة العمومية.

- بعد دراسة الاستقرارية باستخدام منهجية ديكي فولر توصلنا إلى أن كل السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى لأن $Prob > 0.05$ عند مستوى معنوية 5%، وبعد إدخال الفروق استقرت كل المتغيرات عند الفرق الأول عند كل القيم الحرجة 1%، 5%، 10% وهذا يعني أن كل المتغيرات المستقلة متكاملة من الدرجة I(1).
- للنموذج قدرة تفسيرية عالية بحيث بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 77.43\%$ ، حيث أن هذه النسبة تفسرها المتغيرات المستقلة أما النسبة الباقية المتمثلة في 22.57% تفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج، كما تشير إحصائية فيشر إلى المعنوي الكلية للنموذج حيث أن $Prob(F) = 0.0006 < 0.05$.
- أظهرت النتائج انه لا توجد علاقة في الأجل القصير بين القروض الموجهة للقطاع الخاص ومعدل النمو، غير أن المعروض النقدي والإنفتاح التجاري لهما علاقة عكسية مع معدل النمو في الأجل القصير، ومن خلال تقدير نموذج ECM في المدى القصير أن حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي $CointEq(-1) = -1.102$ ويمكن تفسير هذه النتيجة لأن الخطأ الذي يظهر في الأجل القصير يعود إلى مستواه التوازني في الأجل الطويل، كما أشارت النتائج في المدى الطويل أن كل المتغيرات المستقلة (TO.M₂. CP) تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل سلبي، وهذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية.
- **الإقتراحات والتوصيات:**
- يعاني سوق الأوراق المالي في الجزائر من العديد من المعوقات والعراقيل التي حالت دون ترقية لتفعيلها وتنشيطها والإهتمام بمختلف القطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية للنهوض بإقتصاد الجزائر، وليكون سوق الأوراق المالية المرآة العاكسة للإقتصاد؛
- تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على دخول أسواق الأوراق المالية لما يمكن أن تلعبه من أدوار أساسية في تنشيط هذه الأسواق، لذا يجب مراجعة شروط دخولها وتوفير التسهيلات اللازمة لذلك؛
- إنشاء صناديق الثروة السيادية عندما يكون لدى الحكومات فائض في الميزانية ولديها ديون دولية قليلة أو معدومة. ليس من الممكن أو المرغوب دائما الإحتفاظ بهذه السيولة الزائدة كأموال أو توجيهه إلى الإستهلاك الفوري. وهذا هو الحال بشكل خاص عندما تعتمد الأمة على صادرات الموارد الخام مثل النفط، النحاس، أو الألماس.. الخ؛
- ضرورة وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الإقتصاد الخفي سواءً على المستويين الداخلي والخارجي، وذلك بالتعاون والتنسيق بين مختلف الهيئات التشريعية الرقابية وحتى مراكز البحث، للإلمام الدقيق بها لصالح الإقتصاد وتحفيز النمو الإقتصادي و استغلال الموارد المالية والنقدية والتدفقات الخارجية؛
- ينبغي على حكومات هذه الدول باتخاذ التدابير اللازمة من أجل إنعاش وتنشيط واحياء الأسواق المالية وتوفير البيئة المناسبة والمساعدة على تتميتها بالشكل الذي يسمح لها بالقيام بدورها بتحفيز النمو الإقتصادي؛

- أن الإستراتيجية الدولية المبنية على التجارة وجذب المستثمرين الأجانب تتطلب إجراء إصلاحات مالية وادخال تقنيات حديثة في مجال الخدمات المالية المصرفية.
- **أفاق الدراسة:**
 - وفي الأخير نقول أن عملنا هذا يعتره بعض أوجه الضعف والقصور نظرا لتعدد أوجه تناول مواضيع النمو الإقتصادي في الجزائر وعلاقتها بالتنمية المالية وتحرير التجارة الخارجية (الإفنتاح المالي)، وبهدف استكمال هذه الدراسة من قبل المهتمين نقترح مواصلة البحث فيه من خلال مداخل أخرى نذكر من أهمها:
 - مامدى مساهمة التطور المالي والإفنتاح التجاري على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر للفترة 2000-2025 ؟؛
 - مامدى تأثير التدفقات المالية والنقدية والتحويلات المالية للمهاجرين الموجهة للدول المضيفة على النمو الإقتصادي في الدول العربية للفترة 1990-2024 ؟؛
 - مامدى إنعكاس التنمية المالية المستدامة على النمو الإقتصادي المستدام والفقير في الدول الإفريقية للفترة 2000-2024 ؟؛
 - مامدى صحة إختبار فرضية بارو (Baro) في تحليل العلاقة بين التطور المالي، الإفنتاح الحكومي، والنمو الإقتصادي (أخذ عينة من دول حوض البحر الأبيض المتوسط MENA)؟.

قائمة
المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولاً: مراجع باللغة العربية

• الكتب

1. آسية ثوراري, "أثر التحرير المالي على التنمية المالية: الجزائر نموذجاً", النشر الجامعي الجديد, تلمسان, الجزائر, 2020.
2. إسماعيل محمد بن قانة, "اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- استراتيجيات)", دار أسامة, 2012.
3. أشواق بن قدور, "تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي", طبعة الأولى, دار الرياie لنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2012.
4. شمعون شمعون, "البورصة- بورصة الجزائر-", الطبعة الثانية, دار هومه, الجزائر, السنة: ؟.
5. عبد الله خباية, "تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية", دار الجامعة الجديدة للنشر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة المسيلة, الجزائر, 2014.
6. عبد المجيد قدي: "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية", الطبعة الأولى, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2003.
7. علي جدوع الشرفات, "التنمية الاقتصادية في العالم العربي", ط1, دار جليس زمان, عمان, الاردن, 2014.
8. فرحات غول "مدخل إلى الاقتصاد", دار الخلدونية, القبة القديمة, الجزائر, 2017.
9. محسن حسن المعموري, "مبادئ علم الاقتصاد", دار اليازوري العلمية, عمان, الاردن, 2014.
10. محمد عبد العزيز عجمية, "التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص-النظريات الاستراتيجية المشكلات)", مطبعة البحيرة, الاسكندرية, مصر, 2008.
11. محمود حسين الوادي وآخرون, "مبادئ علم الاقتصاد", الطبعة الأولى, دار الميسرة للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2010.
12. مدحت القرشي, "التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات", الطبعة الأولى, دار وائل لنشر, عمان, الأردن, 2007.

• الأطروحات والرسائل الجامعية

- أطروحات الدكتوراه:

1. أحمد ضيف, "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص: نقود ومالية, جامعة الجزائر 3, الجزائر, 2015).
2. الوليد قسوم ميساوي, "أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993, (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص: اقتصاد تطبيقي, جامعة بسكرة, الجزائر, 2018).

3. أمينة بن دحمان, "التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989_2014", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص: مالية, جامعة تلمسان, الجزائر, السنة الجامعية: 2015_2016).
4. حداد بسطالي, "أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر", (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, الجزائر, 2020).
5. حميد باشوش, "الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, فرع: التحليل الاقتصادي, جامعة الجزائر 3, الجزائر, السنة الجامعية: 2015-2016).
6. رياض لمزودة, "دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة سطيف, الجزائر, السنة الجامعية: 2017-2018).
7. زين الدين بن قبلية, "اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة تلمسان, الجزائر, 2015-2016).
8. سامي مباركي, "تأثير الأسواق المالية على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص: اقتصاد التنمية, جامعة باتنة, الجزائر, السنة الجامعية: 2014_2015).
9. شهرزاد بورداش, "أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام VAR للفترة 1970-2012", (أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية 'تخصص: اقتصاد مالي وتقنيات كمية, جامعة الجزائر, الجزائر, السنة الجامعية: 2016-2017).
10. صباح زروخي, "اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1986-2015)", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية, تخصص علوم تجارية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, 2017).
11. عبد الصمد بن عبد الرحمان, "التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص: مالية ونقود, جامعة سيدي بلعباس, الجزائر, السنة الجامعية: 2020-2021).
12. عبد العزيز نعوم, " محاولة بناء نموذج للنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة : 1970-2020 " , (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، شعبة العلوم الاقتصادية ، تخصص: دراسات اقتصادية ، السنة الجامعية 2023-2024).

13. علي بظاهر, "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص: تحليل اقتصادي, جامعة الجزائر3, الجزائر, السنة الجامعية: 2005-2006).
14. قسيموري كفية, اثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي, التضخم والبطالة) دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018, (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص: اقتصاد مالي تطبيقي, جامعة محمد خيضر بسكرة, الجزائر, السنة الجامعية: 2020-2021).
15. لزهري شين, "أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص: اقتصاد كمي, جامعة الجزائر, الجزائر العاصمة, 2015).
16. ليندة بخوش, "أثر تطور النظام المصرفي المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020)", (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص: نقود ومؤسسات مالية, جامعة باتنة, الجزائر, السنة الجامعية: 2021-2022).
17. محمد حقيقية, "اثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005_2014)", (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص: تأمينات وبنوك, جامعة ورقلة, الجزائر, الموسم الجامعي: 2018_2019).
18. محمد خربوش, "اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من 13 دولة من منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دراسة قياسية خلال الفترة (1996-2016)", (أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص: اقتصاد مالي, جامعة تلمسان, الجزائر, 2019-2020).
19. محمد كريم قروف, "اثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر, دراسة تطبيقية للفترة (1999-2014)", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص: تحليل اقتصادي, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الحاج لخضر, باتنة, الجزائر, السنة الجامعية 2014-2015):
20. نور الهدى حفصاوي, "دراسة العلاقة بين تطور النظام النقدي والمالي والنمو الاقتصادي حالة الجزائر ومصر (1990_2016)", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص: مالية وبنوك, جامعة باتنة, الجزائر, السنة الجامعية: 2017_2018).
21. نورة سداوي, "أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر, دراسة قياسية للفترة (1980-2014)", (أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة وهران, الجزائر, 2019).

22. وهيبه شحات، "النمو الاقتصادي في الجزائر -المحددات والأفاق -للفترة 1990- 2019"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كلي مطبق، جامعة الجزائر3، الجزائر، السنة الجامعية:2021-2022).
- رسائل الماجستير والماستر
 - 1. أسيا محجوب، "البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة - حالة البنوك الجزائرية-"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: استراتيجية مالية، الصادرة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، السنة الجامعية: 2010-2011).
 - 2. أمينة بركان، "تحديث الخدمة المصرفية في ظل المتغيرات المصرفية العالمية -دراسة حالة الجزائر-"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية نقود بنوك ، جامعة سعد دحلب بالبلدية، الجزائر، ماي 2010).
 - 3. رمزي فؤاد ميخائيل أبوغزالة، "اثر مؤسسات الوساطة المالية على النمو الاقتصادي: الأردن حالة تطبيقية للفترة(1968_1988)", (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة اليرموك، الأردن، 1991).
 - 4. عادل مقلاتي، "دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر(1990-2012)", (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية:2014-2015).
 - 5. عادل هبال، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة -دراسة حالة الجزائر-، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، السنة الجامعية: 2011-2012).
 - 6. عبد الباسط ولد عمري، "إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة : 1980-2013"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد كمي ، السنة الجامعية 2012-2013).
 - 7. عبد الرؤوف عبادة، "محددات سعر النفط منظمة أوبك وأثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية 1970-2008"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نمذجة اقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011).
 - 8. عبد الرزاق حبار،"المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، سبتمبر 2005).
 - 9. عمر إيهاب نافع، "دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، 2020).

10. فتيحة بنايبي, "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية-", (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك, جامعة بومرداس, الجزائر, السنة الجامعية: 2008-2009).
11. مؤيد عبد الكريم مخيف, "دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق", (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة كربلاء, العراق, 2021).
12. محمد طرشي, "متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي والمصرفي -دراسة حالة الجزائر-", (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية, فرع: مالية ونقود, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف, الجزائر, السنة الجامعية: 2012-2013).
13. نادية معاللة ومليكة دروبش, "اثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 2001-2014", (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية, تخصص: تمويل تنمية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة 08 ماي 1945 بقالمة, الجزائر, الموسم الجامعي: 2014-2015).
14. نور الدين نوي, " دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة", (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير, فرع: النقود والمالية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, السنة الجامعية: 2008-2009).
15. هالة صالح, "أليات اندماج و تفاعل الأسواق المالية الناشئة ضمن العولمة المالية دراسة حالة سوقي ماليزيا والبرازيل 1995-2012", (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص: مالية دولية, جامعة ورقلة, الجزائر, السنة الجامعية: 2014-2015).

• المجالات

1. إبراهيم العمر, مقال بعنوان: قدرة النظام المصرفي على الحد من ظاهرة الفقر دراسة تجميعية على الدول النامية, الصادرة عن أرشيف ميونيخ الشخصي, على الرابط : https://mpr.a.ub.uni-muenchen.de/18804/1/MPRA_paper_18804.pdf, تاريخ الاطلاع: 2024/03/14, على الساعة: 10:00.
2. أحمد سعيد البكل وإيمان فاروق الحداد, مقال بعنوان: الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر, مجلة كلية السياسة والاقتصاد, المجلد: 15, العدد: 14, 2022.
3. ازهار حسن علي وسعد عبد النجم العبدلي, مقال بعنوان: أثر التطور المالي على الفقر بالعراق (1980-2010), مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, الصادرة عن جامعة بغداد, العراق, المجلد: 20, العدد: 79, 2014.

4. إسماعيل بن قانة وأحمد عبد الكريم بوغزالة، مقال بعنوان : قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة (1990_2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد:01، 2015.
5. الاء ممدوح القاضي، مقال بعنوان: اثر تطوير القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية الصادرة عن كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد:37، العدد: 03، 2023.
6. البشير عبد الكريم ووهيبة سراج، مقال بعنوان : تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد: 11، 2013.
7. العباس بهناس و لخضر بن أحمد، مقال بعنوان: النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر اقتصادية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجلفة، الجزائر، العدد: 07، 2013 .
8. إلياس بومعروف وكراد الصاولي، مقال بعنوان: محددات النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية باستعمال نموذج (VECM) خلال الفترة (1980-2015)، مجلة دفاتر الاقتصادية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجلفة، الجزائر، العدد:14، 2017.
9. أحمد عبد الكريم بوغزالة، مقال بعنوان :التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل انفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الصادرة من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد: 08، 2015.
10. أمينة إينال وعبد الرحيم شبيبي، مقال بعنوان: تحليل العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(2014_1980)، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد:16، 2016.
11. إيمان محمد إبراهيم، مقال بعنوان: دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة بعض الدول العربية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الصادرة عن جامعة القاهرة، المجلد: 22، العدد: 01، يناير 2021.
12. براهيم حاكمي وآخرون، مقال بعنوان: دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2019) باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد:01، المجلد:05، 2021.

13. بلال فرحي وفاطمة الزهراء سعدي، مقال بعنوان: اليات تنشيط وتطوير بورصة الجزائر (الأداء، المعوقات والحلول)، مجلة أفاق علمية، الصادرة عن مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية عن جامعة المدينة، المجلد: 13، العدد: 03، 2021.
14. تقي الدين عماري وطه حسين نوي، مقال بعنوان: معوقات عمل بورصة الجزائر وآليات تفعيلها، مجلة أفاق للعلوم، الصادرة عن جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد: 07، العدد: 03، 2022.
15. حجيلة بن وارث وربيعة حملاوي، مقال بعنوان: اليات تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال الوعي والمناخ الاستثماري- دراسة بورصة الجزائر -، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الصادرة عن جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد: 01، العدد: 27، 2016.
16. خليفة عزي وآخرون، مقال بعنوان: واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات الصادرة عن جامعة اكلي محند أو الحاج جامعة البويرة، الجزائر، المجلد: 06، العدد: 02، ديسمبر 2021.
17. راضي السيد عبد الجواد وأحمد اليزيد عبد الرسول، مقال بعنوان: فرضيات كالدور ودور الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الصادرة عن: المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد: 23، العدد: 01، 2021.
18. رشيد حفصي، مقال بعنوان: تأثير مؤشرات سوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي في سلطنة عمان باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة ARDL خلال الفترة (1993-2016)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، المجلد: 11، العدد: 01، 2020.
19. رفاح العياصرة، مقال بعنوان: نظرية الحلقة المفرغة للفقر، على الرابط: <https://e3arabi.com/%D8%B9%D9%84%D9%85>. تاريخ التحديث: 06 مارس 2023، تاريخ الاطلاع: 14 فرييل 2024، على الساعة: 15:31.
20. رفيق نزاري وهارون الطاهر، مقال بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL)، مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة عن جامعة بسكرة، الجزائر، العدد: 44، 2016.
21. روابح عامر وحببيرة علي، مقال بعنوان: دراسة لبعض محددات النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة (1980-2019)، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد: 06، العدد: 01، 2023.

22. زكرياء مسعودي وخليفة عزي, مقال بعنوان : محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS و ECM-دراسة قياسية للفترة (1980-2017)، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث و الدراسات، الصادرة عن مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية بالبويرة، الجزائر، المجلد: 04، العدد: 07، 2019.
23. زياد محمد زريقات وآخرون، تأثير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (1980-2009)، مجلة العربية للإدارة، الأردن، المجلد: 35، العدد: 01، يونيو 2015.
24. سامي مباركي، مقال بعنوان: التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة الاقتصاد الصناعي الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة باتنة 1، الجزائر، العدد: 11، 2016.
25. سمية عراب، مقال بعنوان: تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتحليل درجة تنوعه حسب مؤشر هرفندل -هيرشمان (H.H) خلال الفترة (2001-2019)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، الصادرة من جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، المجلد: 06، العدد: 20، ديسمبر 2021.
26. سمير شرف ووجد رفيق ضائع، مقال بعنوان: أثر محددات القطاع المالي على الشمول المالي في سورية ودول الجوار، مجلة جامعة تشرين، جامعة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد: 43، العدد: 03، 2021.
27. سهام بوصبع ولزهر ساحلي، مقال بعنوان: نمذجة قياسية لتأثير العمق المالي وسعر الصرف على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الزمني الموزع (ARDL) للفترة 1974-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد: 13، العدد: 01، 2020.
28. طارق خاطر وسمية بن قاسمي، مقال بعنوان: تحليل نشاط بورصة الأوراق المالية في الجزائر خلال الفترة 1999-2013 - جهود الإصلاح واهم المعوقات -، مجلة الاقتصاد الصناعي، الصادرة عن جامعة باتنة 1 الحاج الأخضر، العدد: 11، ديسمبر 2016.
29. طارق خاطر وصالح مفتاح، مقال بعنوان: التأسيس النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، واهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، أبحاث الاقتصادية وإدارية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد: 16، ديسمبر 2014.
30. عامر عبد الرحيم، مقال بعنوان: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: كمؤشر للتطور المالي وداعم للنمو الاقتصادي دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2015)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، الصادرة عن مخبر التنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة بجامعة الشلف، الجزائر، المجلد: 03، العدد: 02، 2017.
31. عبد البارئ عياض ومحمد يحيى بن ساسي، مقال بعنوان: آليات الحكم الراشد كأداة لمكافحة الفساد واثرها على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية بين الدول المتقدمة والدول النامية للفترة من 1996 إلى 2016-

- مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد: 01، العدد: 01، 2019.
32. عبد الرحيم شيببي وسمير بطاهر، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد: الثاني عشر، العدد: 01، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
33. عبد النور أشوف ورشيد ساطور، مقال بعنوان: اثر انتاج الطاقات المتجددة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لفترة (2000-2018) باستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد: 06، العدد: 02، 2022.
34. عبير عموص، تأثير التطور في النظام المالي على النمو الاقتصادي في فلسطين (2008-2015)، سلطة النقد الفلسطينية، دائرة البحوث والسياسات النقدية، فلسطين، آذار 2017.
35. علي عبد الوهاب نجا، "العلاقة بين التحويلات المالية للعاملين بالخارج والتطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1975-2012) دراسة تحليلية قياسية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، الصادرة عن جامعة الإسكندرية، المجلد: 01، العدد: 02، مصر، يوليو 2016.
36. فؤاد وشاش ونسبية سماعيني، القطاع المصرفي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، العدد: 02، المجلد: 04، 2020.
37. فريدة بن شنهو، مقال بعنوان: واقع السوق المالي في الجزائر وفاق تطوير فعاليته في ظل التغيرات العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية، الصادرة عن مخبر إدارة الابتكار والتسويق جامعة جيلالي ليايس بلعباس، المجلد: 12، العدد: 13، ديسمبر 2016.
38. فضيلة زواوي وآخرون، مقال بعنوان: أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد: 05، العدد: 01، مارس 2021.
39. كاميلية سايفي وأحمد نصير، مقال بعنوان: العلاقة السببية من التطور المالي والانفتاح التجاري إلى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد: 16، ديسمبر 2023.
40. ليلي بعوني، مقال بعنوان: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010)، مجلة الدراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، الصادرة عن مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد: 6، العدد: 2، 2017.

41. ماردين محسوم فرج, مقال بعنوان: اثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018) دراسة تحليلية-قياسية, الصادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد, المجلد: 27, العدد: 126, 2021.
42. محمد خربوش, مقال بعنوان: محددات التطور المالي في دول المغرب العربي, مجلة البشائر الاقتصادية, الصادرة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة طاهري محمد, بشار, الجزائر, المجلد: 05, العدد: 01, 2019.
43. محمد مراس, مقال بعنوان: دراسة اثر برنامج الانتعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر" باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR", مجلة البشائر الاقتصادية, الصادرة عن جامعة سعيدة, الجزائر, العدد: 02, ديسمبر 2015.
44. مختار رنان, مقال بعنوان: الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة في مضمون القانون 09-23, مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة, الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عمار ثلجي الأغواط, الجزائر, المجلد: 06, العدد: 01, 2023.
45. مصطفى عوادي ومنير عوادي, مقال بعنوان: أساسيات حول لبورصة الجزائر, مجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية, الصادرة عن كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة جامعة الجزائر 1, الجزائر, المجلد: 59, العدد: 02, 2022.
46. مصعب دعاس ونوال باهي, مقال بعنوان: انعكاسات العولمة المالية على سوق الأوراق المالية في الجزائر, مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية, الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس, الجزائر, العدد: 01, ديسمبر 2018.
47. مناد العالية وعاشور مرزوق, مقال بعنوان: مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019, مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا, الصادرة من مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة الشلف, الجزائر, المجلد: 16, العدد: 22, 2020.
48. منال جابر مرسي محمد, قدرة التنمية المالية على الحد من الفقر في مصر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017), المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية, الصادرة عن كلية التجارة وإدارة الأعمال, جامعة حلوان, مصر, المجلد: 31, 2017.
49. مولود كبير, مقال بعنوان: اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية - دراسة قياسية باعتماد Panel data analysis للفترة: "1990_2018"-, مجلة التنمية الاقتصادية, الصادرة عن مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية, جامعة الوادي, الجزائر, المجلد: 06, العدد: 02, ديسمبر 2021.

50. مونير بن حاح, مقال بعنوان: المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر, مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية, الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد خيضر ببسكرة, الجزائر, المجلد: 15, العدد: 3, 2021.

51. ناجم وافي و عبد الجليل جلالية, مقال بعنوان: نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر, مجلة الحوار الفكري, الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة أدرار, الجزائر, المجلد: 15, العدد: 02, 2020.

52. نسرين بطويوي ومحمد علي دحمان, مقال بعنوان: دراسة العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM), مجلة الباحث, الصادرة عن جامعة ورقلة, الجزائر, المجلد: 22(1), 2022.

53. نسرين معياش, مقال بعنوان: إشكالية تطوير بورصة القيم بالجزائر-دراسة مقارنة للمعوقات الاقتصادية وغير اقتصادية, مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون, الصادرة عن جامعة عنابة المجلد: 24, العدد: 02, أكتوبر 2018.

54. نور الدين كروش, أسماء بلعما, مقال بعنوان: تطور السوق المالية والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الجزائر وتونس, مجلة الأفاق للبحوث والدراسات, الصادرة عن المركز الجامعي اليزي, الجزائر, المجلد: 04, العدد: 02, 2021.

55. وفاء سعد ابراهيم يوسف, مقال بعنوان: الاقتصاد المعرفي والنتائج المحلي الإجمالي في مصر, المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, المجلد: 50, العدد: 02, 2020.

• الملتيقيات والمحاضرات

1. أحمد نصير, محاضرات مادة نظريات ونماذج النمو الاقتصادي, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية, المستوى: السنة الأولى ماستر اقتصاد كمي, السداسي الثاني, الموسم الجامعي: 2023-2024.

2. أحمد نصير وبشير بن موسى, مداخلة بعنوان: التجربة الجزائرية للإصلاحات المالية والمصرفية في ظل المسارات الثلاث (النظام الاشتراكي, اقتصاد السوق, البرامج التنموية), الملتقى الوطني حول: الجزائر الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر-الواقع والمأمول؟, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة وهران, الجزائر, المنعقد يوم الاثنين 30 ماي 2022.

3. خالدية بوجنان, مداخلة بعنوان: أفضلية النظام المالي القائم على البنوك والأسواق المالية, مقدمة لملتقى وطني حول: النظام المالي وإشكاليه تمويل الاقتصاديات النامية, المنعقد يومي: 05/04 فيفري, جامعة تيارت, الجزائر, 2019.

4. سمير بن عمور وكمال رزيق, تطوير بورصة الجزائر كعامل أساسي للمساهمة في عملية الخصخصة, الملتقى الوطني الثاني حول أثر أداء البورصة على فعالية التمويل في الاقتصاد الجزائري , المتعدد يوم 24-25 أبريل 2007.

5. علي بن ساحة, محاضرات في مقياس النظام المصرفي الجزائري, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, مستوى: سنة ثالثة اقتصاد نقدي وبنكي, الموسم الجامعي: 2018-2019.

6. محمد زيدان وبومدين نورين, مداخلة بعنوان: دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والأفاق, الملتقى الدولي حول سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية-, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير, المنعقد يومي 21-22 نوفمبر 2006, جامعة بسكرة, الجزائر .

7. صليحة عماري, محاضرات في مقياس النظام المصرفي الجزائري, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, مستوى: سنة ثالثة اقتصاد نقدي وبنكي, السنة الجامعية: 2020-2021.

• التقارير

1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي, تقارير سنوات: 2000, 2001, 2002, 2003, 2004.

2. بنك الجزائر, التطور الاقتصادي والنقدي, 2008...2020.

3. بنك الجزائر, النشرة الاحصائية الثلاثية, رقم 05, ديسمبر 2008.

4. كريم النشاشيبي وآخرون, الجزائر تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول إلى إقتصاد السوق, صندوق النقد الدولي, واشنطن, 1998.

ثانيا: مراجع بالغة الأجنبية:

1. Abdessamad OUNIR, " Libéralisation financière et investissements des entreprises marocaines", (Université Cadi Ayyad - Master en Finance Appliquée , Disponible sur le site https://www.memoireonline.com/07/09/2411/m_Liberalisation-financiere-et-investissements-des-entreprises-marocaines-3.html, à Date d'accès l'heure :14:00, 2024/03/16

2. Amel chadlia, "Le capital humain, comme facteur stimulateur de la croissance économique en Algérie ", Revue Abaad Iktissadia, vol:13, N⁰:01, Alegria, 2023.

3. Eri Bzhalava, **Determinants of financial development**, Institute of Economic studies, Charles University in Prague, Academic Year :2013-2014.

4. FitzGerald Valpy, **Financial development and economic growth: a critical view**, Background Paper for World Economic and Social Survey, 2006.

5. Julie Hortense Rabemanajara, "**étude sur la relation entre la finance et la croissance économique**", thèse de doctorat en sciences économiques, université de Montréal, 1998.
6. Harry Bloch and Sam Hak Kan Tang, " **The Role of Financial Development in Economic Growth**", <https://www.researchgate.net/publication/>, 08/03/2024, 11:36.
7. Hatra Voghouei and others, **A survey of the determinants of financial development**, Asian-Pacific Economic Literature, 25(2), 2011.
8. George Adu and George Marbuah and Justice Tei Mensah," **Financial development and economic growth in Ghana: Does the measure of financial development matter?**", Review of development finance, 3.4 (2013).
9. G, Hacche, **The Emergence of Modern Growth Theory The Harrod-Domar Models: The Theory of Economic Growth**: Available at the link: https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-1-349-16221-5_1.
10. Kamal, Mona, **Financial Development and Economic Growth in Egypt: A Re-investigation**, Munich Personal Repec Archive, MPRA paper N°48564, 23 July 2013.
11. Kıvanç Halil Arıç, " **The Effects of Financial Development on Economic Growth in the European Union: A Panel Data Analysis**", International Journal of Economic Practices and Theories, Vol:4, No: 4, 2014.
12. Manuela Raisová and Júlia Čurpová, **Economic growth-supply and demand perspective**, Procedia Economics and Finance, Technical University of Kosice, Slovakia, 2014.
13. MOUANZA MAKONDA J. G, **Déterminants de la croissance économique dans les pays de la CEEAC** , Annales de l'Université Marien n'gouabi , Faculté des Sciences Économiques, Université Marien N'Gouabi Brazzaville – République du Congo, vol: 18, N°:02, 2018.
14. Muhsin kar and others, **Financial development and economic growth nexus in the MENA countries: Bootstrap panel granger causality analysis**, March 2011, Economic modeling, department of economics, Çukurova university ,Adana , turkey
15. Nembot Ndeffo Luc, Kuipou Christophe Toukam, Tafah Edward Edokat, **Financial development and economic growth in cemas countries**, November 2011.
16. Noureen Adnan, **Measurement of financial development: A fresh approach**, 8th International Conference on Islamic Economics and Finance, Sustainable growth and inclusive economic development from an Islamic perspective, Doha, Qatar, 18th_20th December 2011.

17. Numidia bouaichi et Farid yaici ,**liberalisation financiere et développement financie: approche comparative entre l'Algérie le Marco et la Tunisie** , revue des sciences economiques et de gestion, universite Bejaia , Algérie ,N⁰:14. ,2014.
18. Park ash Singh, **economics of growth and development**, printed by USI publications 2/31, Nehru en clove, Kalkaji, lovely professionnel university phagwara.
19. Ross Levine , **financial development and economic growth: View and agenda**, Journal of Economic Literature, Vol: 35,N⁰: 2, 1997.
20. Ross Levine, **financial development and economic growth: view and agenda** , finance and private sector development , world policy researched partment.
21. Ross Levine and Sara Zervos , **stock market ,banks, and economic growth** ,the American economic review, vol:88, N^o:03 , Jun 1998 .
22. Songul Kakilli Acaravci and Ilhan Ozturk and Ali Acaravci, "**Financial development and economic growth literature survey and empirical evidence From sub-Saharan African countries**", Sajems NS 12,No: 1, 2009.
23. Study Guide, **The Romer model** ; Available at the link: <https://growthecon.com/StudyGuide/ideas/romer.html> Date viewed; 29.04.2024; On the watch: 10:00 AM.
24. Wesiah Samuel and Sixtus Cyprian Onyekwere, "**The relationship between financial development and economic growth in the United Kingdom: granger causality approach**", Quantitative Economics and Management Studies,Vol:2, No:1, 2021, p:49.
25. Yousif Khalifa Al-Yousif, "**Financial development and economic growth Another look at the evidence from developing countries**", Review of Financial Economic 11.2 (2002).

الملاحق

ملحق رقم 01: بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1995-2020)

السنوات	GDP	M ₂ / GDP	CP/ GDP	TO
1990	2.2	61.18	40.31	48.38
1991	0.3	48.81	20.57	52.71
1992	2.0	48.00	17.87	49.18
1993	2.5	52.73	14.35	44.92
1994	0.30	48.64	23.94	48.58
1995	3.9	39.87	28.20	55.19
1996	3.8	31.11	30.22	53.70
1997	1.2	48.90	26.66	52.24
1998	5.0	56.26	32.01	45.09
1999	3.2	55.25	35.64	50.92
2000	3.8	49.05	7.07	62.85
2001	1.9	58.52	7.99	58.70
2002	5.2	64.15	12.18	61.13
2003	6.8	63.92	11.20	62.12
2004	5.2	59.26	10.98	65.70
2005	4.7	53.82	11.49	71.27
2006	5.3	57.28	12.38	70.73
2007	4.8	64.09	13.04	71.93
2008	2.4	62.98	12.84	76.68
2009	2.1	71.16	14.54	71.32
2010	2.1	69.05	14.98	69.86
2011	2.8	68.06	13.78	67.47
2012	3.3	67.95	13.84	65.40
2013	4.0	71.72	16.33	63.61
2014	2.0	79.30	18.10	62.41
2015	3.6	82.00	21.47	59.69
2016	4.9	78.88	22.72	55.92
2017	0.3	79.32	24.18	55.32
2018	1.1	81.57	24.59	58.06
2019	0.7	80.53	25.54	51.80
2020	1.2	96.01	29.76	45.33

مصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- كريم النشاشبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار الإقتصادي والتحول إلى إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص: 21.

- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقارير سنوات : 2000، 2001، 2002، 2003، 2004.
- بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2006، أكتوبر 2007، ص:37.
- الديوان الوطني للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر رقم: 17، ديسمبر 1996.
- la banque d Algerie, rapport 2006, Bulletin Statistique de la Banque d Algerie, Statistiques Monétaires 1964-2005, hors serie-juin 2006, Alger, P:48-57.

ملحق رقم 02: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات محل الدراسة

	GDP	CP	M2	TO
Mean	3.280769	18.91269	65.00038	60.94000
Median	3.450000	15.65500	64.12000	61.62500
Maximum	6.800000	35.64000	96.01000	76.68000
Minimum	0.300000	7.070000	31.11000	45.09000
Std. Dev.	1.692104	8.144934	14.44657	8.413351
Skewness	0.014219	0.440725	-0.199348	-0.104312
Kurtosis	2.115994	1.945393	3.011780	2.226142
Jarque-Bera	0.847465	2.046580	0.172355	0.695911
Probability	0.654599	0.359411	0.917432	0.706130
Sum	85.30000	491.7300	1690.010	1584.440
Sum Sq. Dev.	71.58038	1658.499	5217.583	1769.612
Observations	26	26	26	26

ملحق رقم 03: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام منهجية ديكي فولر المطور ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>			
		GDP	CP	TO	M2
With Constant	t-Statistic	-2.9744	-1.4053	-1.1984	-0.7769
	Prob.	<i>0.0512</i>	<i>0.5618</i>	<i>0.6538</i>	<i>0.8084</i>
		*	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.5261	-1.3216	-0.2114	-3.3163
	Prob.	<i>0.0582</i>	<i>0.8563</i>	<i>0.9885</i>	<i>0.0866</i>
		*	n0	n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4493	-0.4316	-0.5332	1.5280
	Prob.	<i>0.1341</i>	<i>0.5160</i>	<i>0.4757</i>	<i>0.9650</i>
		n0	n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>			
		d(GDP)	d(CP)	d(TO)	d(M2)
With Constant	t-Statistic	-5.1287	-2.6650	-4.0904	-3.1725
	Prob.	<i>0.0004</i>	<i>0.0959</i>	<i>0.0045</i>	<i>0.0364</i>
		***	*	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.3477	-5.1335	-4.2987	-5.1717
	Prob.	<i>0.0014</i>	<i>0.0022</i>	<i>0.0128</i>	<i>0.0018</i>
		***	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.2505	-2.7348	-4.1607	-4.4676
	Prob.	<i>0.0000</i>	<i>0.0087</i>	<i>0.0002</i>	<i>0.0001</i>
		***	***	***	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on AIC

c: Probability based on Mackinnon (1996) one-sided p-values.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ